سلسلة الأعمال الكاملة

د. سعد الدين إبراهيم

المجلد الأول
(القومية العربية)

٢

الخروج من زقاق التاريخ





الخروج من زقاق التاريخ

المجلد الأول

القومية العربية

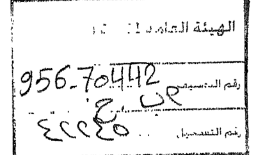


الدكتور سعد الدين إبراهيم

الخروج

من زقاق التاريخ

دروس الفتنة الكبرى فى الخليج



الهيئة العامة ...

رقم التصنيف 956.704442

رقم التسجيل ٤٢٢٤٥

الناشر

دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع

(عبده غريب)

الكتـــاب : الخروج من زقاق التاريخ (دروس الفتنة الكبرى فى الخليج)

المـؤلـف : د . سعد الدين إبراهيم

رقم الإيـداع : ٢٣٧٢/ ٢٠٠٠

الترقيم الدولى : I S B N

977-303-333-7

تاريخ النشـر: ٢٠٠٠م

حقوق الطبع والترجمة والاقتباس محفوظة

النـاشـر : دار قباء للطباعة و النشر والتوزيع (عبده غريب)

شركة مساهمة مصرية

الإدارة : ٥٨ شارع الحجاز - عمارة برج امون - الدور الأول - شقة ٦

☎ ٢٤٦٢٥٦٢- فاكس / ٢٤٧٤٠٣٨

التـوزيـع : ١٠ شارع كامل صدقى الفجالة (القاهرة)

☎ ٥٩١٧٥٣٢ / ✉ ١٢٢ (الفجالة)

المطـابـع : مدينة العاشر من رمضان - المنطقة الصناعية (C1)

☎ ٠١٥/٣٦٢٧٢٧

رئيس مجلس الإدارة / أحمد غريب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة
طبعة الأعمال الكاملة

مع صدور الطبعة الثانية من كتاب" الخروج من زقاق التاريخ"، ضمن الأعمال الكاملة لهذا الكاتب، يكون قد مر على أزمة الخليج الثانية حوالى عشر سنوات. وهى الأزمة التي تفجرت مع أمر صدام حسين لقوات الجيش العراقى بغزو الكويت فى فجر الثانى من أغسطس ١٩٩٠.

وكنا قد اخترنا للكتاب عنوانًا فرعيًا، وهو "**دروس الفتنة الكبرى فى الخليج**" وقد تأكد معنى هذا العنوان الفرعي طوال السنوات اللاحقة للغزو العراقى للكويت. وكنا قد اخترنا مفهوم "الفتنة الكبرى" مجدداً، لتترجم احساسنا فى ذلك الوقت (١٩٩٠) لأن ما حدث فى نهاية القرن العشرين الميلادى، والخامس عشر الهجرى. هو أشبه بما حدث للعرب والمسلمين فى أواسط القرن السابع الميلادى، والأول الهجرى، ففى العام ٦٥٦ ميلادية (٣٤ هجرية) اغتيل الخليفة الراشد **عثمان بن عفان**، الذى كان حكمه قد امتد اثنى عشر عامًا، شهدت العديد من التجاوزات والمحسوبية، التى أوغرت عليه قلوب الكثيرين، بمن فيهم العديد من الصحابة والأنصار. وكانت الملابسات التى أدت إلى اغتيال الخليفة الثالث عثمان، هى نفسها التى أدت إلى خلافات عميقة فى صفوف الصحابة والأنصار على اختيار الخليفة الرابع، فرغم أن الأغلبية انتصرت للأمام على بن أبى طالب، ونادت به خليفة لعثمان وأميراً للمؤمنين، إلا أن أقلية مؤثرة وقادرة من بنى أمية، أقارب عثمان، تململوا، ثم تمردوا على هذا الاختيار، وهو الأمر الذى أدى إلى انقسامات عميقة بين المسلمين من أنصار علي بن أبى طالب وأنصار معاوية بن أبى سفيان كقائد للأمويين الذين كانوا قد استفادوا من خلافة قريبهم عثمان. وتصاعدت هذه الانقسامات إلى صراع بالسلاح، دام خمس سنوات، وانتهى باغتيال على بن أبى طالب نفسه (٦٦١م) وكان هناك فريق ثالث من المسلمين أزعجهم الخلافة والانقسام بين أنصار على وأنصار معاوية،، فتمردوا على الاثنين وبذلك انقسم المسلمون الأوائل إلى ثلاث فرق متخاصمة، وعرفت الأولى فيما بعد وإلى الآن باسم "**الشيعة**" أى أنصار على بن أبى طالب أو المتشيعين له، وعرفت الفرقة الثانية المناصرة لمعاوية باسم "**السنة**" وعرفت الفرقة الثالثة المتمردة على كل من على ومعاوية على السواء باسم "الخوارج". وظلت الانقسامات التى بدأت علىٌ السلطة، تخلق فكرها وفقهها الإسلامى، فأصبح الإسلام الذى بدا واحداً، يتفرع إلى ثلاثة "اسلامات" وتفرع من كل واحد منها مذاهب وفرق ومدارس لذلك لم يكن طه حسين، وغيره من الذين أرخوا لتلك الحقبة المبكرة من الإسلام مبالغين فى وصف ما حدث حول مقتل الخليفة الثالث عثمان، ثم مقتل الخليفة الرابع على بن أبى طالب، بوصف "**الفتنة الكبرى**" وهم

فى هذا الوصف غير مبالغين بالمرة. فبعد ما يزيد على أربعة عشر قرنًا، ما زالت الخلافات "السنية - الشيعية"، حادة فكريًا، وقابلة للالتهاب عسكريًا مثلما حدث بين العراق (النصف سنى) وإيران (الشيعية) من حرب ضروس، استمرت ثمانى سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٨).

إن ما حدث فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠، عندما غزت العراق جارتها العربية المسلمة المسالمة، كان إيذانًا بفتنة كبرى ثانية لا تقل عن تلك التى حدثت عام ٨٥٦ فقد انقسمت الدول العربية والإسلامية على نفسها، بين من تعاطفوا مع الكويت وأيدوا سعى شعبها وحكامها لتحرير أنفسهم من احتلال "الأشقاء" العراقيين، ومن وقفوا مؤيدين صراحة أو ضمنا لصدام حسين. ووقعت حرب خاطفة استمرت شهرين فى أوائل عام ١٩٩١، انتهت بهزيمة هائلة للعراق أمام جيوش الائتلاف الدولى الذى قادته أمريكا واشترك فيه العرب مع الأجانب ضد دولة عربية لأول مرة فى التاريخ العربى الإسلامى. لقد نتج عن أحداث (١٩٩٠ - ١٩٩١) انقسامات فى الوطن العربى والعالم الإسلامى وداخل كل عربى مسلم. وفضلاً عن ذلك فقد العراق فعليًا استقلاله ووحدته. فقد استسلم العراق بعد هزيمته العسكرية لشروط المنتصرين من أعضاء التحالف الدولى؛ وضمن ذلك فرض قيود على حركة الطيران والجيش العراقى فى مناطق شاسعة شمال العراق وجنوبه. وقد سمح ذلك للأكراد فى شمال العراق بكيان شبه مستقل عن الحكومة المركزية فى بغداد.

وإذا كان لنا أن نلخص ونشخص الدرس الأول وربما الأوحد للفتنة الكبرى فى الخليج فى كلمة واحدة لكانت تلك الكلمة هى "الاستبداد". لقد جلب الاستبداد على الأمة العربية كل مصائبها فى القرن العشرين. ووصل هذا الاستبداد إلى قمته فى العراق على يد أكبر السفاحين فى التاريخ العربى، وهو صدام حسين. وتسبب هذا الاستبداد فى أكبر فتنة أصابت العرب والمسلمين منذ الفتنة الأولى عام ٦٥٦. وهذا هو الدرس الذى لابد أن تعيه الأجيال العربية الصاعدة وهى تدخل قرنًا جديداً وألفية جديدة فمعركتها القادمة فى عصر "العولمة"، تبدأ فى الداخل للتخلص من الاستبداد، وبناء الديمقراطية، والانطلاق على الطريق السريع للعلم والتكنولوجيا. إن الديمقراطية هى الفريضة الغائبة فى الوطن العربى، وهى الفريضة الواجبة فى هذا الوطن العربى. ولا مستقبل، ولا حياة كريمة أو عزيزة، للعرب كشركاء وأنداد فى النظام العالمى بغير الديمقراطية.

أقول قولى هذا واستغفر الله لى وللعرب والمسلمين، ولا استغفره للسفاحين والمستبدين.

سعد الدين إبراهيم

المعادى/المقطم ١٩٩٩/١٢/٢٥

مقدمة الطبعة الأولى

يحتوى هذا الكتاب على المقالات والدراسات التى كتبها المؤلف باللغة العربية، خلال الأربعة عشر شهراً التى أعقبت غزو العراق للكويت، والتى نشرت فى الصحف المصرية والعربية، أو ألقيت فى مؤتمرات وندوات بمناسبة هذا الحدث المأسوى الجسيم.

لقد أحدث غزو نظام صدام حسين للكويت انشطاراً عميقًا فى الوطن العربى على مستوى الأنظمة الحاكمة، وعلى مستوى الشعوب، والقوى السياسية، والمواطنين العرب، بل وداخل كل مواطن فرد. وانشطار بهذا العمق كان ظاهرة غير مسبوقة فى تاريخ العرب الحديث. بل ولا يماثله فى تاريخ العرب كله سوى «*الفتنة الكبرى*» التي حدثت فى منتصف القرن الهجرى الأول. لذلك فليس من المبالغة فى شئ على الإطلاق أن نصف ما حدث فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ «بالفتنة الكبرى الثانية» فى التاريخ العربى الإسلامى .

ولكن ما كان لهذا الانشطار، وما أنتجه من «فتنة كبرى» أن يحدث لمجرد أن رجلاً واحداً، فى قطر عربى واحد، قد اتخذ قراراً أرعن بغزو بلد عربى إسلامى شقيق. ما كان لهذا الانشطار أن يحدث، إلا لأن الجسم العربى الكبير كانت تعتريه عوامل ضعف وتهرؤ كثيرة، وإن ظلت تحت السطح، إلى أن وقعت الواقعة، فكشفت عنها بشكل درامى مأساوى.

وإذا أردنا تجميع عوامل الضعف والاهتراء هذه تحت عنوان واحد، فربما يكون العنوان الأنسب هو «الاستبداد» فى الوطن العربى - الاستبداد بالسلطة والثروة وبصناعة القرار. لذلك فإن عدو العرب الأكبر هو هذا الاستبداد بكل صوره ومستوياته، وبكل من يجسمونه من أنظمة الحكم والحكام، ومن الثقافة العربية العامة والثقافة السياسية، التي تنتج المستبدين وليست الشعوب بريئة تمامًا من مسئولية هذا الاستبداد. ففى معتقداتها وسلوكياتها وممارستها ما يجعل ميلاد هذا الاستبداد ممكنًا، وما يجعل ترعرعه ودوامه هو القاعدة العامة فى معظم أقطارنا العربية.

لذلك فقد تم ترتيب دراسات هذا الكتاب، بحيث تبدأ من الخاص، وهو الحاكم المستبد، وتنتهى بالعام وهو الثقافة السياسية العربية. وربما يلاحظ القارئ بعض التكرار فى الأفكار والأقوال، وذلك لأن محتويات الكتاب ظهرت فى البداية كمقالات

أو دراسات منفصلة، وفى أوقات مختلفة، خلال شهور «الفتنة الكبرى». كذلك سيلاحظ القارئ تفاوتًا فى النبرات والتعبيرات من مقال لآخر أو من فصل لآخر. وذلك لاختلاف اللحظات والسياقات التى كتبت فيها خلال الأربعة عشر شهراً التى تلت أول فصول « الفتنة الكبرى». ومن ثم يظهر بعضها حاد النبرة، أو مفعم بالمشاعر الغاضبة أو الحزينة. بينما يظهر بعضها الآخر بنبرة علمية هادئة. وقد حرصت أن أبقيها كما كتبت فى لحظتها دون تغيير، حتى يكون الكتاب فى مجمله «شهادة على العصر العربى» الذى عاشه الكاتب .

ولكن القارئ لن يعدم إدراك الخيط المشترك الذى تنتظم فيه كل مقالات الكتاب، منذ أول سطوره إلى آخرها . فمقولته الرئيسية، والتى تظهر كعنوان للكتاب كله هو إنه إذا استمر الاستبداد فى وطننا فإننا سنظل نعبث فى زقاق التاريخ الإنسانى، بينما يتقدم الآخرون على الطريق السريع المفتوح للتقدم الإنسانى، ويؤمن الكاتب أن هناك مخارج عديدة من الزقاق. وأن أهم مخرجين هما الديمقراطية والتقدم العلمى - التكنولوچى؛ وبهذا الترتيب. وهما معًا يمثلان شرط ضرورة. أما شروط الكفاية الأخرى فهى الوحدة العربية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ومعًا تمثل هذه الشروط أركان مشروع حضارى عربى، هو الكفيل بأن ندخل به إلى القرن الحادى والعشرين . ومن ثم فلابد أن يتحول هذا المشروع إلى «عقد اجتماعى عربى جديد» ينظم العلاقة بين الحكام والمحكومين من المحيط إلى الخليج .

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

سعد الدين إبراهيم

مركز ابن خلدون - المقطم - القاهرة

١٩٩١/١١/١

بعد الغزو وقبيل القمة

بعد غزو قوات صدام حسين للكويت بساعات، تداول عدد من مفكرى مصر فى عواقب هذ الحدث الجسيم، ثم اجتمعوا معًا فى مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ثم اجتمع ثلاثة منهم فى مكتب الدكتور أحمد كمال أبو المجد. وخلصوا من هذه المداولات إلى ضرورة عقد مؤتمر قمة عربى عاجل، يدعو إليه الرئيس حسنى مبارك، وكتبوا بهذا المعنى إلى المسئولين. وخاطب الرئيس مبارك الأمة العربية يوم ٨/٨/ ١٩٩٠، ودعا إلى قمة عربية فى القاهرة يوم ١٠/٨/ ١٩٩٠. وصبيحة يوم القمة نشرنا المقال التالى بصحيفة الوفد (القاهرية) .

مطلوب من القمة العربية فوراً :

لا يريد العرب من ملوكهم ورؤسائهم المجتمعين فى القاهرة مجرد إعلانات مبدئية، أو شجب أو إدانة للغزو الصدامى للكويت .. فقد فعل العالم كله ذلك وأكثر من ذلك. إن المطلوب من القمة هو أن تتخذ قرارات بإجراءات عمل حاسمة، ليس فقط لإنقاذ الكويت من الغزو الصدامى، ولكن بنفس الإلحاح والعجلة لإنقاذ العراق نفسه، من الجنون الصدامى، وبنفس الإلحاح والعجلة لإنقاذ الخليج كله، بل والوطن العربى بأسره من عواقب الجموح الصدامى.

فالقضية لم تعد فقط غزو بلد عربى شقيق ومسالم. ولم تعد فقط اغتصاب حريات وثروات شعب عربى آمن وأصيل وكريم. إن القضية أصبحت أيضًا قضية العراق البلد العربى الشقيق، وشعبه وجيشه وثرواته وإنجازاته. فهذا البلد وشعبه أصبحا الآن بسبب الجنون والجموح مهددين بالدمار والهلاك. إن القضية أصبحت أيضًا هى كل منطقة الخليج، ببلدانه وشعوبه وثرواته التى توشك كلها أن تصبح رهينة يتنازعها الاستبداد الصدامى من ناحية وقوى الهيمنة الأجنبية من ناحية أخرى. والقضية أصبحت الوطن العربى بأسره الذى أصبح مهدداً فى حاضره ومستقبله بسبب المقامرة الصدامية .

إن حرصنا على إنقاذ العراق من عواقب الجموح والجنون والاستبداد لا يقل عن حرصنا على إنقاذ الكويت والخليج. وفى إنقاذ الكويت، إنقاذ للعراق والخليج. وحيث بدأت الجريمة بكل أركانها المادية فجر يوم خميس مشئوم على أرض الكويت، فلابد أن يبدأ خلاص العراق والخليج وحماية المستقبل العربى من أرض الكويت.

وليكن الخلاص بيدنا لا بيد عمرو :

لابد أن يدرك الملوك والرؤساء العرب هذه الأبعاد المتشابكة، لما حدث فجر الخميس ١٩٩٠/٨/٢ ، وأن يتصرفوا على هذا الأساس. والتصرف على هذا الأساس يقتضى:

☐ تكوين قوة سلام عربية على الفور، تفصل بين القوات العراقية والقوات السعودية، وتتمركز على الحدود السعودية - الكويتية، وأن تكون هذه القوة قوة محاربة وليست قوة رمزية، وأن تشارك فيها مصر والمغرب والجزائر معًا على الأقل.

☐ أن تطلب القمة العربية من صدام حسين أن يجلو عن الكويت، وأن تصر على إعادة نظامها الشرعى إلى حكم البلاد ، وأن يترك للشعب الكويتى أن يقرر مصيره ونظام الحكم الذى يرتضيه فى استفتاء شعبى، تحت إشراف عربى أو دولى فيما بعد، وفقط بعد أن تجلو القوات العراقية عن أراضيه .

☐ إذا لم يذعن صدام حسين لهذا المطلب العربى والدولى المشروع. فلتدخل قوة السلام العربية هذه إلى الأراضى الكويتية للبدء فى تحريرها. ولتساندها فى ذلك قوات دول مجلس التعاون الخليجى .

☐ إذا لم تستطع قوة السلام العربية وقوات مجلس التعاون الخليجى أن تكون ندا للقوات العراقية. فلتترك القمة العربية الباب مفتوحًا للاستعانة بقوات دولية مساندة تحت علم الأمم المتحدة، إعمالاً للمادة ٤٢ من الباب السابع لميثاق الأمم المتحدة، لاستكمال مهمة تحرير أراضى الكويت. ولتفوض القمة الدول العربية المشاركة فى قوة السلام ومجلس التعاون الخليجى فى اتخاذ القرار بهذا الصدد .

إن الخطوات الأربع المذكورة أعلاه هى بمثابة مشاريع بقرارات لابد أن تصدرها القمة العربية المجتمعة فى القاهرة - إنقاذاً للكويت والعراق والخليج والوطن العربى.

وبغير هذا الحد الأدنى من العمل العربى الحاسم، فإن مصير الكويت والعراق والوطن العربى سيتقرر فى الأسابيع والشهور القادمة بيد غيرنا.

إن اللحظة التاريخية الحرجة والمهولة التى نمر بها فى هذه الأيام، لا يمكن ولا ينبغى التعامل معها بقواعد الإجماع أو الأغلبية المعتادة فى المحافل العربية الرسمية. إن اللحظات الاستثنائية الحرجة فى التاريخ تحتاج إلى شجاعة استثنائية وإلى قواعد

استثنائية. وليتذكر الملوك والرؤساء العرب أن صدام حسين لم يتصرف بناء على إجماع عربى أو أغلبية عربية، أو حتى مشورة أى طرف عربى. ولا يمكن رهن حرية ومصير مليون كويتى، وحرية ومصير سبعة عشر مليون عراقى، ولا حرية ومصير ثلاثين مليون خليجى، ولا حرية ومصير مائتى مليون عربى من المحيط إلى الخليج لإرادة رجل واحد. فإذا كان هذا الرجل يصر على الانتحار، فليفعل ذلك وحده، دون أن ينحر معه شعب الكويت وشعب العراق وشعوب الخليج والأمة العربية .

إن الخطوات الأربع التى اقترحناها كحد أدنى لعمل عربى حاسم، هى معًا، وسيلتنا الجماعية لإنقاذ الكويت والعراق والخليج والوطن العربى، بل وربما صدام حسين نفسه، من هلاك عاجل أو ذل آجل. اللهم قد بلغت اللهم فاشهد.

سعد الدين إبراهيم

(انتهى المقال)

ولكن الأمور لم تسر على هوى المفكرين. فالذين يحكمون فى الوطن العربى لا يفكرون، والذين يفكرون لا يحكمون. ولا حول ولا قوة إلا بالله .

◘ الفصل الأول ◘

تأملات فى سلوك صدام

1) مبارك وصدام والمستقبل العربى.

2) النهاب الوهاب .

3) الخيانة العظمى فى شط العرب .

4) غوغائية صدام والقضية الفلسطينية .

5) البلطجة فى النظام الدولى .

(١) مبارك وصدام والمستقبل العربى(*)

لا شك أن الازمة التى أحدثها الرئيس العراقى صدام حسين باجتياحه للكويت الشقيق ، يمكن ان تتحول الى كارثة مدمرة بالنسبة له، وللعراق، والخليج، وبقية الوطن العربى. وشأن هذا الرجل هو شأن الشخصية التراجيدية فى الاساطير الاغريقية - يرى الكارثة قادمة امام عينية، مثل كتاب مفتوح، ولكنه ، بوعى أو بغير وعى، يقذف بنفسه الى قلب الكارثة، كما لو كان يستجيب لقدر محتوم. وقد قيل الكثير حول فقدان الرجل لرشده السياسى، واختلطت عليه "الازمنة" و"الامكنة" و قوانين الحركة فى النظام العالمى. ويتصرف صدام حسين الآن، كما لو كان يؤمن بأنه استثناء فذ لقوانين التاريخ والاجتماع. بينما كل الشواهد تشير إلى أنه نشاز صارخ لهذه القوانين .

وفى مواجهة هذه الشخصية التراجيدية الناشزة، يقف الرئيس المصرى حسنى مبارك، بثبات وشجاعة وعقلانية. يحاول ان يمنع تحول الازمة الى كارثة. ويؤمن ان "الانقاذ" ممكن وان الكارثة ليست حتمية. وقد عبر عن ذلك كله فى خطابه إلى الامة يوم الاربعاء ١٩٩٠/٨/٨، ثم امام مؤتمر القمة يوم الجمعة ١٩٩٠/٨/١٠. واثبت مبارك انه زعيم قومى عاقل ورجل دولة مسئول، وكبرت معه مصر وعقلاء العرب. وكان واضحًا ان الرجل يعرف "مكانه" و "زمانه" وقوانين عصره وعالمه بكل الشفافية والوضوح .

وبين شخصية صدام التراجيدية النشاز، وشخصية مبارك رجل الدولة العاقل يتأرجح حاضر ومستقبل الامة العربية بأسرها. أحدهما يستثير احط غرائز الغوغائية العربية، والاخر يستنفر اسمى مبادىء الامة العربية. والمقابلة أو المقارنة هنا ليست بين شخصين، أو رئيسين. وإنما هى بين ظاهرتين، وبين نزعتين، وبين اتجاهين. ظاهرة "البقاء" فى مقابل ظاهرة "الفناء"، نزعة "عقلانية" فى مواجهة

(*) نشر بصحيفة الأهرام يوم ١٩٩٠/٨/١٦ .

نزعة "خرافية "، اتجاه نحو "المستقبل"، واتجاه "نحو الماضى". وسواء يدرك الرجلان ذلك بوعى أو لا يدركانه، إلا إنهما فى لحظة الدراما القومية هذه، يجسمان كل جدليات التاريخ والاجتماع العربى .

ولاننا مع "البقاء" و "العقلانية" و "المستقبل"، فلا يمكن ولا ينبغى أن نترك رجلا واحدا فى قطر عربى واحد يقرر مصير مائتى مليون عربى، خاصة إذا كان هذا الرجل شخصية تراجيدية ناشزة، تجسم نزعات " الفناء" و "الخرافة" و"الماضى" .

لذلك لابد أن يقف كل العرب مع مبارك، ومع مصر، ومع قوات السلام العربية فى الخليج. ولابد من دعم ما يمثله هذا الرجل من نزعات البقاء والعقلانية والمستقبل - بالمال والسلاح والرجال. ففى امتنا من لديهم فيض من الرجال، وفيها ما لديهم فيض من المال والسلاح. ولابد من المزاوجة بين الرجال والمال والسلاح بلا وهن أو تردد. فاذا فعلنا ذلك بحسم وجدية، فلابد للازمة أن تنتهى دون أن تتحول الى كارثة عربية.

لقد كلفت الأزمة التى خلقها صدام حسين لنفسه وللعراق والخليج والوطن العربى فى أسبوعين فقط ما يوازى عشرة مليار دولار، ذهبت هباء منثوراً. غير كل الآلام الإنسانية والبشرية لشعب الكويت والعرب والعالم ، وهى الام لا تقدر بمال. ولعل فى هذه الحقيقة وحدها احد مؤشرات ما كان ينبغى علينا ان نفعله فى الماضى. وبالقطع فهى مؤشر لما ينبغى ان نفعله فى المستقبل مباشرة بعد احتواء الازمة. ونقصد بذلك بناء نظام عربى جديد اكثر تكافلا بين عرب اليسر وعرب العسر، منعا لانفجار أحقاد مكبوتة، نظام عربى أكثر ديموقراطية، منعًا لظهور المستبدين المغامرين من امثال صدام، نظام عربى أكثر قوة من داخلة وعماده مصر، منعًا لالتهام أقطارنا الصغيرة بواسطة أشقاء جشعين أو أجانب طامعين. ومهما كانت كلفة هذا النظام العربى الجديد - الأكثر تكافلاً وديموقراطية وأمنا - فإنها بالقطع ستكون أقل من تكاليف إهدار المال والبشر والأمن والكرامة لكل الأمة - كما رأينا فى الأسبوعين الماضيين .

(٢) النهاب الوهاب(*)

لعالم الاجتماع العراقى المعاصر الدكتور على الوردى توصيف دقيق لأحد أنماط الشخصية العراقية، وهى ما يسميه "النهاب الوهاب" ٠ وهى شخصية تختلط فيها سمات البداوة والفوضى والبربرية والقسوة ، مع سمات المغامرة والمقامرة والاسراف والسخاء٠ وقد تذكرت هذا الوصف، وانا اتابع بكل حزن وألم وغضب، المأساة العربية الجديدة باجتياح جحافل صدام حسين لدولة الكويت المسالمة ٠

فضمن ما تناقلته وكالات الأنباء، خبر اقتحام قوات صدام حسين للبنك المركزى الكويتى، ونهب ما يقرب من ثلاثة مليار دولار نقدا ، واثنى مليون أوقية من الذهب (قيمتها حوالى ثمانية مليار دولار) ، والسطو على بقية البنوك والقصور الكويتية ونهب محتوياتها المالية والعينية، ونقلها إلى بغداد ، حيث يجلس صدام حسين، بنصف الشخصية التى تحدث عنها الدكتور الوردى وهى "النهاب" .

وتذكرت إسراف الرجل فى سخائه على نفسه وأفراد أسرته وعلى ضيوفه من العرب والأجانب، حينما يزورونه فى بغداد ٠ تذكرت، مثلاً، أنه أهدى أغلى سيارات المرسيدس لكل رؤساء الوزراء، والوزراء، ورؤساء تحرير الصحف، الذين حضروا مؤتمر قمة بغداد الذى أعلن فيه عن قيام مجلس التعاون العربى، فى فبراير ١٩٨٩٠ وتذكرت الإعلان عن مسابقة عالمية فى العمارة منذ سنتين لبناء أكبر قصر رئاسى فى العالم والتاريخ فى العاصمة العراقية بغداد لكى يعيش فيه صدام حسين، ويدير منه شئون العراق (وربما شئون الكون أجمع) ٠ وسألت يومها أحد مكاتب التصميم المعمارى التى تقدمت للمسابقة، فعلمت أنه طبقا للمواصفات المذكورة فى الإعلان، فلن تقل تكاليف تشييد هذا القصر عن خمسة مليار دولار امريكى (باسعار ١٩٨٨) ٠ تذكرت هذين الحدثين وأنا استعيد مقولة الدكتور الوردى عالم الاجتماع العراقى، حول النصف الثانى من نمط الشخصية العراقى، وهو النصف "الوهاب" ٠

(*) نشر بعدة صحف عربية يوم ١٩٩٠/٨/٢٣ .

وهذا المزيج الغريب فى شخصية "النهاب الوهاب" هو الذى يشيع البلبلة والتردد فى التعامل مع صدام حسين بواسطة الرؤساء والملوك العرب. ولا شك أن الذى يمالىء الرجل أو ينافقه من هؤلاء الملوك والرؤساء، ربما يفعلون ذلك رجاء أو أملا فى أن يتعامل معهم أو مع أقطارهم الفقيرة بسخاء - أى "كوهاب". ولكن الذى لا يدركونه هو أن نفس هذه الشخصية "الواهبة " الكريمة لها جانب اخر وهو الشخصية "الناهبة " القاسية. كما لا يدركون أن شخصية "النهاب الوهاب" هى شخصية مزاجية متقلبة وإنقلابية. وأنه لا يمكن التنبؤ بمتى يظهر جانبها المسرف فى "وهابيته"، ومتى يظهر الجانب المسرف فى "نهابيته". وقد رأينا كيف ان الرجل فى أقل من اسبوعين (أى بين يوم ٧/١٧ الذى أثار فيه المشكلة مع الكويت ويوم ٨/٢ حينما اجتاحها بقواته) قد تحول فى سلوكه الظاهر من النقيض إلى النقيض.

إن الذين يشبهون صدام حسين بهتلر ليسوا دقيقين تمامًا. إن أقرب شبه له فى الانماط التاريخية هو جنكيز خان وهولاكو، من زعماء التتار - حيث تختلط صفات الجسارة والقسوة والتدمير والنهب والاستبداد مع صفات الإسراف والسخاء والمقامرة. ويبدو أن فى بعض العرب، حتى من عامة الناس، عناصر من شخصية "النهاب الوهاب"، حتى أن كانت مكبوتة لا تظهر فى الظروف العادية. وربما كان ذلك وراء إعجاب هذا البعض بصدام حسين وما فعله أخيرًا. وإن كان هذا البعض لحسن الحظ أقلية فى أمتنا العربية .

(٣) الخيانـة العظمى فى شط العرب(*)

يستحق صدام حسين أن يحاكم على جرائم عديدة، ارتكبها فى حق العراقيين العرب والمسلمين. ولكن اكبر جريمتين يستحق عليهما المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى هما غزوه لإيران عام ١٩٨٠، وغزوه للكويت عام ١٩٩٠. وإذا كان العرب والعالم اكثر انشغالا بخيانته العظمى فى مطلع التسعينات ، فإن كل اركان الادانة على خيانته العظمى فى مطلع الثمانينات قد اكتملت تماما منذ أيام، حينما اعلن فجأة ما اسماه بمبادرته السلمية نحو إيران، باعترافه واحترامه لاتفاقية الجزائر الموقعة بينه وبين شاه إيران عام ١٩٧٥ .

كانت اتفاقية الجزائر تقضى باقتسام "شط العرب" مناصفة بين إيران والعراق" وهو المجرى المائى الواسع الذى يتكون من إلتقاء نهرى دجلة والفرات، وفى نفس الوقت يمثل حدودا مائية طبيعية بين البلدين. وكان العراق إلى عام ١٩٧٥ يدعى أن شط العرب كله " ارض عراقية ". أولا، لأنه يتكون من إلتقاء نهرين يجريان فى العراق . وثانيا، لانه منفذ العراق الوحيد إلى الخليج ، وعليه تقع مدينة البصرة ميناء العراق الرئيسى الأوحد إلى العالم. وثالثا، لأن مشاركة أى دولة أخرى للعراق فى السيادة على شط العرب تعنى أن الملاحة العراقية مع العالم الخارجى ستكون دائمًا تحت رحمة تلك الدولة (إيران). أما حجج إيران فى إدعاء السيادة على نصف شط العرب فقد كانت تستند إلى الأعراف الدولية (ما دامت أراضيها تقع على الجانب الآخر من نفس المجرى المائى) وإلى معاهدات سابقة موقعة مع السلطات الحاكمة فى العراق (بدءاً بالدولة العثمانية، ثم بريطانيا فى عهد الحماية واعتراف ضمنى من العراق الملكية بهذه الاتفاقيات). على أى الأحوال، فى ضوء هذه الادعاءات المضادة ظلت القضية خلافية إلى أن وقع العراق معاهدة صريحة مع إيران بوساطة الرئيس الجزائرى الراحل هوارى بومدين عام ١٩٧٥، وفيها أقر العراق بحق ايران فى اقتسام شط العرب، مقابل أن تكف ايران

(*) نشر بعدة صحف عربية يوم ١٩٩٠/٨/٣٠ .

عن مساعدة المتمردين الأكراد في شمال العراق. والمهم هنا هو أن صدام حسين كان نائبا لرئيس الدولة العراقية وصاحب النفوذ الأول، حيث كان خاله أحمد حسن البكر وهو الرئيس الرمزى أو الشكلى للدولة العراقية.

بعد ذلك بخمس سنوات فقط، وكان صدام حسين قد اصبح رئيسا فعليا ورسميا للعراق، حنث الرجل بالمعاهدة التى وقعها، وأعلن أنها دفنت إلى الأبد، وغزت جيوشه أراضى إيران بهدف احتلال الجانب الآخر من شط العرب وأراضى اخرى، ولإجبار إيران على التسليم بوجهة نظر العراق فى معاهدة جديدة. أعتقد صدام حسين انه بهذا الغزو المباغت سيهزم إيران، التى كانت فى حالة ثورة وفوضى وتفكك داخلى، وسينهى الحرب فى أسبوعين. ولكن خابت حسابات الرجل عام ١٩٨٠، كما من المؤكد خيابها عام ١٩٩٠، واستمرت الحرب ثمانى سنوات، وانفقت فيها العراق اكثر من مائة مليار دولار، وفقدت فيها اكثر من نصف مليون قتيل وجريح، ناهيك عن تعطيل برامج التنمية العراقية، وإشاعة التوتر الإقليمى والعالمى، والخسائر الفادحة لبلد مسلم آخر وهو إيران. ووصل الأعياء والخسائر بالبلدين حداً هائلاً، بحيث اصبح هدف العراق هو مجرد إجبار إيران على وقف الحرب. وساعد العرب والعالم العراق لتحقيق هذا الهدف المحدود. وبالفعل أوقعت العراق بإيران عدة هزائم عسكرية موجعة فى ربيع وصيف ١٩٨٨، حتى أذعنت إيران لقبول وقف اطلاق النار فقط، دون ان تسلم او تقر للعراق بأى من المطالب التى تريدها، وأهمها السيادة الكاملة على شط العرب.

وفاجأ صدام حسين العرب والعالم بمبادرته نحو إيران منذ أيام، بالعودة إلى قبول معاهدة الجزائر لعام ١٩٧٥، واقتسام السيادة على شط العرب معها. ومن حق العراقيين، أولاً، وهم الذين تحملوا العبء الاكبر من تضحيات حرب السنوات الثمان، ومن حق العرب، ثانيا، وهم الذين تحملوا جزءاً كبيراً من تضحيات نفس الحرب، أن يحاكموا صدام حسين بتهمة الخيانة العظمى. فإما أن شط العرب كله هو جزء لا يتجزأ من أرض العراق، ومن ثم التراب القومى العربى، ويكون التفريط فيه وقبول اقتسامه، هو تنازل عن سيادة الوطن العراقى والأمة العربية عن أحد حقوقها المقدسة، بواسطة حاكم لا يملك الحق فى ذلك. وإما أن نصف شط العرب

هو فعلاً من حق إيران، وما كان لحاكم العراق ان ينازعها فيه، وأن يندفع إلى حرب مدمرة باهظة بسببه. وفى كلاً الحالين فإن محاكمة صدام حسين بتهمة الخيانة العظمى واجبة. فلا أرض العراق والعرب سلعة للمساومة والتنازل، ولا ارواح العراقيين والعرب واموالهم تهدر هكذا بغير ثمن. وفى كلا الحالين فإن نزوة وحماقة رجل واحد فى بلد عربى واحد كلفت العرب والمسلمين الشىء الكثير فى أوائل العقد الماضى. وتوشك نزوة وحماقة نفس الرجل ان تكلفنا فى اوائل هذا العقد ما هو أكثر وأكثر.

(٤) غوغائية صدام والقضية الفلسطينية (*)

لم يعرف التاريخ العربى الحديث قضية أكثر نبلاً من القضية الفلسطينية. كما لم يعرف التاريخ العربى الحديث قضية تاجر بها كل المستبدين والأفاقين من الحكام العرب أكثر من القضية الفلسطينية. ومنذ بداية أزمة الخليج، ثم اندلاع الحرب لتحرير الكويت، وسلوك صدام حسين طاغية العراق يمثل أكثر الحالات الدرامية الصارخة لمثل هذه المتاجرة الغوغائية بأنبل قضية عربية .

التمزق النفسى للأمة :

وبداية، لابد من تقرير أن كل أبناء هذه الأمة العربية يشعرون بتمزق نفسى حيال ما حدث ويحدث فى الخليج. فلا يوجد عربى واحد مخلص يرضى عن غزو واحتلال بلد عربى، ناهيك عن محاولة اغتيال شخصية هذا البلد بإلغاء وجودها الفعلى والرسمى والقانونى من الخريطة العربية والدولية. كما لا يوجد عربى واحد مخلص يشعر بالرضا، ناهيك عن السعادة، للاضطرار إلى طلب عون دبلوماسى وعسكرى دولى لمقاومة الغزو والاحتلال والإلغاء والإلحاق لبلد عربى بواسطة بلد عربى آخر. ولكن هذا بالضبط ما فعله طاغية العراق صدام حسين ووضع جميع أبناء الأمة فى هذا المأزق النفسى المؤلم. ومع استمرار العناد الجاهلى النرجسى لطاغية العراق اندلعت أكبر حرب فى تاريخ البشرية المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية. وتحول المأزق النفسى المؤلم إلى مأزق عربى قاتل - بالمعنى المجازى وبالمعنى الحر فى على السواء - فها هى الدماء العربية تسيل وستسيل أنهاراً. وها هى المنشآت والمرافق العربية التى شيدها أبناء الأمة فى سنوات طويلة يتم تدميرها فى دقائق قصيرة. وها هى موارد الأمة المادية والبشرية، التى هى من حق هذا الجيل والأجيال العربية القادمة، يتم إهدارها جهاراً نهاراً بسبب قرار حاكم عربى واحد فى بلد عربى واحد، لم يستشر أحداً فى بلده أو أى بلد عربى آخر قبل أقدامه على غزو بلد عربى هو الكويت .

(*) نشر فى عدد من الصحف العربية بتاريخ ١٩٩١/١/٢٨ .

صواريخ صدام الغوغائية :

ولكن الغرض من هذه الكلمات ليس تقييمًا عامًا لسلوك هذا الحاكم الأحمق في بغداد .. ولكنها فقط للحديث عن الصواريخ التى وجهها نحو إسرائيل بدعوى تحرير فلسطين، والتى ابتهج لها بعض السذج والبسطاء من أبناء هذه الأمة وخاصة الأشقاء الفلسطينيون .

ففى الأيام الأولى لغزو صدام حسين للكويت لم يرد فى البيانات العراقية الرسمية أى ذكر عن إسرائيل أو تحرير فلسطين. لقد اقتصرت دعاوى النظام العراقى وقتها على أن «ثورة شعبية» قد قامت فى الكويت وطلبت دعمًا من العراق، فتحركت قواته الباسلة لحماية هذه «الثورة الشعبية» المزعومة. وفقط فى نهاية الأسبوع الثانى (وتحديداً يوم ١٢/٨/١٩٩٠، أى بعد الغزو بعشرة أيام كاملة، وبعد أن فشل صدام حسين فى أن يجد كويتيًا واحداً يتعاون معه، أو حتى يهادنه، خرج الديكتاتور علينا بمبادرته، التى فيها بين انسحابه من الكويت، وانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة، وانسحاب سوريا من لبنان .. على نحو ما يعرفه القراء. وقد فعل صدام حسين ذلك بعد أن ووجه بإدانة عربية أو إسلامية ودولية قاطعة، لم يكن قد حسب حسابها حينما أقدم على اجتياح الكويت. أى إنه لجأ إلى «الورقة الفلسطينية» لابتزاز السياسى والوجدانى لأبناء الأمة العربية وللعالم قاطبة .

وحينما أدرك صدام حسين أن الإجماع الدولى فى استنكار غزوه للكويت يرافقه تصميم دولى على استخدام القوة المسلحة لإجباره على الانسحاب من الكويت، بدأ أحمق بغداد جولة ثانية من الابتزازات، التى شملت أخذ الرهائن من أبناء الدول الأجنبية الذين كانوا فى الكويت أو العراق نفسها، والتهديد بضرب أبار النفط، واستخدام أسلحة الدمار الشامل، ومهاجمة إسرائيل .

ثم حينما إندلعت المعارك لتحرير الكويت فجر يوم ١٧/١/١٩٩١ أطلق صدام حسين بالفعل عدة صواريخ محملة برءوس تقليدية إلى تل أبيب وحيفا فى إسرائيل وهدف مغامر العراق من ذلك معروف تمامًا، وهو أن يستفز إسرائيل للرد عليه بمهاجمة العراق، ولكى يشعل المشاعر الشعبية العربية ضد التحالف الدولى، ولكى يضغط

على الأنظمة العربية المشاركة فى هذا التحالف للخروج منه، وجعل المعركة كما لو كانت بين العرب أجمعين بقيادته من ناحيــة وبيــن أمريكــا والغرب والإمبريالى من ناحية أخرى.

إن طواريخ صدام الموجهة لإسرائيل هى صواريخ «الغوغائية السياسية» إن جاز التعبير. فهى، أولاً، لن تحرر فلسطين. وهى، ثانيًا، لم ولن يضير مثلها إسرائيل كثيراً من الناحية العسكرية أو الاستراتيچية. بل إن العكس هو الصحيح .

فصواريخ صدام نزلت على أهداف مدنية فى إسرائيل. ولم تحدث سوى أضراراً طفيفة، واستغلت إسرائيل هذا السلوك العراقى الأحمق لكى تبدو أمام العالم كما لو كانت «حملاً وديعًا» يتعرض لعدوان بلد عربى دون استفزاز وكسبت إسرائيل بذلك عطفًا دوليًا واسعًا، خاصة وإنها لم ترد على أول أو ثانى دفعة من هذه الصواريخ، بل وحصلت إسرائيل بسبب ذلك على بطاريات من صواريخ «باتريوت» المتقدمة ومعها أطقم تشغيلها من الولايات المتحدة «لتدافع عن نفسها» ضد صواريخ صدام الهزيلة. وأكثر من ذلك حصلت إسرائيل على «رخصة مفتوحة» من المجتمع الدولى لكى تنتقم لنفسها مــن العراق، وربما من أى بلد عربى آخر فى الــوقت وبالطريقة التى تحددها هى بنفسها .

وهكذا يستمر صدام حسين فى حماقاته التى تجلب على العراق وبقية الوطن العربى الخسائر والنكبات، دونما تدبر أو تعقل .

لماذا لم يقذف مفاعل ديمونة ؟

لو كان صدام حسين يريد فعلاً أن يحرر فلسطين، فالطريق إلى ذلك معروف. وهو بالقطع لا يمر عبر الكويت. وهو بالقطع لا ينطوى على أخذ رهينة عربية أخرى.

ولو كان صدام حسين يريد فعلاً أن يوقع ضرراً عسكريًا واستراتيچيًا بإسرائيل لقام بتوجيه صواريخه نحو أهداف عسكرية فيها. بل وما كان أجراه أن يوجه مثل هذه الصواريخ نحو المفاعل النووى الأسرائيلى فى ديمونة. فلو فعل ذلك لكان لهذا السلوك مبرر دولى وأخلاقى. فقد كان يمكن تصوير ذلك كرد، ولو متأخر عشر سنوات كاملة، لقذف إسرائيل للمفاعل النووى فى العراق عام ١٩٨١، والذى لم يرد عليه صدام حسين بطلقة واحدة فى حينه، أو طوال السنوات العشر التالية .

حقيقة الأمر هو أن صدام حسين لم ولا ولن يفكر فى تحرير فلسطين. فكل تفكيره وممارسته تنصب على نفسه وطموحاته وأطماعه. ففى خلال اثنين وعشرين عامًا تولى فيها مقاليد السلطة فى العراق لم يطلق الرجل طلقة واحدة ولم يشب حربًا واحدة على إسرائيل. والحروب الأربعة التى أشعلها إلى الآن كانت على التوالى ضد شعبه العربى فى العراق، ثم على شعبه الكردى فى العراق، ثم على جارتهِ المسلمة فى إيران، وأخيراً على جارته المسلمة فى الكويت .

وهكذا شأن المستبدين الأفاقين الذين يتاجرون بقضايا ومشاعر الشعوب. وكما انتهى أمثاله، فإن صدام حسين سينتهى حتمًا فى مزابل التاريخ .

(٥) البلطجة فى النظام الدولى(*)

احتدمت المناقشة بين شخصيتين مصريتين مرموقتين على مأدبة غداء عامرة فى المبنى العتيد لمؤسسة الأهرام قبيل أيام من توقف القتال فى الخليج .

وكانت المأدبة تضم لفيفًا من كبار الشخصيات المصرية فى مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة والحرب. والكل ينصت بانفعال شديد. وتمت عملية استقطاب سريعة بين المتعاطفين مع عراق صدام حسين والحانقين عليه. وتكهرب الجو، وكاد المشاركون فى النقاش يتشابكون بالأيدى مع أنهم جميعًا من المشهود لهم بأنهم «عقلاء» أو «عقلانيون» وأصبح من الواضح ما بدأ كمناقشة هادئة، قد تحول بسرعة إلى حرب «إبادة فكرية» تتضاءل معها حرب الإبادة التى توعد صدام بها أعداءه ولكن نفذها أعداء صدام فيه.

ولتهدئة الجو، ولو على سبيل هدنة قصيرة، يلتهم فيه الضيوف بعض ما حفلت به المائدة العامرة، قاطعت الطرفين بإعلان من جهة شعبية محايدة. فتوقفوا جميعًا ورمونى بنظرة شذراء متوعدة لقطع شهوة معاركهم الكلامية. وتحدثت لهذا الجمع المحترم الغاضب المتوعد بفحوى ما سمعته من سائق سيارة من أبناء شعبنا البسطاء، حول أزمة الخليج والحرب الدائرة رحاها هناك. فقد وجدت فيما قاله نظرة ثاقبة تعبر عن الثقافة الشعبية السياسية المصرية وتستحق العرض على محافل المثقفين الكبار فى مصر المحروسة.

مستويات البلطجية :

قال السائق إن العالم يحكمه مجموعة من البلطجية ولكنهم ليسوا متساوين فى القوة أو الذكاء أو النفوذ، و «البلطجى» فى مفهوم الثقافة الشعبية المصرية هو شخصية قوية فعلاً، أو توهم من حولها بأنها كذلك. وبسبب هذه السمعة يخافها الآخرون ويرتعدون. ويستغل البلطجى سمعته من ناحية، وخوف من ناحية أخرى فى جمع «الاتاوات» من الأغنياء والميسورين فى الحى أو المنطقة التى يعيش فيها، وتكون

(*) نشر بصحيفة الأهالى القاهرية ١٩٩١/٢/٢٠ .

له الهيمنة على مقدراتها. والأصل فى كلمة «بلطجى» هو ذلك الشخص الذى يستخدم «البلطة» فى شق الأشياء، ومنها شج الرءوس. ولهذه الكلمة المصرية الشعبية مقابل فى لهجات الأقطار العربية الأخرى مثل «زعران» و «القبضاى» فى الشام، «وأبو جسام ليب» فى العراق. أما فى البلاد الأجنبية، فهنك مفهوم قريب جداً من ذلك، وهو مفهوم «المافيا» وحيث إن البلطجة، كسلوك وممارسة، وهى درجات، فهناك :

البلطجى الأعظم :

وهو الذى تتسع دائرة سلوكه وممارساته لتشمل مساحة شاسعة، قد تعم معظم الكرة الأرضية، ويجمع الأتاوات من الذين يعيشون فيها. وهو سريع الحركة والتحرك وفى إمكانه الوصول إلى أى مكان. ومع ذلك فقد يوظف «البلطجى الأعظم» وكلاء له ينوبون عنه هنا وهناك، ويتوعدون باسمه، ويضربون بعصاه وسيفه إذا لزم الأمر، ويجمعون «الأتوات» بالتى هى أحسن، سلما أو عنفًا. ويحصل البلطجى الأعظم على معظم هذه الأتاوات، ويترك جزءاً متواضعًا لوكلائه نظير قيامهم بواجبهم باحترام وانتظام .

البلطجى الإقليمى :

وهو بلطجى متوسط الحجم والقدرات والذكاء. وهو يعمل عادة لحساب البلطجى الأعظم أو على الأقل فى وفاق معه. وإذا كان هناك أكثر من بلطجى أعظم من نفس الوقت فإن «البلطجى الإقليمى» يستمد قوته فى المساومة من قدرته على الاختيار بين البلطجية العظام، حيث يمكنه تغيير ولائه من بلطجى أعظم إلى بلطجى أعظم آخر لتحسين شروط التعامل - كأن يحصل على نسبة أكبر من «الأتاوات» التى يجمعها من المستضعفين الميسورين لحساب هذا البلطجى الأعظم أو ذاك. ولكن فى كل الأحوال يتعامل البلطجى الإقليمى مع المستضعفين الميسورين إما مباشرة، أو من خلال بلطجى محلى .

البلطجى المحلى :

وهو بلطجى صغير الحجم والقدرات والذكاء. وهو يمارس بلطجته فى دائرة ضيقة من المستضعفين ، وعادة فى نطاق شعبه فقط. ورغم صغر حجمه وقدراته وذكائه، فإن

البلطجى المحلى أمامه هامش حركة واختيار لا بأس بهما. فهو، أولاً، يستطيع الاختيار بين أكثر من بلطجى إقليمى. فعدد البلطجية الإقليميين (متوسطى الوزن) أكبر من عدد البلطجية العظام. كما إنه فى حالات معينة يمكن للبلطجى المحلى أن يتعامل مباشرة مع البلطجى الأعظم، دون أن يمر من خلال البلطجى الإقليمى. ومرة أخرى يتعامل البلطجى المحلى مع المستضعفين بنفس الطريقة، وإن كان فى دائرة ضيقة. فهو أيضًا يجمع الاتاوات فى هذه الدوائر، ويوردها للبلطجى الإقليمى أو للبلطجى الأعظم .

والملاحظ فى هذا النسق المتدرج «للبلطجة» إنه كلما ارتفع المستوى، كلما كان البلطجى أكثر تأنقًا فى الشكل والسلوك. فهو يجيد معسول الكلام، ويحافظ على مظهره ونظافة ملبسه، ولا يلوث يديه بالدماء والأعمال الخسيسة إلا نادراً وفى حالات الضرورة القصوى. وكلما تدنى مستوى «البلطجة» (أى إلى المستوى الإقليمى، ثم المحلى) فإننا نلمس تدنيا موازيًا فى لغة الخطاب والسلوك والممارسات، وفى درجة الانغماس فى سفك الدماء وانتهاك الحرمات الفردية والجماعية. ولكن يظل جوهر ومضمون البلطجة واحداً لا يتغير، وإن تغير الشكل والمظهر - أى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها للهيمنة والابتزاز، تحت تسميات مختلفة .

نظام البلطجة العالمى الجديد :

يقول السائق، إن نظام البلطجة العالمى القديم قد أصابه الاختلال، نتيجة انسحاب أحد «بلطجيان» عظيمان من الساحة الدولية. ومن ثم أصيب النظام العالمى الذى تعودنا عليه إلى وقت قريب، بكثير من الفوضى والبلبلة. فنتيجة انسحاب بلطجى أعظم (الاتحاد السوفيتى) لم يعد على الساحة إلا بلطجى أعظم واحد (الولايات المتحدة) وقد قنع الاتحاد السوفيتى بدرجة «بلطجى إقليمى» وأن كان مميزاً قليلاً عن بقية البلطجية الإقليميين الآخرين، احترامًا لتاريخه ولطريقة انسحابه السلمية المهذبة من الساحة الدولية .

ولكن المشكلة هو أن انسحاب بلطجى أعظم، قد ترك فراغًا وسيولة هائلة فى بقية مستويات نظام البلطجة الدولى. فقد وجد البلطجية الإقليميون الذين عملوا لحساب هذا البلطجى الأعظم السابق (الاتحاد السوفيتى) أنفسهم فى حيرة من أمرهم. فتوكل

بعضهم بعزم على الله ونقل ولاءه للبلطجى الأعظم الوحيد المتبقى على الساحة (الولايات المتحدة) وآثر بعض البلطجية الإقليميون أن يتمهلوا أو ينتظروا قليلاً، لعل بلطجيًا أعظم آخر يظهر على الساحة (مثل اليابان أو ألمانيا الموحدة). وقرر البعض الثالث أن يعتزل بكرامته - إما امتعاضًا وحزنًا عل يتغير الأحوال، أو مخافة أن يعزل بغير كرامة. وقرر البعض الرابع أن يجرب حظه فى أن يعمل لحسابه الخاص، دونما حاجة إلى بلطجى أعظم بعيد. بل وراود بعض أعضاء هذا الفريق الأخير أن يغامر ويعلن من نفسه «بلطجيًا أعظم جديداً» .

وهنا حدث الهرج والمرج والفوضى، كما يقول السائق. وسارعته بالسؤال : كيف؟ انتشى السائق الذكى، الذى يبدو أنه يتابع الأخبار بحذق، وأشعل سيجارة، وأخذ نفسًا طويلاً، وانتظر برهة ثم فاجأنى بسؤال من عنده قبل أن يجيب على سؤالى، كان الرجل يريد أن يتأكد لماذا أنا حريص على كل هذا الحرص على الاستماع إليه. وطمأنته أنه ليس هناك ما يخشاه .

مأساة بلطجى أعظم زائف :

دخل السائق فى الموضوع مباشرة، وقال أن مصيبة صدام حسين إنه لم يقنع بدور «البلطجى الإقليمى» وسارع بإعلان استقلاله عن البلطجى الأعظم الوحيد الذى تبقى فى العالم وهو أمريكا. والمصيبة الأكبر إنه لم يكتف بجمع «الأتاوات» المعقولة التى كان يدفعها الميسورون المتضعفون من أهل النفط فى الخليج، بل ضاعف الأتاوات المطلوبة فجأة وبلا سابق إنذار. ولما تلكأوا فى دفع المعدلات الجديدة الباهظة للأتاوات، سارع بمحاولة ذبح أحدهم، حتى يلقن الجميع درسًا لا ينسونه، وذلك بغزوه للكويت .

وهنا هرول كل الميسورين المستضعفين إلى البلطجى الأعظم (أمريكا) يستنجدون به لوقف صدام عن إتمام ذبح أحدهم (الكويت)، وردعه عن محاولة ذبح الآخرين (السعودية وبقية دول الخليج)، واستجاب البلطجى الأعظم على الفور، ونقل قواته إلى الخليج على عجل ليخيف ويردع البلطجى الإقليمى الذى يريد أن يقفز إلى مرتبة البلطجى الأعظم دون أن تكون لديه كل المؤهلات المطلوبة .

وقبل أن يكمل السائق تطبيق نظريته العامة على ما يدور من الأحداث فى الخليج سألته «ولكن كيف جرؤ صدام على هذه القفزة. مع كل يقال عن دهائه؟

أخذ السائق نفسًا آخر من سيجارته، وفكر قليلاً، ثم قال :

لابد أن تعلم، إن كنت لا تعلم، إن «كار البلطجة» يقوم فى ربعه على القوة وثلاثة أرباعه على «التهويش»، أو هكذا فهم صدام. فتاريخه فى «كار البلطجة» منذ سن الخامسة عشرة أقنعه بأنه هكذا يتم التدرج، بل والقفز العالى من مستوى إلى مستوى آخر. فمجرد واقعة إنه قتل رجلاً وهو فى هذه السن المبكرة أكسبه سمعة رهيبة، وجعل حزب البعث يوليه مركزاً قياديًا فى بغداد وهو فى العشرين من عمره .. وغذى هو سمعته بنفسه كقاتل جسور وكسفاح شرس ... وهكذا ... إلى أن أصبح رئيسًا للعراق ... وقد توهم صدام حسين إنه بنفس السمعة وبنفس «التهويش» وإدعاء «العنتريات» يمكن أن يتحدى البلطجى الأعظم ذاته. وحين قام هذا الأخير (أمريكا) بتجييش الجيوش ضده اعتقد صدام حسين إنها تفعل تمامًا مثل ما دأب هو على فعله مع المستضعفين من حوله، أى مجرد «التهويش». وظن أنه ما دام المسألة «تهويش فى تهويش» فليبالغ ويزايد هو فى التهويش. خاصة وأن لغتنا العربية الجميلة تسمح بذلك، بل وتساعد عليه. فنادى صدام بأعلى صوته، كما يفعل أى بلطجى أو «زعران» أو «قبضاى» فى حوارى المدن العربية، يستعجل «المنازلة الكبرى» و «أم المعارك». وتوعد صدام رجال البلطجى الأعظم أن يجعلهم «يسبحون فى بحيرة من دمائهم» ولدى علمه بأن جيوش البلطجى الأعظم قد أعدت ثلاثين ألف نعش للعدد الذى يتوقعونه من قتلاهم، سخر منه بشدة قائلاً إنهم يحتاجون إلى مائة ألف نعش على الأقل. أما هو فلم يعد حتى ولا نعش واحد لمن يمكن أن يسقط قتلى من جنوده .. ومن كثرة اتساع التهويش والعنتريات الكلامية التى رددها صدام حسين، فيبدو إنه صدقها فعلاً، كما صدقها كل أنصاره ومشجعيه. والمأساة هو أن البلطجى الأعظم لم يكن يهوش أبداً .

وساد صمتنا لوهلة .. ولكن أغرانى الاستمتاع بالحديث مع هذا الفيلسوف الشعبى، فسألت السائق : وبماذا تفسر انقسام العرب بين مؤيدين للبلطجى الأعظم ومؤيدين للبلطجى الإقليمى الذى أراد أن يكون «أعظم» ؟

انتشى السائق مرة أخرى، وأشعل سيجارة ثانية، وقال : إن معظم السذج والفقراء من أهل المنطقة التفوا حول البلطجي الإقليمي، على أمل أن يذل أغنياءهم ويوزع بعض أموالهم عليهم. كما أن بعض البلطجية المحليين قد سارعوا وفعلوا نفس الشئ، على أن يرتقوا إلى درجة «بلطجي إقليمي» في خدمة البلطجي الأعظم الجديد (صدام حسين) بعد أن ينتصر. أما الأغنياء المستضعفون فهم بالطبع مع البلطجي الأعظم (أمريكا) حتى لو كانت أتاواته مضاعفة، فهو على الأقل «محترم» و «مستورد» و «مضمون»، وأسعاره ثابته (الغالي ثمنه فيه) .

وكنا قد قاربنا على الوصول إلى مبنى جريدة الأهرام، فسألت السائق: وماذا عن مصر والمصريين في هذا كله؟ نظر الرجل بتوجس، كما لو كنت من رجال «المباحث» واكتفى بعبارة «أتركها لله، نحن جدعان، ويكفي أننا كمصريين عقلاء وشرفاء ونعرف كل البلطجية على حقيقتهم - المحلي منهم والمستور» وانتهى حديث السائق، وانتهى حديثي إلى مفكري مصر الكبار على مأدبة الغداء العامرة في الأهرام. وعجبت أشد العجب لأن من كانوا يتساجلون ويتراشقون في حرب إبادة فكرية، وافقوا جميعًا على تحليل سائقنا ابن البلد، حفظه الله ورعاه .

▫ الفصل الثانى ▫

بعد حرب الخليج
مصر والعراق والكويت

١ - جيوش الخواطر .. وجند الذكريات.

٢ - نهاية الاستبداد فى الوطن العربى.

٣ - الثقافة السياسية المصرية وأزمة الخليج .

٤ - الكويت : من الجنة، إلى الجحيم، إلى الدنيا .

٥ - من نكبة الكويت إلى نكبة العراق .

٦ - للعراق، لا لصدام .

(١) جيوش الخواطر ... وجند الذكريات

بعد الاجتياح البربرى الذى قامت به جحافل صدام حسين للكويت بأيام قليلة كتبنا ما نصه (الاهرام ١٦/٨/١٩٩١).

"لاشك أن الأزمة التى أحدثها الرئيس العراقى صدام حسين باجتياحه للكويت الشقيق، يمكن أن تتحول الى كارثة مدمرة بالنسبة له، وللعراق، وللخليج، وبقية الوطن العربى. وشأن هذا الرجل هو شأن الشخصية التراجيدية فى الاساطير الاغريقية - يرى الكارثة قادمة امام عينيه مثل كتاب مفتوح ، ولكنه بوعى او بغير وعى، يقذف بنفسه الى قلب الكارثة، كما لو كان يستجيب لقدر محتوم .. لقد فقد الرجل رشده السياسى، واختلطت عليه "الأزمنة" و "الأمكنة" وقوانين الحركة فى النظام العالمى. ويتصرف صدام حسين كما لو كان يؤمن بأنه استثناء فذ لقوانين التاريخ والاجتماع. بينما تشير كل الشواهد إلى أنه نشاز صارخ لهذه القوانين".

وقارنا فى نفس المقال منذ حوالى سبعة شهور بين صدام حسين وحسنى مبارك، وقلنا".. بين شخصية صدام التراجيدية النشاز، وشخصية مبارك رجل الدولة العاقل، يتأرجح حاضر ومستقبل الأمة العربية بأسرها. أحدهما يستثير أحط غرائز الغوغائية العربية ، والآخر يستنفر أسمى مبادئ الأمة العربية. والمقابلة أو المقارنة هنا ليست بين شخصين أو رئيسين. وإنما هى بين ظاهرتين، وبين نزعتين، وبين اتجاهين. ظاهرة "البقاء" فى مقابل ظاهرة "الفناء"، ونزعة "عقلانية" فى مقابل نزعة "خرافية"، واتجاه نحو "المستقبل" فى مقابل اتجاه نحو "الماضى". وسواء يدرك الرجلان ذلك بوعى أو لا يدركانه، إلا إنهما فى لحظة الدرامـــا القومية هذه يجسمان كل جدليات التاريخ والاجتماع العربى. ولأننا مع "البقاء" و"العقلانية" و"المستقبل "، فلا يمكن ولا ينبغى أن نترك رجلاً واحداً ، فى قطر عربى واحد ، يقرر مصير مائتى مليون عربى، خاصة إذا كان هذا الرجل شخصية تراجيدية ناشزة، تجسم نزعات الفناء والخرافة والماضى ..".

وفيما كتبناه منذ سبعة شهور لم نكن نرجم بالغيب، وإنما كنا نعيد قراءة التاريخ الحديث من نابليون إلى هتلر، مروراً بكل حكام العالم المستبدين. فمهما بلغت عبقرية وقوة الحاكم المستبد، لابد أن ينتهي به الأمر إلى مغامرة أو سلسلة من المغامرات العسكرية التى تجلب عليه وعلى بلاده كوارث محققة. فالاستبداد مع القوة يخلقان لدى الحاكم المستبد شعورا عارما "بالالوهية"، وبأنه أصبح فوق البشر جميعا وخارج قوانين التاريخ والاجتماع، ويتصور أنه مثل "الإلاه" يقول "للشئ كن فيكون" - إذا قال أنه سينتصر فسينتصر، وإذا قال أنه "سيسحق الأعداء فإنه سيسحقهم، وإذا قال إنه "سيجعلهم يسبحون فى بركة من دمائهم فأنهم سيسبحون فى بركة من دمائهم" فعلاً. وهكذا يتصور، بل ويؤمن، أن مشيئته هى مشيئة الهية والأدهى من ذلك أنه من فرط يقينه بصدق هذه المشيئة ينقل نفس اليقين إلى المحيطين به، ويصدقون بل ويؤمنون بكل ما يقول. وإذا تسرب أدنى شك إلى عقل أو قلب أحد المحيطين به فيما يقوله الحاكم القوى المستبد، فإنه سرعان ما يصرف هذا الشك عن نفسه، حتى لا "يشرك بالإلاه".

وحينما تقع الواقعة الكبرى، ولا تتحقق الأقوال إلى أفعال، أى حينما تتوقف "المشيئة الالهية" للحاكم المستبد، ويكفر به بعض الناس، فإن بعضهم الآخر من شديدى الإيمان به يظلون فى أحلامهم أو أوهامهم ينتظرون إحدى "معجزاته" التى لابد أن تأتى أن عاجلاً أو آجلاً. وتنقلب الآية، ويصدق الحاكم المستبد المتأله ما يردده المؤمنون به، ولو إلى حين. فمن طبيعة "الايمان" أنه تصديق بلا أدلة ظاهرة إلى اليوم الآخر.

وهذه هى الدراما التراجيدية لصدام حسين والمؤمنين به فى هذه الأيام. إن الرجل وأنصاره فى عالمنا العربى - الاسلامى مازالوا يحلمون بقوة جيوشه، ويتوهمون بأس جنوده. والتعلق بالأحلام والتشبث بالأوهام فى وجه الحقائق الدامغة

هو مرض نفسى جماعى عضال لدى الحاكم المستبد وأنصاره التعســـاء. إن خيال نابليون لم يتوقف عن الانفعال بالجيوش والجنود إلى أن أدركه الموت على فراشه وحيداً فى جزيرة سانت هيلانة. ولم يتوقف خيال هتلر عن تصور ما يمكن أن تأتى به جيوشه وجنوده إلى أن لاحقت قنابل الحلفاء مدخل المستشارية التى تحصن فى مخبأها العميق فى مدنية برلين، فتخلص من حياته بالانتحار. وفى اللحظات الاخيرة بين الحياة والموت تراقصت فى خيال نابليون وهتلر كل الجيوش وكل الجنود .. ولابد أن تتراقص نفس خيالات الجيوش والجنود أمام ناظرى صدام حسين وهو فى لحظات "الفناء" الاخيرة .. جيوش الخواطر وجند الذكريات.

(٢) نهاية الاستبداد فى الوطن العربى

إذا كان للوطن العربى أن يستفيد حقًا من دروس الفتنة الكبرى التى أجتاحته منذ الثانى من أغسطس ١٩٩٠، فإن ذلك هو إنهاء الاستبداد بكل صوره وألوانه. فأنظمة الحكم الاستبدادى هى التى جلبت علينا هذه الفتنة الكبرى، كما جلبت علينا من قبل العديد من المحن الاخرى. وأنظمة الحكم الاستبدادى هى التى أهدرت كرامة الشعوب وحقوق الانسان فى الوطن العربى. وهى التى مهدت أو فتحت أبواب الوطن لقوى التدخل الأجنبى. وهى التى تسببت بأفعالها المباشرة أو ما ترتب على هذه الأفعال من تبديد للأرواح والموارد. والقضاء على الاستبداد هو "بوليصة تأمين" مؤكدة لوقف هذا الإهدار للكرامة والحقوق والأرواح والموارد، وهو الضمانة الحقيقية لصياغة نظام عربى أكثر ديموقراطية وعدالة وأمنًا وأمانًا لشعوب الأمة، وهو المؤشر الحقيقى لتصميمنا على الالتحاق بمسيرة الشعوب المتحضرة فى الأسرة الدولية.

سقوط الانظمة الاستبدادية فى العالم

لقد شهد العالم فى السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات سقوط العديد من الأنظمة المستبدة، سواء منها ما تسلح بأيديولوجيات ماركسية شمولية، أو ما تغلف بمثل هذه الايدلوجيات أو شيئًا قريبًا منها. وكانت هذه الأيديولوجيات قد حركت الوجدان الجماهيرى فى كثير من البلدان التواقة إلى "العدالة الاجتماعية". ولكن بعد عدة عقود من الزمن اتضح لأبناء هذه البلدان أن هدف العدالة الاجتماعية، مع كل ما ينطوى عليه من مشروعية وجاذبية ليس بديلا "للحرية" والمشاركة السياسية والديموقراطية. فهبت الشعوب تطالب بنهاية للحكم الاستبدادى. وشهدت كل بلدان أوربا الشرقية، بل والاتحاد السوفييتى نفسه انتفاضات جماهيرية واسعة ضد هذا النوع من أنظمة الحكم. وقد بدأت هذه الانتفاضات "بالطبقة العاملة" فى بولندا عام ١٩٨٠، من خلال "نقابة تضامن" التى تزعمها عمال بناء السفن فى مدينة جدانسك. وسرعان ما أنضم إليهم معظم عمال بولندا الآخرون وآلاف المثقفين

والطلاب. وكان مغزى هذا التحرك من الطبقة العاملة الصناعية بالذات هو أن الأنظمة الماركسية الشمولية دأبت على الادعاء بأنها تدافع عن مصالح هذه الطبقة. لذلك كان تمرد هذه الطبقة ضد من يدعون الحديث باسمها هو المسمار الأهم فى نعش الأنظمة الماركسية الشمولية. وخلال عقد الثمانينات تساقطت هذه الانظمة واحدة بعد أخرى كما تتساقط اوراق الشجر فى الخريف.

ولكن لم يقتصر سقوط الأنظمة المستبدة فى العالم على الأنظمة الماركسبة الشمولية خلال السنوات الاخيرة. فقد لحق السقوط بأنظمة الديكتاتوريات العسكرية فى أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا. فقد سقطت هذه الديكتاتوريات فى الأرجنتين وشيلى ونيكاراجوا وهايتى وبنما، وفى الفلبين وكوريا الجنوبية وباكستان وبنجلاديش، وفى ليبيريا والصومال ومالى فى الشهور الأخيرة. ويوشك النظام الديكتاتورى فى أثيوبيا بدوره على السقوط.

متى وكيف ينتهى الاستبداد؟

من الملاحظ أنه كلما ارتفع المستوى الاجتماعى - الاقتصادى النسبى فى مجتمع من المجتمعات ذات الأنظمة الاستبدادية، فإن سقوط هذه الأنظمة يتم بحد أدنى من إراقة الدماء، والعكس صحيح. والدليل على صدق هذه المقولة هو ما شهدناه من تجارب فى السنتين الأخيرتين.

فمثلاً بين بلدان اوربا الشرقية ذات انظمة الحكم الماركسى الشمولى، كانت رومانيا وبلغاريا هى الأكثر تخلفا، بينما كانت المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا هى الأكثر تقدما. ولذلك بينما تكبد الشعب الرومانى مثلاً آلاف القتلى والجرحى قبل أن يسقط نظام نيكولاى شاوشيسكو الماركسى الشمولى، فإن سقوط النظامين المماثلين فى المانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا تم بلا إراقة دماء تقريبا.

ويصدق نفس الشئ على البلدان الإفريقية التى سقطت أنظمتها الاستبدادية. فلأنها متخلفة للغاية فإن سقوط الاستبداد فيها قد انطوى على إراقة دماء الآلاف من أبنائها وتدمير العديد من مرافقها وإهدار الكثير من مواردها.

فقد استغرق اسقاط الديكتاتورية العسكرية فى كل من ليبيريا والصومال، مثلاً، عدة شهور من العنف الدموى المسلح .

فبقدر ما يكون التخلف العام فى مجتمع معين بقدر ما يكون النظام الديكتاتورى أكثر وطأة وقسوة ، وبقدر ما يصادر الحاكم الفرد على كل الحريات والخيرات لنفسه ولذويه المقربين، وبقدر ما يكون الفساد قد استشرى فى كل شرايين المجتمع ومؤسسات الدولة، وبقدر ما يكون الحاكم قد "تأله" وأصبح ينظر إلى شعبه ورعاياه بتعال واحتقار شديدين. لذلك فانه لا يمكن أن يتصور أن هناك من شعبه من يستطيع أن يحل مكانه ليحكم ويدير شئون البلاد والعباد. ولذلك أيضا فإنه يستميت فى الدفاع عن حكمه ومزاياه إلى آخر رمق فى حياته، حتى لو أدى ذلك إلى فناء شعبه عن بكرة أبيه وإلى تدمير موارد بلاده كلها. ولأنه يتقمص "الالوهية" ويصدق أنه هو "البلاد والعباد"، فلا معنى "لبلاد أو عباد" بغيره .

صدام كنموذج لاستبداد التخلف

ولعل المتابع لمعارك مقاومة استبداد صدام حسين فى العراق الشقيق يلاحظ على الفور حجم القتل والتدمير خلال الأسابيع التى تلت هزيمته فى حرب الخليج. فقد واجه صدام حسين الانتفاضات الشعبية فى جنوب وشمال العراق (كردستان) بأبشع أساليب البطش والتنكيل. والمفارقة المأساوية هى أن الشعب العراقى قد تعرض للأهوال مرتان خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٩١. المرة الاولى للقصف الجوى الكثيف الذى شنته قوات "التحالف الدولى" ، والذى تجاوز مائة الف غارة جوية فى ستة أسابيع. والمرة الثانية تعرض الشعب العراقى لأهوال نيران وغازات حاكم العراق نفسه. ولا شك أن حجم الدمار المادى الذى أوقعته قوات "التحالف الدولى" بمرافق العراق هو الأكبر. ولكن عدد القتلى والجرحى الذين سقطوا بنيران حاكم العراق والقوات الموالية له يفوق عدة مرات عدد من قتلوا أو جرحوا بأيدى قوات التحالف .

وليس هذا بغريب أو جديد على النظام الديكتاتورى لصدام حسين ، فالناس قد لا تعرف أن أول حروبه كانت على الشعب العراقى نفسه طوال الفترة من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٨٠، أى منذ اعتلائه السلطة وإلى نشوب حربة مع إيران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) . فما كان للنظام الديكتاتورى لصدام حسين ان يستقر الا بعد ان قتل ونكل بحوالى ربع مليون عراقى - من العرب والأكراد، ومن الشيعة والسنة على السواء. والنظام العراقى حقيقة لم يفرق فى بطشه بين عربى وكردي، أو بين مسلم ومسيحى، أو بين سنى وشيعى. وتحفل سجلات المنظمة العربية لحقوق الإنسان بتفاصيل هذه الحرب الأولى من حروب صدام حسين على الشعب العراقى نفسه. وهى حرب لم تتوقف خلال حروبه الخارجية الأخرى، ومازالت مستمرة إلى لحظة هذه الكتابة. صحيح كانت معارك هذه الحرب الداخلية تتراوح فى حدتها وعنفها ودمويتها من حين لآخر. غير أنها لم تتوقف لحظة واحدة .

ولا يشمل العدد الذى قتل أو نكل به فى حروب صدام الداخلية (وهو ربع مليون شخص) عدداً آخر من الذين شتتهم النظام خارج العراق، حيث يوجد حوالى مليون وثلاثة أرباع المليون من خيرة أبناء الشعب العراقى كلاجئين فى بلاد الله الواسعة. وهنا أيضًا يشمل هؤلاء اللاجئين كل فئات الشعب العراقى. فمنهم العرب وغير العرب، المسلمين وغير المسلمين، السنة والشيعة على حد سواء .

والتركيز هنا على حالة صدام حسين كنموذج للاستبداد العربى الحديث، ليس معناه أنه المستبد الوحيد، أو أنه الدموى الوحيد فى الوطن العربى. كل ما هنالك أنه أكثر المستبدين العرب استبدادا، وأكثرهم دموية. بل وفى هذا الصدد يعتبر أكثر حكام العالم المعاصرين استبداد ودموية على الاطلاق.

انتهاء الاستبداد بلا دماء

والسؤال الذى يواجهنا جميعا - كعرب - فى العقد الأخير من القرن العشرين ليس هو "هل سيتم تصفية الاستبداد ؟"ولكن السؤال هو "كيف سيتم تصفية هذا الاستبداد فى الوطن العربى؟".

وقد رأينا فى التجارب الأخيرة لعدد من بلدان العالم البدائل المتاحة لتصفية أنظمة الحكم الاستبدادى.

□ فهناك من تمت فيه تصفية الاستبداد بشكل سلمى - مثل تشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وألمانيا الشرقية، والمجر، وبلغاريا، وعدد من اقطار أمريكا اللاتينية. ولم تتعدى المواجهات الشعبية مع أنظمة حكمها الاستبدادى أكثر من المظاهرات السلمية او العصيان المدنى. وتم تنحية هذه الأنظمة عن الاحتكار المطلق للسلطة من خلال انتخابات أو استفتاءات، سمح فيها بالتعددية الحزبية وفى بعضها، مثل المانيا الشرقية وبلغاريا، شارك بعض من كانوا يحتكرون السلطة فى التركيبة السياسية الجديدة .

□ وهناك بلدان تمت فيها تصفية الاستبداد بشكل "نصف سلمى" أو "نصف عنيف". أى أنه حدثت فيها إنتفاضات شعبية كثيفة حاول النظام الحاكم إخمادها بالقوة فسقط عشرات أو مئات الضحايا، ولكن سرعان ما أستجاب النظام الحاكم فيها للإرادة الشعبية التى لم تخمدها القوة.. أى أن المواجهة هنا لم تطل إلا لأيام أو لأسابيع قليلة أقنعت النظام الاستبدادى بعدم جدوى عناده وبطشه. ومنها رومانيا والبانيا، والفليبين وكوريا الجنوبية، وشيلى، والأرجنتين، وبنجلاديش، وفى وطننا العربى كل من الاردن والجزائر .

□ أما النمط أو السيناريو الثالث لإنهاء أنظمة الحكم الاستبدادى فهو المواجهات الدموية الممتدة لشهور أو لسنوات. وفيها يسقط آلاف أو عشرات الآلاف من الضحايا، ويحدث دمار شديد لمرافق البلاد وإهدار لمواردها . ومن أمثلة ذلك ما حدث فى كل من يوغسلافيا، ونيكاراجوا، وليبيريا، ومالى، وبورما، والصومال، أو ما هو حادث الآن فى أفغانستان والعراق والسودان .

لذلك فليس حتميا أن تكون تصفية ما تبقى من أنظمة الاستبداد العربية بواسطة العنف الدموى المسلح. فما دامت النهاية قادمة قادمة لا شك فيها، فإنه من الحكمة لأنظمة الاستبداد العربية التى مازالت قائمة أن تأخذ هى المبادرة نحو تحول

ديموقراطى سلمى، حتى لو كان تدريجيا . ففى ذلك حقن لدماء أبناء شعوبها وتحاشيا لإهدار مواردها وحفاظا على مرافقها . بل وفى ذلك إنقاذ لأرواح النخبة الحاكمة نفسها ولأرواح ذويهم والمقربين منهم. وقد لا ينطوى كل ذلك حتى بالضرورة عن حرمانهم الكامل من المشاركة فى السلطة. فقد يكون كل ما تنطوى عليه مثل هذه المبادرات السلمية هو فقط انهاء إحتكارهم المطلق للسلطة ، واشراك أبناء شعوبهم فى هذه السلطة. فهل من يسمع أو يستجيب قبل أن يأتى الطوفان.. طوفان الدماء .

(٣) الثقافة السياسية المصرية وأزمة الخليج

بعد انتهاء حرب الخليج لبيت دعوة من بعض المنظمات والجامعات فى الولايات المتحدة لإلقاء سلسلة من المحاضرات عن مستقبل المنطقة بعد الأزمة. وانتهزت الفرصة للإلتقاء ببعض التجمعات العربية هناك، وبينهم أصدقاء وزملاء ترجع علاقاتى بهم إلى أكثر من ربع قرن - منذ سنوات دراستى وتدريسى بالولايات المتحدة . وبينما كانت المؤسسات الأمريكية التى وجهت لى الدعوة منهمكة فى التفكير والتخطيط "للمستقبل"، كان العرب فى أمريكا ما يزالوا منهمكين فى الحديث والجدل والسجال والشجار حول "الماضى".

حروب العرب الأهلية فى أمريكا

ومن المفارقات المأساوية أن "النخبة العربية" فى أمريكا انقسمت على نفسها انقسامًا حاداً، وصل إلى حد القطيعة، بسبب أزمة الخليج. ولا ترجع مأساوية هذه المفارقة إلى الاختلاف فى الرأى والتفسير والاجتهاد. فهذا أمر متوقع ومشروع بصدد حدث كبير هز العالم كله مثل أزمة الخليج. ولكن لأن الاختلاف فى الرأى والتفسير والاجتهاد وصل إلى حد الشجار ثم القطيعة، بين عرب على أعلى مستوى من التحصيل العلمى والإنجاز الفكرى بالمعايير الأمريكية والعالمية. فمنهم شخصيات مرموقة، ويشغل أصحابها مراكز علمية ومهنية رفيعة فى المجتمع الأمريكى. هذا فضلاً عن أنهم يعيشوا فى مجتمع مهما اختلفنا مع سياساته الرسمية إلا أنه مجتمع تعددى ديموقراطى مفتوح، يسهل فيه الحصول على المعلومات، ويشجع على الحوار والتعبير عن الرأى والرأى الآخر بحرية منقطعة النظير فى أى مكان آخر فى العالم. ومع ذلك فقد قابلت أساتذة كبار منهم تربطهم ببعضهم البعض صداقات وزمالات وثيقة تعود بدورها إلى عشرات السنين. فوجدتهم متخاصمين اشد الخصومة، ويوجهون الى بعضهم البعض أقسى الاتهامات والافتراءات بسبب أزمة الخليج.

والوجه الآخر للمفارقة المأساوية هو أن جميع الفرقاء من العرب فى أمريكا كانوا مهمومين بمسألة رأب الصدع وتضميد الجراح فى الوطن العربى. وكانوا يسألوننى عما أفعله أو سأفعله أنا وأمثالى من المفكرين العرب فى الوطن العربى الأم لتحقيق هذه الغاية (أى تضميد الجراح). ولما كنت أن أسارعهم بالسؤال "ولماذا لا تبدأون أنتم هنا فى أمريكا بانهاء القطيعة بينكم، كنموذج يمكن أن نحتذى نحن به فى الوطن العربى ؟" كانت تنعقد السنتهم ولا يجيبون. ولما كنت ألح عليهم للحصول على اجابة ، كان الاكثر حكمة وتعقلا بينهم يعدون بأن يفعلوا ذلك .. ولكن بعد مدة إلى أن تهدأ المشاعر .. وإلى أن ينسون ما وجهه اليهم " الفريق الآخر" من أخوانهم العرب لهم من إهانات واتهامات وافتراءات .

والوجه الثالث للمفارقة المأساوية فى انقسامات النخبة العربية بالولايات المتحدة هو "خريطة " هذه الانقسامات. وللوهلة الأولى قد يتصور القارئ هنا أن الانقسام الرئيسى هو بين "الخليجيين" من ناحية والعراقيين من ناحية أخرى. ولكن لم يكن ذلك هو واقع الحال. فمعظم العراقيين فى الولايات المتحدة هم من اللاجئين الذين فروا بجلودهم من بطش نظام صدام حسين فى العشرين عامًا الاخيرة. لذلك ندر أن يوجد بينهم من ينتصر لصدام حسين. وأقصى ما كان يؤلمهم ويؤرقهم - شأن بقية العرب - هو الدمار الذى حدث لبلدهم وأهلهم فى العراق. أى أن معظم العراقيين فى الولايات المتحدة كانوا مع الخليجيين هناك فى جبهة واحدة أو خندق واحد مضاد لنظام صدام حسين. ولم يصدقوا كلمة واحدة من إدعاءات وعنتريات صدام حسين، لأنهم كانوا قد خبروا بشكل مباشر كل بشاعات هذا النظام. أما الجبهة الأخرى المؤيدة لصدام حسين فقد ضمت عرب آخرون - من فلسطين والأردن وسوريا ولبنان، وحتى بعض المصريين. ويبدو فعلاً أن هذا الفريق من العرب والمسلمين من ناحية والغرب من ناحية أخرى. وكان من الطبيعى أن ينتصروا للجانب العربى - الإسلامى فى هذه المواجهة الحضارية - العسكرية - السياسية. ومن هنا ايضًا استعصى على هذا الفريق من العرب فى أمريكا فهم أو تفهم موقف مصر فى أزمة الخليج.

وقبل وصولى لأول محطة فى الولايات المتحدة اتصل بى وأنا مازلت فى القاهرة القنصل المصرى العام فى سان فرانسيسكو وهو السفير نبيل العرابى، راجيًا أن أخصص جزءًا من وقت إقامتى هناك للالتقاء بالجالية العربية. وفهمت من السفير أنه حريص على ان يتحدث مصرى غير رسمى وغير حكومى للجالية العربية، حتى لا يؤخذكلامه كما لو كان ترديدا لخط الدولة المصرية. وأحسست بمعاناة قنصلنا العام، لذلك رغم ضيق الوقت وكثر الالتزامات الأخرى، فقد استجبت لطلبه .

تم لقاء حافل وعاصف مع اقطاب هذه الجالية فى منطقة سان فرانسيسكو، فى بهو منزل كبير يملكه أحد كبار رجال الأعمال العرب هناك، وهو السيد عصام قبين، وحضره أيضًا قنصلنا الآخر فى سان فرانسيسكو وهو المستشار النابه الدكتور حمدى صالح. ودام اللقاء عدة ساعات .

☐ لائحة الاتهام :

وبعد الترحيب والمجاملات، دخلنا فى الموضوع. وأثرت أن استمع منهم أولاً. وكن حديثهم، بلا استثناء، هو عريضة اتهام سياسية طويلة لمصر من العرب غير الخليجبين، ودارت فحوى الاتهامات حول النقاط التالية :

١) وقوف مصر سياسيا فى صف الامبريالية الامريكية الغربية ضد بلد عربى

٢) مشاركة مصر عسكريًا مع الولايات المتحدة فى تدمير العراق

٣) تبعية مصر المطلقة للولايات المتحدة .

٤) بيع تراث مصر القومى العربى للغرب بحفنة من الدولارات

٥) عدم استجابة القيادة السياسية فى مصر "لمشاعر الشعب المصرى العارمة" المؤيدة للعراق .

وبعد عرض هذه الاتهامات بحرارة وإسهاب وغضب، سأل أكثر من متحدث "عمان ستفعله مصر للتكفير عن ذنوبها وآثامها فى حق الأمة العربية عمومًا والعراق خصوصا"!.

□ شعور بالحزن وليس شعورا بالذنب

وقبل أن أرد على الاتهامات الخمسة الموجهة لمصر، بدأت من النقطة الأخيرة، (وهى افتراض شعور مصر بالذنب، ومن ثم ما ستفعله من تكفير عن هذا الذنب). فقلت لهم قد يصدمكم أن الاغلبية العظمى، إن لم يكن المصريون قاطبة، لايشعرون بأى "ذنب" نحو ما حدث للنظام العراقى، وإن كانوا جميعًا يشعرون "بالحزن" العميق لما حدث للعراق وللشعب العراقى. وفارق كبير بين "الشعور بالذنب و "الشعور بالحزن". فالشعور بالذنب يرجع فى جذوره إلى ارتكاب متعمد لخطأ، ثم الإحساس بالندم على هذا السلوك. ولم يكن ذلك هو ما شعر به المصريون. فالخطأ الذى أرتكب فى أزمة الخليج هو خطأ رجل واحد فى بلد واحد. ولم يكن هذا الرجل مصريا، ولم تكن البلد هى مصر. بل كان الرجل الواحد الذى أرتكب الخطأ هو صدام حسين، وكان البلد الذى يقوده هو العراق. فإذاكان هناك من يكفر أو يغسل ذنوبه فهو صدام حسين ونظامه الحاكم، وليس حسنى مبارك أو مصر.

أما الشعور بالحزن لما تعرض له شعب العراق من دمار وآلام وهوان بسبب خطل حكامه، فهو شعور إنسانى طبيعى يشعر به المصريون نحو أى شعب عربى شقيق يتعرض لنكبة أو محنة، بصرف النظر عن الأسباب والمسببات.

□ اليس الكويتيون بشر وعرب ؟

الشئ الثانى الذى لفت انتباهى فى الحديث المحموم لأفراد الجالية العربية فى سان فرانسيسكو، هو انهم على مدى ساعة كاملة وهم يوجهون الاتهامات للقيادة المصرية على موقفها فى ازمة الخليج، لم يذكروا غزو العراق للكويت، ولو مرة واحدة. ولما نبهتهم إلى ذلك، حدث تململ واضح، وكأنى ذكرتهم بشئ يريدون أن ينسوه أو يتناسونه. ولما ألححت فى التعبير عن رغبتى فى معرفة رأيهم فيما حاق بالكويت والكويتيين .. صدرت منهم التعبيرات التالية على سبيل المثال، لا الحصر:

- «هذه قضية أخرى يمكن مناقشتها فيما بعد» .
- «الكويت ليست دولة بمعنى الكلمة، فهى جزء من العراق».

○ «الكويتيون لا يستحقون أن تقوم الدنيا ولا تقعد من أجلهم».

"هؤلاء مجموعة من العربان الهمج لا يستحقون أن تقف مصر بلد عبد الناصر دفاعًا عنهم على حساب العراق" .

والتقطت الخيط من العبارة الأخيرة لأنها كانت الأكثر استفزازاً ومغالطة وقلت ما معناه "أليس هؤلاء العربان الهمج هم من أرسل عبد الناصر الذى تشيدون به وتنسبون مصر إليه قواته للدفاع عنهم ضد تهديد عراق مماثل عام (١٩٦١ - ١٩٦٢)؟ ثم ما هى هذه العنصرية الفاضحة بين عرب وعرب ؟ كيف تسمح نخبة عربية متعلمة لنفسها أن تصف جزءاً من امتها العربية بأنهم "عربان همج"؟ وحتى قبل أن يكونوا عربا أو "عربانا"، أليسوا بشراً لهم كل حقوق البشر؟ وساد القاعة صمت رهيب للحظات، قبل أن تقطعه سيدة عربية طلبت من الذى تفوه بتلك العبارة أن يعتذر عن "ذلة لسان". واعتذر الرجل فعلاً. وانتقلنا بالحوار لمناقشة الاتهامات الخمسة.

□ الانصاف فى الثقافة السياسية المصرية

لا يتسع المقام هنا لسرد تفاصيل بقية الحوار مع الجالية العربية فى سان فرانسيسكو. واكتفى بموجز لما قلته عن مصر الشعبية كما رصدتها أثناء الازمة من يومها الأول .

أولاً : إن المصريين قد تكون لهم تحفظات وانتقادات لأشقائهم العرب فى الخليج. ولكن الشئ الأساسى الذى أجمع عليه المصريون منذ اللحظة الأولى عند سماعهم لأنباء غزو العراق للكويت هو الشعور الجماعى بالصدمة والاستهجان والغضب، لهذا السلوك البربرى لحاكم عربى ضد بلد عربى مسلم شقيق وصغير ومسالم. بل وقد تحول جزء من هذا الغضب ضد حكومتهم لتأخرها ثلاثين ساعة قبل أن تدين الغزو. أى أن الشعب المصرى كان أسبق من قيادته فى إدانة الغزو العراقى للكويت. وقد استشعر الرئيس حسنى مبارك نفسه هذا القلق الشعبى الواسع لتلكؤ الحكومة المصرية فى إدانة الغزو صراحة. لذلك ففى أول خطاب عام له بعد الغزو وجهه إلى الامة يوم ١٩٩١/٨/٨ خصص جزءاً كبيراً من الخطاب لتفسير هذا التأخر (لمدة

ثلاثين ساعة) فيما يشبه الاعتذار لشعبه. وشرح مبررات التأخر فى إدانة الغزو بأنه وغيره من القيادات العربية كانوا يبذلون كل جهدهم من وراء ستار لإثناء حاكم العراق عن المضى فى احتلاله للكويت. فلما يأس من اقناعه بالإعلان عن نيته للانسحاب، أعلن موقف مصر الرسمى وهو إدانة الغزو، على نحو ما نعرف جميعا.

ثانيا : إن الذى عرف طبيعة الشعب المصرى جيداً، لا يندهش من هذا الموقف على الاطلاق. فحتى اقل المصريين تعليمًا وثقافة ينطوى فى أعمق أعماقه على شعور راسخ "بالإنصاف". وهذه سمة من سمات الحضارة النهرية الزراعية لأبناء وادى النيل. فالأرض والسيادة عليها التى يملكها أو يستحقها هى أحد القيم المركزية فى الثقافة المصرية. وأى فلاح مصرى قد يقضى فى المحاكم سنوات من أجل قيراط مغتصب من أرضه. وهذا بالمناسبة هو ما يفسر لماذا لجأت مصر إلى كل المحافل القانونية والسياسية والدولية، ولمدة عشر سنوات كاملة من أجل كيلو متر مربع واحد فى "طابا بسيناء". وكما تعتز مصر بكل حبة من ترابها الوطنى، فهى تنظر للتراب الوطنى لأى شعب آخر بنفس المنظار، فما بالنا إذا كان هذا التراب هو تراب شعب عربى شقيق. وليس لهذه الروح المصرية الأصيلة المنصفة أى علاقة بثمن يدفع آجلاً أو عاجلاً .. وإلا لكانت مصر قد قبلت كل الإغراءات السخية التى عرضها عليها حاكم العراق.

ثالثا : إن المصريين لم ينظروا لأزمة الخليج "كمواجهة بين العرب والغرب"، ولكن "كمواجهة بين الحق والباطل". وأنه لا يهم المصريون كثيراً من يقف وإياهم مع الحق، حتى إذا كان هذا الوقوف "لأسباب فى نفس يعقوب". وفى أزمة مثل حرب السويس عام ١٩٥٦، كانت مصر ضحية لعدوان ثلاثى صارخ على ترابها وسيادتها الوطنية. ووقف معها ضد هذا العدوان كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة. هذا رغم الخلافات الحادة التى سبقت ولحقت من هذا العدوان بين مصر والولايات المتحدة. ورحبت مصر بوقوف الولايات المتحدة فى جانب الحق. أى أن مصر لم ترفض وقوف هذه الأخيرة إلى جانبها فى إدانة العدوان الثلاثى لمجرد أنه لمصر مظالم

تاريخية أخرى حيال الولايات المتحدة. فالشعب المصرى كان حيال سلوك عدوانى محدد من بريطانيا وفرنسا واسرائيل، وقاوم هذا العدوان بكل الوسائل المتاحة له. ووجد من الولايات المتحدة موقفًا محدداً بإدانة ذلك العدوان - أيًا كانت الأسباب الحقيقية لهذه الإدانة في وقتها . ولم تترد مصر عن قبول هذا الموقف الامريكى المعاند ، كما قبلت ورحبت بكل المواقف المساندة الاخرى - من الاتحاد السوفيتى والهند وغيرهما .

رابعا : لا ينبغى أن نخدع أنفسنا أو نخادع الآخرين بوهم أنه إذا كان "الجزار عربيا" فلنتغاضى عن ذبحه لشقيق عربى، أو إنكى من ذلك فلنستهجن سلوك أى أجنبى يحاول أن ينقذ هذا الشقيق من الذبح على يد شقيقا آخر، لمجرد أن هذا المنقذ أجنبى. فكل من يتعرض لعملية ذبح يستعين بأى طرف ينقذه من هذا المصير، سواء كان من يستغيث بهم "اشقاء" أو "غرباء". وهذا يحدث بين الافراد، كما يحدث بين الدول والشعوب فتعرض الاتحاد السوفييتى الشيوعى للذبح على أيدى المانيا النازية الرأسمالية، لم يمنع الاتحاد السوفييتى من الاستغاثة برأسماليين آخرين لمنع هذا الذبح.

خامسا : إن الحديث عن أى تبعية مصرية لأمريكا فى موقفها من أزمة الخليج هو حديث ساذج مغالط. صحيح أن مصر ليست قوة عظمى، ولكن ألم يكن متاحًا أمام مصر نفس هامش حرية الاختيار الذى كان متاحًا أمام الأردن واليمن والسودان وموريتانيا؟ هل مصر أعف أو أكثر مديونية من هذه البلدان العربية التى أخذت موقفًا مؤيدا للنظام العراقى؟ الذى أخذته مصر أملاه شعبها قبل حكومتها، وهو موقف ينبثق من روح ثقافتها السياسية العريقة. وأيدت الأغلبية الساحقة هذا الموقف. ومع ذلك فإن الأقلية التى لم تؤيد هذا الموقف فقد عبرت عن مشاعرها فى صحف المعارضة بشكل علنى صاخب. أما لماذا منعت الحكومة المظاهرات التى أرادت أن تخرج إلى الشوارع لتعبر عن اعتراضها على سياسة الحكومة، فلأن كل المظاهرات ممنوعة بحكم قوانين الطوارئ السائدة فى البلاد منذ عام ١٩٨١. وكما منعت

الحكومة المظاهرات المعارضة فقد منعت قبل ذلك المظاهرات المؤيدة لسياساتها . أما لماذاقوانين الطوارىء فى المقام الأول، هذه قضية مصرية داخلية، بين الشعب المصرى وحكومته، وليس هنا مجال الخوض فيها .

□ □ □

واقتنع بعض افراد الجالية العربية بهذا الكلام، وهدأت نفوسهم إلى حد كبير . ولم يقتنع البعض الآخر، وظلوا على اعتقادهم ومشاعرهم الغاضبة، وأن بدا أنها اصبحت أقل غضبًا مما كانت عليه فى بداية الحوار الصاخب. ولم ينفض الاجتماع إلا مع غروب الشمس وحلول موعد الإفطار فى الشهر الكريم.

(٤) الكويت من الجنة الى الجحيم إلى الدنيا
الأبعاد الاجتماعية والنفسية لتجربة احتلال وتحرير الكويت

الفتنة - النكبة

على مدى الأربعة عشر قرنا الأخيرة، والتى تمثل التاريخ العربى - الإسلامى كله، خبرت شعوب هذه المنطقة إحداثا جسامًا، وامتلأت بالأنتصارات والهزائم والنكسات. ومن عشرات المصطلحات والكلمات التى تصنف أهم أحداث هذه المسيرة الطويلة يسترعى الأنتباه مصطلحان فريدان فى لغتنا العربية، وهما "الفتنة" و "النكبة".

وقد درج المفكرون العرب على استخدام مصطلح " الفتنة"، منذ الأحداث الجسام التى قسمت المسلمين فى القرن الأول الهجرى (٣٢ - ٣٧ هـ، ٦٥٦ - ٦٦١ م) إلى سنة وشيعة وخوارج، بعد قتال مرير، بدأ بأغتيال الخليفة الراشد عثمان بن عفان، وانتهى بأغتيال الخليفة الراشد على بن ابى طالب. وسميت تلك الأحداث "بالفتنة الكبرى"؛ لأنها أنطوت على أقتتال بين أخوه فى الإسلام والعروبة. وأصبح لفظ "الفتنة" يعنى فى تاريخنا الأنقسام فى الرأى والاقتتال بسببه بين الاخوة فى الدين أو العروبة أو الوطن الواحد.

أما مصطلح "النكبة" فقد درجنا على استخدامة للإشارة إلى هزيمة شاملة قاصمة على أيدى قوة أجنبية، ويترتب عليها نتائج متعدده المستويات وذات آثار طويلة المدى، يصعب تجأوزها، وتغير أمورنا تغييراً نوعيًا عميقًا. ومن ذلك "نكبة بغداد" (١٢٥٨م) و"نكبةالأندلس" و " نكبة فلسطين"(١٩٤٨). وفى النكبات تكون الأمة حزينة موجوعة، ولكنها تظل موحدة بوجدانها ومشاعرها حتى وهى منهزمة.

وقلما شهد العرب والمسلمون حدثا جمع بين معنى " الفتنة" ومعنى "النكبة" فى نفس الآن، مثلما حدث فى أزمة الخليج. ففى شهورها الستة الأولى انطوت الأزمة على كل معانى "الفتنة" : بلد عربى مسلم يغزو بلداً عربيًا مسلمًا مجأوراً، ويحتل

أراضيه، ويسوم شعبه العربى المسلم كل ألوان البطش والقهر والعذاب، وينقسم حوله العرب والمسلمون شيعا وأحزابا، مثلما لم يحدث منذ الفتنة الكبرى الأولى فى عهدى عثمان وعلى. وفى شهرها الأخير، انطوت أزمة الخليج على كل معانى "النكبة": تحالف دولى هائل، معظم قواته أجنبية، تحاول تحرير الكويت، وتستخدم فى ذلك أحدث أسلحة الدمار على نطاق غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية، وفى خضم ذلك وبسبب عناد ودموية حاكم بغداد، يهلك عشرات الآلاف من البشر، ويتم تدمير البيئة والبنية الأساسية ومعظم الموارد فى بلدين عربيين، وتنتكس مسيرة البلدين عشرات السنين إلى الوراء.

إذن فنحن هنا لا نتحدث عن تجربة "احتلال " معتادة، ولكن عن "فتنة عربية كبرى" وعن "نكبة عربية كبرى" فى نفس الآن. وربما هذا هو بالتحديد الذى يجعل ازمةالخليج علامة فارقة فى التاريخ العربى الحديث. وأظن أننا لم نر بعد كل تداعياتها ومضاعفاتها، كما لم ير المسلمون الأوائل فى حينة تداعيات ما حدث بينهم وهم يقتتلون على الخلافة وقميص عثمان.

ثم إن غزو الكويت الذى فجر أزمة الخليج لم ينطو على مجرد احتلال دولة لأراضى دولة أخرى. وإنما كان أكثر من ذلك بكثير. لقد كان محاولة لإلغاء هوية شعب بأكمله وإخراجه من الجغرافيا والتاريخ والاجتماع. وأكثر من ذلك فقدكانت هذه المحاولة تتم بواسطة نظام، مهما ملك من أسباب القوة العسكرية المادية، إلا أنه من أكثر أنظمة العرب والعالم تخلفا وجهلاً ورعونة.

وإذا كان للتخلف، كما يقال، الف وجه ووجه، فإن أبشع هذه الوجوه قاطبة هو ممارساته فى احتلال شعب آخر. فإذا كانت كل أنواع الاحتلال بشعة، فإن أبشعها هو الاحتلال الذى يقوم به نظام متخلف. وقد كان ذلك هو شأن احتلال قوات النظام العراقى للكويت.

ولن أقوم هنا بسرد بشاعات هذا النوع من الاحتلال. فالكويتيون الذى اكتووا بنار هذه البشاعات يعرفونها جيدا، وخاصة منهم من عاش داخل الكويت. ولكنى كمراقب

من الخارج سأبدى عددا من الملاحظات، حول ما اعتقد أنه قد حدث للكويتيين خلال تجربة الاحتلال خاصة وأزمة الخليج عامة، من الناحيتين الاجتماعية والنفسية.

إذن فحدث مركب معقد، غير مسبوق في تاريخنا، ينطوى فى نفس الآن على فتنة كبرى، وعلى نكبة كبرى، وعلى احتلال من اكثر انواع الاحتلال تخلفا وبشاعة ورعونة.. حدث بهذه الجسامة كان لابد أن يحدث تأثيرات وتداعيات هائلة على كل المستويات المحلية والعربية والاقليمية والدولية. وإذا كنا سنتحدث عن تجربة احتلال وتحرير الكويت فقط، فلأنها كانت الدائرة الأولى فى قلب العاصفة الطوفانية، ومن ثم كانت التأثيرات الاجتماعية - النفسية الناتجة عن هذا الاحتلال هى الأكثر كثافة وعمقا ودرامية، ولأننا تحدثنا فى مواضع وسياقات أخرى عن تداعيات أزمة الخليج عربيا وشرق أوسطيا وعالميا.

وقبل أن أمضى فى الحديث أرجو أن يسامحنى الأشقاء الكويتيون فى أمرين :

☐ **الأمر الأول :** هو الصراحة والمكاشفة التى قد تكون موجعة فى بعض المواضع. فيقينى أن تضميد جراح الكويت والوطن العربى، لابد أن يسبقها تنظيف وتطهر هذه الجراح من كل ما علق بها من جراثيم وأوساخ ولكل ما تجمع قبل الأزمة وأثنائها من" صديد".. وعزائى أننى كشقيق محب للكويت وشعبها كان قد قام بالتعبير عن تضامنه مع شعب الكويت فى عمق المحنة بكل ما استطاع من فكره وجهده(*).

☐ **الأمر الثانى :** الذى أرجو أن يسامحنى فيه الاشقاء الكويتيون هو بعض صور التشبيه المجازية التى الجأ إليها، فى الفقرات التالية .. وليس القصد منها إلا تبديد بعض ملل الكلمات والمقولات المعتادة.

(*) كان الكاتب عضوا فى المكتب التنفيذى للجنة المصرية للتضامن مع الشعب الكويتى طوال شهور المحنة ، وهى اللجنة التى ضمت حوالى الف شخصية عامة مصرية، والتى تحولت بعد تحرير الكويت إلى جمعية الاخاء المصرى - الكويتى.

صدمة اختفاء الدولة

ربما لم يضارع صدمة غزو دولة عربية لدولة عربية شقيقة بالنسبة للشعب الكويتى إلا صدمة أو ذهول اختفاء دولتهم فى سويعات قليلة، حيث أصبحت أثرا بعد عين. بل أنه بالنسبة للاغلبية الساحقة من الكويتيين الذين استيقظوا صباح يوم ٢ اغسطس. فإن نبأ الغزو ونبأ تلاشى الدولة بكل رموزها البشرية والسيادية المحسوسة ، قد تساقطا عليهم فى نفس اللحظة .

من الجنة الى الجحيم :

لقد كانت الصدمة والذهول هذه هى بمثابة الخروج من "جنة هوليودية"، هى كويت الثلاثين عاما السابقة.. كويت ما بعد الاستقلال، كويت الوفرة والرفاهية والترف.. كويت الثلاثين بالمائة من مواطنى الدرجة الممتازة الذين يخدمهم سبعون بالمائة من مختلف الدرجات الاقل الذين تفاوتوا بين فئتى "بدون جنسية" والوافدين" من شتى بقاع الارض. باختصار وبلغة الفنون كانت الكويت " فنتازيا" عربية وكانت شخصيات مواطنى الدرجة الممتازة هذه هم ابطال "الفنتازيا" أو "الجنة الهوليودية" وشخصيات ادوارها المسموعة - المرئية بينما كان السبعون بالمائة الآخرون هم الكمبارس غير المسموعين وربما غير المرئيين.

وحينما وقع الغزو واختفت الدولة انهارت مناظر الجنة الهوليودية المنصوبة.. ومع هذا الإنهيار حاول بعض "الكمبارس" مثل الوافدين ان يتبوأوا أدوار مرئية مسموعة.. وإن يفعلوا ذلك على عجل.. ربما لم يأمل هؤلاء "الكمبارس" أن يتقمصوا أدوار البطولة فى المشهد الجديد.. فقد كان طاغية العراق، صدام حسين، هو المنتج والمخرج والممثل الأول فى المشهد الجديد. ولكن حاول بعض الكمبارس السابقون أن يحتلوا ما يسمى فى لغة السينما والمسرح "بالادوار المساندة "(Support-Roles) .

من الجحيم إلى الدنيــا :

وباختصـار كان الغزو العراقى المباغت واختفاء الدولة الكويتيـة الخاطف هو بمثابة القذف بالكويتيين فجأة من "الجنة" إلى "الجحيم"، بلا مقدمات أو تمهيد أو ترتيبات. ودام عذاب الكويتيون فى جحيم الاحتلال العراقى سبعة شهور. وبعدها خرجوا من هذا الجحيم، لا ليعودوا إلى جنتهم الهوليودية السابقة، ولكن إلى "الدنيا".. بكل ما تعنى "الدنيا" من مشكلات وتحديات ونجاحات وانتكاسات واحباطات.. أى أن الكويتيين بعد تجربة جحيم الاحتلال قد عادوا "بشرا" مثل باقى البشر فى كل العالم المعاصر، يواجهون واقعًا معقداً، مليئا بالمناطق الرمادية بين "الأبيض" و "الاسود"، ويستحيل فيه إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، ويصعب فيه حل المشكلات بالتعاقد على طريقة "تسليم المفتاح".

تكوينات المجتمع المدنى الكويتى تحت الاحتلال

حينما اختفت سلطة الدولة الكويتية، وجد من كان فى الكويت من أهلها انفسهم فى مواجهة سلطة احتلال غاشمة مرفوضة من كل الكويتيين. ومع هذا الرفض لم يكن أمام الكويتيين بعد لحظة الصدمة، إلا أن يقاموا سلطة الاحتلال من ناحية، وأن يديروا شئون مجتمعهم بأنفسهم من ناحية أخرى. ولم يكن هذان القراران وليداً حوار وتخطيط واعيين. بل كانا قراران صامتان جماعيان، ومع ذلك لم يكونا بالأمر السهل. وهنا تجلت عبقرية الشعب الكويتى تحت الاحتلال.

لقد كان شكل مقاومة الكويتيين للاحتلال متسقا مع معطيات الواقع، فقدكانت قوات الاحتلال العراقى تعادل أو تزيد عمن بقى من سكان الكويت - حوإلى ثلثمائه الف جندى عراقى مسلح بأحدث العتاد، مقابل حوإلى ثلثمائة الف مدنى كويتى عزل من السلاح، ومعظمهم من النساء والاطفال والشيوخ. لذلك كانت المقاومة فى معظمها "مقاومة مدنية"، تتمثل فى عدم التعاون والمقاطعة والعصيان المدنى. وكانت المقاومة فى أقلها مواجهات أو عمليات عسكرية مسلحة، القصد منها اثبات الوجود الوطنى الكويتى ولو بشكل رمزى، واضعاف الروح المعنوية لقوات الإحتلال.

وفى شق "عدم التعاون" من هذه المقاومة، سطر الكويتيون ملحمة غير مسبوقة فى التاريخ الحديث، وتجلت فى فشل سلطات الإحتلال العراقى فى العثور على أى شخصية كويتية عامة (أو نصف أو ربع عامة) تقبل التعاون معها، رغم كل وسائل الترغيب والترهيب التى استخدمتها السلطات العراقية. وفى هذا الشق تفوق الشعب الكويتى على شعوب أكبر وأكثر تقدما منه بكثير. ولعلنا نذكر أن الاحتلال النازى لعديد من بلدان غرب ووسط أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية، قد وجد من يتعاون معه من الشخصيات العامة فى تلك البلدان، ومنها فرنسا، أحد قلاع الديمقراطية الغربية. أى ان الاحتلال العراقى لم يجد طابورا خامسًا كويتيًا يعتمد عليه فى أحكام سيطرته على الشعب الكويتى. إن الطابور الخامس الوحيد الذى وجده فى هذا الصدد كان من بعض الوافدين العرب، والذين اشرنا إليهم فى فقرة سابقة "بالكمبارس" فى الفانتازيا الكويتية السابقة ليوم ٢ اغسطس عام ١٩٩١.

ولكن عدم التعاون هذا، ما كان له أن يكون بهذا الابهار الملحمى ما لم تتوفر بعض شروط القوة فى النسيج الاجتماعى الكويتى، وهو الأمر الذى تجلى فى إدارة الشئون المجتمعية الأساسية أهمها اشباع الحد الأدنى من حاجات المواطن الكويتى المادية والوجدانية. وكانت الخلايا الحية فى هذا النسيج الاجتماعى هى الأسرة الكويتية والجمعيات التعاونية، والمساجد.

الأسرة الكويتية :

قدمت الاسرة الكويتية لافرادها الدفء الوجدانى فى المناخ الصقيعى للاحتلال. وظهر التكافل والتماسك بين أفرادكل أسرة كويتية ظلت تحت الاحتلال كأقوى ما يكون التكافل والتماسك. وقد سمعنا وقرأنا الكثير عن ذلك بما لا يحتاج مزيداً من التنويه هنا. ولكن أهمية تأكيد هذا العامل فى قوة النسيج الاجتماعى الكويتى، هو ما كان قد بدا فى السنوات السابقة للغزو من مظاهر عديدة للتفكك والتفسخ وضعف الانتماء فى الأسرة الكويتية تحت التأثير السلبى للطفرة المالية النفطية، وما صاحبها من بذخية أبيقورية. ولكن تجربة الاحتلال أثبتت إما أن مظاهر التفكك والتفسخ هذه كانت مجرد بثور سطحية لم تتعمق بعد فى لحمة الأسرة

الكويتية، أو حتى إذا كانت قد تغلغلت بالفعل فى سنوات ما قبل الاحتلال فإن محنة الاحتلال قد تولت محاصرتها والقضاء عليها بسرعة .

ويتصل بدور الاسرة الكويتية واستعادتها السريعة لروح التكافل والتماسك، هو امتداد نفس هذه الروح للعلاقة بين الأسر الكويتية المتجاورة فى نفس الحى أو الربع أو الديرة، وحيث تحول كل الكويتيون تحت الاحتلال تقريبا إلى ما يشبه الأسرة الواحد الكبيرة الممتدة التى وصل عددها فجأة إلى حوإلى ثلثمائة الف كويتى.

الجمعيات التعاونية :

أما الركن الثانى أو المجموعة الثانية من الخلايا الحية التى أضفت قوة هائلة على النسيج الاجتماعى الكويتى فقد تمثل فى الجمعيات التعاونية الأهلية. لقد كانت وظيفة هذه الجمعيات قبل الاحتلال مجرد وظيفة اقتصادية - تموينية - استهلاكية. وقد استمرت هذه الوظيفة بعد الاحتلال، ووفرت للمواطنين قنوات منتظمة للحصول على احتياجاتهم المادية. ولكن محنة الاحتلال اضافت إلى هذه الجمعيات وظائف اخرى لا يمكن أن تكون قد ساورت خيال من أنشأوها منذ سنوات أو عقود، وهى الوظيفة الاجتماعية - السياسية. أجل أصبحت هذه الجمعيات فى غياب مؤسسات الدولة هى تنظيمات للمجتمع المدنى بكل معنى الكلمة. ففى إطارها ومن خلالها نظم الكويتيون أنفسهم، وأسسوا شبكة كثيفة للاتصال والتواصل، وجمع وتبادل المعلومات، والتعاون والتضامن فى مواجهة العديد من المشكلات اليومية الروتينية والطارئة. وبإختصار أصبحت كل جمعية تعاونية استهلاكية هى النادى والنقابة والرابطة، و"الديوانية" الواقفة والمتحركة، ومركز الاستخبارات الشعبى، والجريدة الناطقة، وبنكا للصرافة والاقراض، وجمعية خيرية للبر والتقوى، وملجأ لليتامى، وجمعية لدفن الموتى والشهداء.

المساجد :

وقد كان المسجد هو المؤسسة الأهلية الثالثة التى قامت أثناء الأزمة بدور اجتماعى - نفسى - سياسى تجاوز الوظيفة الدينية العبادية المعتادة. وأصبح كل مسجد بهذا المعنى أحد مراكز الالتقاء والنشاط والتكافل فى المجتمع المحلى المحيط

به. كما اصبح المسجد منصة تتحدث منها قيادات المجتمع المحلى من غير رجال الدين- مثل أساتذة الجامعات والأطباء والمحامين والمعلمين وغيرهم. ومن المسجد كان يتم أيضًا تقديم العديد من الخدمات لأبناء الحى أو المنطقة التى يوجد بها.

وساعد المسجد على القيام بهذه الوظائف كونه يتمتع ببعض الحصانة الدينية فى مواجهة سلطات الاحتلال، وإن كان ذلك لم يمنع هذه الأخيرة فى بعض الحالات من مداهمة بعض المساجد لتفتيشها بحثًا عن سلاح أو منشورات، أو لإلقاء القبض على بعض القيادات.

وهذا الدور المميز والمتعاظم للمسجد إبان الاحتلال، هو فى الواقع ما ينبغى أن يكون عليه دائما، حتى بعد نهاية الاحتلال. فقد كان مثل هذا الدور المتعدد الوظائف، معتاداً فى معظم العصور الإسلامية السابقة -أى أن لا يكون فقط مكانا للعبادة، بل أيضًا مدرسة ومستوصفا ومركزاً اجتماعيًا، وما إلى ذلك.

والخلاصة أنه مع اختفاء الدولة الكويتية برموزها البشرية ومؤسساتها المادية يوم ٢ اغسطس، حلت الاسرة والجمعيات التعاونية والمساجد محلها، واصبحت هى عماد ما يصطلح علماء الاجتماع بتسميته "المجتمع المدنى"، أو بتعبير أدق، أصبحت هذه المؤسسات الثلاث هى "المعادل الوظيفى" للمجتمع المدنى الذى يحتضن المواطن الفرد ويعطيه دعما معنويا ونفسيًا واجتماعيًا فى مواجهة " السلطة"، وخاصة السلطة الغاشمة الدخيلة. ووصف هذه المؤسسات بأنها أصبحت فى ظل الاحتلال هى كل "المجتمع المدنى" الكويتى ليس وصفًا على سبيل المجاز. ففى ظل الاحتلال تجاوزت هذه المؤسسات الثلاث كل الاعتبارات الارثية - العصبية - التعصبية التى كانت شائعة بدرجة أو أخرى فى المجتمع الكويتى قبل الاحتلال. وكما أكدت كل الشواهد، على الأقل بين الكويتيين فى الداخل، اختفت أو توارت كل الاعتبارات القبلية والعشائرية والمذهبية وتصرف الأفراد ككويتيون أولاً، وقبل كل شئ. أى أن شعور المواطنة بين أبناء البلد الواحد جب كل أنواع الشعور والولاء الأخرى الأضيق.

ولعلنا هنا يمكن بقدر كبير من إليقين أن نرجع هذا الأداء المبهر لأبناء الكويت أثناء محنة الاحتلال إلى ما كانوا قد اكتسبوه من قدرات ومهارات واستعدادات

تنظيمية بسبب هامش الديموقراطية الذى اتيح لهم فى معظم سنوات الاستقلال السابقة للاحتلال. فمهما كانت هناك من مؤاخذات وانتقادات لمحدودية هذا الهامش، إلا أن وجود هذا الهامش هو الذى يفسر قدرة الكويتيين فى الداخل وسرعتهم فى تنظيم أنفسهم بشكل عفوى تلقائى صامت. فنحن نعرف من تجارب شعوب أخرى لم تتمتع بأى قدر من الديموقراطية، ووقعت تحت الاحتلال، كيف أستطاع هذا الأخير، بسهولة نسبية، أن يسيطر ويدجن أغلبية الناس، حيث اعتادوا حكم الاستبداد، وحيث تحل السلطة المستبدة للمحتل محل سلطة مستبدة سابقة عليها وإن كانت "وطنية" (أى من أهل البلاد).

وهذا الجانب من الخبر الكويتية لابد من التمسك به بكل قوة فى مرحلة إعادة بناء الكويت الجديدة. فمهما كانت ترتيبات الأمن الاخرى المزيعة، فقد ثبت أن أهم ركائز المقاومة والصمودللكويتيين كانت بسبب تنظيمات مجتمعهم المدنية، والتى ما كان لها أن تكون بهذه القوة والسرعة والحيوية لولا هامش الحرية والديموقراطية الذى كان الكويتيون قد تعودوا عليه قبل الاحتلال. وبتعبير آخر، ربما يبدو قاسيا ضعف الدولة الكويتية وهشاشتها وسرعة اختفائها، عوضه قوة وحيوية المجتمع المدنى الكويتى.

المرأة الكويتية

تحدثنا فى موضع سابق عن مؤسسة الأسرة الكويتية، والدور الحاسم الذى لعبته فى تقديم الدعم المعنوى والنفسى والمادى لأفرادها فى ظل محنة الاحتلال، وكيف أن هذه الأسرة، مع الجمعيات التعاونية والمساجد، قامت بكل أدوار ووظائف المجتمع المدنى، وملأت الفضاء السياسى - الاجتماعى - الإقتصادى الذى تركته الدولة الكويتية على عجل هروبًا من جحافل الغزو.

انقلاب فى صورة المرأة الكويتية :

ولكن الذى نريد تسجيله فى هذا الموضع بشكل خاص ومستقل هو دور المرأة الكويتية. فرغم كل ما قيل عن هذه المرأة من دعة وكسل وترهل بسبب الطفرة المالية النفطية، إلا أن معدنها الأصيل قد تجلى أثناء المحنة. وربما أكثر من الرجل،

آثرت معظم النساء الكويتيات اللائى دهمهن الاحتلال أن يبقين على أرض الكويت. وحتى بعد أن انتشرت وشاعت بشائع الاحتلال من بطش وتعذيب وتنكيل واغتصاب، رفض عدد كبير منهن أن يتركن منازلهن ووطنهن، رغم إتاحة فرصة أو أكثر لهن ليفعلن ذلك، أى أنه ثبت أن معظم ما كان قد قيل سلبًا فى حق المرأة الكويتية قبل الاحتلال كان حكمًا متعجلاً. وبتعبير أدق كانت صورة المرأة الكويتية قبل الاحتلال هى ما أراده لها الرجل الكويتى، لا ما ارادته هى لنفسها بالضرورة. أراد لها الرجل الكويتى أن تكون أشبه "بعروسة متحفية جميلة" غارقة فى الحرير والمخمل، ويحيطها الخدم والحشم، لا تعمل كثيرا، ولا تفكر كثيراً، ولا تشارك كثيراً، ولا تسأله عن الأشياء كثيراً. وتصور الرجل الكويتى بنرجسية مفرطة أنه قد أبرأ ذمته نحو المرأة الكويتية، وخلق لها "جنة كويتية". ولكن حين تغيرت الظروف فجأة، واختفت الجنة الكويتية ولو إلى حين نرجسية الرجل الكويتى، استجابت المرأة الكويتية، ورابطت وصمدت وقاومت فى الجحيم العراقى الجديد.

وكان صمود ومرابطة المرأة الكويتية على أرض الوطن حافزاً وتحديًا لعدد كبير من رجال الكويت لكى يصمدوا ويرابطوا. وقصص البطولة والثبات ورباطة الجأش إلى حد الاستشهاد، تحت وطأة التعذيب أو الإنتقام على أيدى سلطة الاحتلال معروفة موثقة، ولا نحتاج إلى تكرارها والتذكير بها. ويكفى أن نذكر على سبيل المثال الشهيدة أسرار الجبندى، التى تضاف ملحمة عطائها إلى جانب ملاحم بطلات عربيات أخريات فى تاريخنا الحديث - مثل أم صابر، أحد بطلات المقاومة المصرية ضد الاحتلال البريطانى فى القناة فى أوائل الخمسينيات؛ وجميلة بوحيرد، أحد بطلات المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسى فى أواخر الخمسينيات، وسناء المحيدلى، أحد بطلات المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلى فى جنوب لبنان فى أوائل الثمانينات.

وأهمية التنويه بدور المرأة الكويتية هو أنه يمثل نموذجًا وجوديًا حيًا لتنشئة الأجيال الكويتية الجديدة، التى لابد يعمل فى عقلها الواعى والباطن مئات الأسئلة حول محنة وطنهم. فإذا كانت نماذج البطولة نادره فى نظرهم بين بعض كبار المسئولين من الرجال، فإن وفرة هذه النماذج بين نساء الكويت تعوض ذلك، خاصة

ونحن نعلم أن المرأة، والأم تحديداً، هى الأكثر تأثيرا فى مراحل التنشئة المبكرة .

ولكن إلى جانب نماذج البطولة التى قدمتها المرأة الكويتية تحت الاحتلال فإنها قد قدمت شيئا لا يقل اهمية في الأجل الطويل، وهو سلوكها وممارساتها فى تدبير شئون الحياة اليومية أثناء المحنة، والذى يمس نظام القيم فى المجتمع الكويتى برمته، والذى نتنأوله فى موضع آخر.

امرأة المستقبل هى كويت المستقبل

كذلك لابد هنا من اعتبار الدور المبهر للمرأة الكويتية فى ظل الاحتلال، ركيزة أساسية فى إعادة بناء كويت المستقبل، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا .

فمن الناحية السياسية، لابد أن تزول وإلى الأبد أية معارضة أو تلكؤ فى أقرار (وليس منح) حقوق المواطنة الكاملة للمرأة الكويتية، وفى مقدمتها حق الانتخابات والترشيح للمناصب العامة فى المجالس النيابية والمحلية وجمعيات النفع العام. ولا ينبغى للكويت ان تقع فى نفس الخطأ الذى وقعت فيه مجتمعات اخرى، هللت واحتفت بدور المرأة اثناء حركات المقاومة والتحرر الوطنى ضد الاحتلال الأجنبى، ثم بعد نجاح هذه الحركات سرعان ما طلبت من المرأة أن تعود إلى دورها التقليدى - كزوجة وأم وربة منزل فقط. فمع أهمية هذا الدور التقليدى، إلا أنه لا ينبغى أن يصادر على اتاحة الفرص كاملة أمام المرأة الكويتية للمشاركة السياسية. وتظل المرأة وحدها، ودون وصاية من أحد، هى التى تحدد وتختار حجم ونوع هذه المشاركة.

ومن الناحية الاجتماعية - الإقتصادية ، لابد من فتح كل مجالات العمل أمام المرأة الكويتية، وتشجيعها على الدخول فى هذه المجالات، وتسليحها بالمهارات المطلوبة لأداء العمل فيها . ونقول "لابد"، لأن ذلك يمثل لا فقط حق من حقوق المواطنة الكاملة كما ذكرنا اعلاه ، ولكنه يمثل أيضا ضرورة أمنية استراتيجية للكويت الجديد ة. فإذا كان للكويت أن تغير من تركيبتها السكانية، بحيث تصبح أكثر توازنًا بين المواطنين والوافدين، فإن المخزون البشرى الطبيعى لتحقيق هذا الهدف هو زيادة مشاركة المرأة الكويتية فى قوة العمل. إن نسبة هذه المشاركة فى

الوقت الحاضر لا تتعدى ١٥ فى المائة على أحسن تقدير. ومن الممكن مضاعفة هذه النسبة لتصل إلى ٣٠ فى المائة خلال ما تبقى من عقد التسعينات. وليس ذلك بالامر العسير على الإطلاق. ومرة أخرى يكون للمرأة الكويتية نفسها القرار النهائى فى أن تعمل أو لا تعمل خارج المنزل.

وحتى دور المرأة التقليدى فى الأسرة، كزوجة وكأم وربة بيت، يمكن تشجيعه ودعمه بحوافز مادية ومعنوية، على الأقل لاستمرار الاستغناء عن نسبة كبيرة من خدم المنازل والمربيات الأجنبيات. فقد كان هؤلاء يمثلون حوالى ربع قوة العمل الوافدة قبل الاحتلال. أما وقد ذهب معظمهن، وثبت أن المرأة الكويتية تستطيع الاستغناء عنهن، فينبغى مقاومة الغواية لإعادة جلب معظمهن من الخارج مرة أخرى، وخاصة الغواية من رجال الكويت.

والخلاصة هنا هو أن المرأة الكويتية أثناء محنة الاحتلال، نفضت عن نفسها كل ما كان قد علق بها من مظاهر الدعة والترهل والاعتمادية، وأعادت تأكيد وجودها الفاعل الحاسم. بل انه إذا كان هناك من بطل واحد جماعى لصمود الشعب الكويتى، فان هذا البطل هو المرأة الكويتية .

مراجعة نظام القيم

أشرنا فى مواضع أخرى إلى "الفانتازيا الكويتية" قبل الاحتلال .. وهى كويت الوفرة والرفاهية والترف .. كويت الثلاثين بالمائة من مواطنى الدرجة الممتازة الذين يخدمهم سبعون بالمائة من مختلف الدرجات الأدنى .

وكأى "فانتازيا " فقد افرزت الفنتازيا الكويتية، السابقة للاحتلال، منظومة من القيم الاسترخائية - الاستعلائية النرجسية، كما أفرزت مفهوما غريبًا للوطن والمواطنة - مفهوم "الوطن - الفندق"، ومفهوم " المواطن - النزيل " فى هذا الفندق.. ولأنه فندق من الدرجة الأولى الممتازة (خمسة نجوم) فقد توفر على خدمة نزلائه عدد كبير من الخدم والحشم المكفولين، وذوى الأجور العالية من شتى أنحاء العالم .

وقد استبدل الكويتيون الذى كانوا فى الخارج حين وقع الاحتلال، فندقهم الفاخر الأليف على أرضهم بفنادق اخرى مؤقتة لمدة سبعة اشهر . وربما كانت هذه

الاخيرة أقل فخامة (أربع أو ثلاثة نجوم) ولم يكن بها نفس العدد أو النوع من الخدم والحشم المكفولين الذين كانوا قد تعودوا عليهم فى الكويت .

ولكن الكويتيون الذين كانوا وظلوا فى الداخل بعد الاحتلال وجدوا انفسهم فجأة مطرودين من "الفندق" وان ظلوا فى الكويت .. أى أنهم وجدوا أنفسهم بلا خدم ولا حشم ولا خدمة ممتازة أو مترفة .. وكان هذا الخروج من الفندق الفاخر هو نهاية الفنتازيا .. ومواجهة الواقع .. أو بمثابة الخروج من الجنة "، مرور بجهنم، ثم العودة إلى أرض الآباء والأجداد".. وكان فى هذه العودة ميلاً جديد أو بعث جديد لمفهوم "الوطن" بكل ما يعنيه حقيقة ومجازاً .

وهنا تلعب المرأة الكويتية التى صمدت ورابطت فى الوطن - التراب، وليس الوطن الفندق، دوراً حاسمًا آخر. وهو إدارة شئون حياتها بأقل القليل، واعتمادها على عقلها وسواعدها وقوة إيمانها .. وفى خضم ذلك استعادت أو اكتسبت تدريجيا منظومة أكثر واقعية وعقلانية من القيم الاجتماعية .. وتغلغلت هذه القيم أيضا تدريجيا إلى بقية أو من تبقى من أسرتها معها . ومن التقارير والشهادات الواقعية التى توفرت لنا يبدو أن هذه المرأة الكويتية، لم تضطر، وربما لن تضطر أن تقول لذويها من الرجال ما قالته والدة أبى محمد، آخر سلاطين غرناطة، وهو يلقى نظره أخيرة على قصرة الفاخر فى عاصمة ملكة بالأندلس، وجرت دموعه وهو يغادرها للأبد.. لقد نهرته قائلة" يحق لك أن تبكى كالنساء ملكا لم تستطع أن تدافع عنه كالرجال". ولا يزال الصخر الشاهق الذى أطل السلطان من قمته للمرة الأخيرة يسمى بالأسبانية " (النمو رسبيرو دل مورو Ultimo Rispiro del Moro) أى زفرة العربى الأخيرة ". إن مراجعة نظام القيم فى الكويت، والذى بدأته المرأة الكويتية بالفعل، لابد أن يستمر ويتعمق، حتى لا تكون هناك أبدا" التمو رسبيرو دل كويتوس" أى (Ultimo Rispiro del kiwaites).

بعض الأبعاد النفسية لخبرة احتلال الكويت

تأثرت كل فئات المجتمع الكويتى بمحنة الاحتلال العراقى، سواء أولئك الذين ظلوا على أرض الكويت أو كانوا خارجها . ولكن تفاوتت وتنوعت بعض هذه التأثيرات

من فئة لأخرى. وإذا كنا قد تحدثنا فى مواضع أخرى عن التأثيرات الأيجابية لخبرة الاحتلال، فإننا نركز هنا على بعض التأثيرات النفسية السلبية .

اطفال الكويت :

ربما كانت أكثر فئات المجتمع الكويتى تعرضًا للتشوه النفسى من جراء خبرة الاحتلال هم الأطفال. فإلى جانب الاهتزاز الزلزالى العنيف الذى أصاب البيئة المادية المباشرة التى يعيش فيها هؤلاء الأطفال، وأفقدتهم بعض مصادر اشباع حاجات مادية مباشرة، فقد كان الاهتزاز أكثر عنفًا فى البيئة الاجتماعية المباشرة التى تشبع حاجات هؤلاء الأطفال النفسية والوجدانية، وأهم هذه الحاجات هى الشعور بالأمان والاطمئنان(Felling of Security) .

فمهما كان الكبار يحاولون أن يبددوا مخاوف أطفالهم وغمرهم بالحب، فإن قلق الكبار، الذى يبدو فى نظراتهم وعيونهم وأحاديثهم وعصبيتة سلوكهم، يتم التقاطها بحساسية شديدة من الأطفال، حتى إذا لم يصرحوا بذلك. وعادة ما ينخرط الكبار والصغار فى " سلوك من التحاشى المتبادل "(Mutual aviodance be-havior) لعدم جرح أى منهما الآخر. فالذى لا يعرفه أو يدركه الكبار، هو أنه بقدر ما كان الكبار يحاولون من آليات دفاعية لحماية وتحصين أطفالهم من أهوال المحنة، فإن الأطفال بدورهم كانوا يحاولون إخفاء مشاعر خوفهم وقلقهم الحقيقى المبرر، وذلك حماية لمشاعر الآباء والأمهات .. أى أننا هنا بصدد عمليات إخفاء وكبت جماعى لما ينبغى أن يكون استجابات إنسانية طبيعية لواقع نكبوى مهول .

وإن أنسى لن أنسى أبدًا مشهد طفل كويتى (اسمه مبارك) صادفته فى أحد فنادق القاهرة ، وسألنى وهو يرتجف "ما إذا كنت أنا صدم حسين؟" .. ورغم الذهول اللحظى الذى اصابنى لسماع سؤال الطفل الكويتى المرتجف لدى رؤيته لأى شخص غريب، فإننى طالما فكرت فى الكوابيس التى لابد أنها استبدت بعشرات الآلاف من بقية أطفال الكويت طوال شهور المحنة وإلى الآن، وكم من هذه الكوابيس المكبوته ستظل تعشش فى الوعى واللاوعى لهؤلاء الأطفال، وكم ستؤثر فى نمو شخصياتهم الانطباعية الغضة ؟ إن هذه واسئلة أخرى متصلة بها لابد أن تكون أحد الهموم

الملحة فى مرحلة إعادة بناء الكويت. ولا أجد فى عملية إعادة البناء هذه ما هو أهم من أطفال الكويت .. فإذا كان للكويت مستقبل على الإطلاق، فإن هذا المستقبل يكمن فى أطفال وشبيبة الكويت.

انهيار وتشوه الاتجاهات نحو "الآخر العربى" :

كان لصدمة احتلال الكويت، وتداعيات هذا الاحتلال، ألف وجه، أى أن الصدمة الكبرى قد افرزت بسرعة سلسلة أخرى من الصدمات الجانبية والفرعية. والتعريف السيكلوجى "للصدمة" هو وقوع حدث كبير مؤلم بلا أدنى توقع، وليس له فى ترسانة الخبرات السابقة للفرد أو الجماعة ما يمكن من التعامل الفعال معه، ولذلك يصاب الفرد أو الجماعة بما يشبه الشلل النفسى الكلى أو الجزئى للحظات قد تقصر أو تطول

وبمعنى من المعانى ربما كانت الصدمة الكبرى، وهى الاحتلال العراقى هى بسبب السرعة الخاطفة التى تم بها الغزو والسرعة التى اختفت بها الدولة الكويتية. ومع ذلك فربما كان الغزو وربما كان أقل من بعض الصدمات الفرعية التى اعقبت الغزو. ومن هذه الصدمات الفرعية الأكثر إيلاما صدمة بعض ردود الأفعال العربية الرسمية والشعبية. وربما كان الأكثر إيلاما من كل ردود الفعل هذه تلك التى اظهرتها بعض فئات الوافدين العرب والمقيمين على أرض الكويت، والعاملين فيها، والمتعايشين مع أهلها منذ سنوات طويلة، وفى مقدمتهم أبناء فلسطين والأردن والسودان.

ودون الدخول فى تفصيلات خلافية مؤلمة حول هذا الأمر، فن العبرة فى دراسة الآثار النفسية هى فى حقيقية "وجودها"، وليس التدقيق فى الأسباب الموضوعية لوجود هذه الآثار. فهناك الآن نفور شديد فى الكويت من كل ما هو "عربى غير خليجى". وتتراوح درجات النفور هذه بين الكراهية السافرة كحد أقصى، وبين الامتعاض والعتاب كحد أدنى. ويأتى فى قمة "الآخر العربى المكروه"، وبالتتالى، كل من العراقى والفلسطينى والأردنى واليمنى والسودانى، نزولا إلى الامتعاض من الجزائرى والتونسى، والعتاب على المغربى. فإذا كانت الكراهية " للآخر العراقى" الذى غزا واحتل وبطش وعذب وقتل هى كراهية مفهومة، فإن كراهية "الآخر

الفلسطينى"، وخاصة الوافد المقيم فى الكويت، كانت كراهية تختلط بالألم والازدراء فى نفس الآن .. لأن الكويت فتحت أبوابها للفلسطينيين، وتعاطفت طوال أربعين سنة مع نكبتهم. لذلك فقد بدى تعاون بعضهم مع سلطة الاحتلال العراقى فى تكريس هذا الاحتلال ومساعدته على التنكيل بأهل الكويت، بدى كما لو كان قمة فى الغدر ونكران الجميل .

من الامتنان إلى الافتتان "بالآخر الاجنبى" :

فى مقابل هذه المشاعر الموغلة فى سلبيتها نحو "الآخر العربى" القريب اجتاحت الكويتيين مشاعر متدفقة فى إيجابيتها نحو "الآخر الأجنبى" البعيد. وقد بدأت هذه الأخيرة بمشاعر التوسل والرجاء، وتطورت إلى مشاعر الامتنان والاعجاب والثناء. ثم تصاعدت إلى ما يشبه الافتتان والرغبة فى التوحد مع أو الذوبان فى هذا " الآخر الأجنبى". بل أنه فى بعض حالات التطرف الشعورية الإيجابية هذه بين الكويتيين، وإن لم يعبر عنها صراحة، شمل " الآخر الأجنبى "إسرائيل" .

وظهر هذا الافتتان بشكل درامى نحو "الآخر الامريكى". ولعل صورة المواطن الكويتى الملتف بعلم أمريكى فى معظم وسائل الإعلام صبيحة تحرير الكويت، وإطلاق العديد من الكويتيين على أطفالهم أسماء مثل " بوش " و"شوارتزكوف" و"تشينى وبيكر"، هى تجسيم درامى لهذا الامتنان والافتتان "بالآخر الأمريكى" .

أى إنه فى ظروف "الفتنة - النكبة - المحنة" حدث انقلاب نفسى هائل فى العقل والوجدان الكويتيين .. وحل "الآخر الأجنبى" البعيد مسافة وثقافة، محل "الآخر العربى" القريب لحمة وجيرة .

ومرة أخرى نحن هنا لا نقدم "تبريراً" وإنما نقدم " تفسيرا" لهذا الأنقلاب النفسى .. وهو الكراهية والازدراء للشقيق القريب الذى حاول ذبح الشقيق من ناحية ، والحب والامتنان للغريب الذى انقذه من محاولة الذبح من ناحية أخرى.

ولما كان هذا الوضع النفسى الجديد، هو إفراز للفتنة - النكبة - المحنة .. فهو بمعنى من المعانى وضع طبيعى فى الأمد القصير. لأنه رد فعل متطرف حاد لفعل متطرف حاد. ولكن بقاء أو استمرار هذا الوضع النفسى أو تكريسه هو الذى يمكن أن يمثل تشوها نفسيًا جماعيًا دائمًا للشعب الكويتى .

لذلك فلابد من جهودواعية في أجهزة الإعلام والتعليم الكويتية لحصار واحتواء تداعيات هذا الإنقلاب النفسى .. وبالطبع لا يعنى ذلك أن تعود التركيبة النفسية الفردية أو الجماعية للكويتيين إلى سابق حالها قبل يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠. فهذا من المحال .. لقد جرت مياه غزيرة تحت الجسور، بل واجتاحت الجسور. وإنما الذى نعنيه هو تحاشى ديمومة هذه المشاعر الحادة المتطرفة سواء بالكراهية أو الحب .. وإلا تعرضت الكويت إلى انفصام بين جغرافيتها وتاريخها وإلى انشطار بين مجتمعها وثقافتها .. وتحولت إلى "فانتازيا" من نوع جديد، وإن كانت أسوأ فى نظرنا من فنتازيا ما قبل ٢ اغسطس. لأنها ستصبح "فانتازيا" تعتمد على صمامات وأنابيب حياة صناعية ممتدة عبر آلاف الأميال، ويمكن أن تقطع أو تنقطع فى أى لحظة. إن الغواية بالانغماس فى هذه " الفتنازيا الجديدة " مهما كانت جاذبيتها وبريقها هى النهاية طريق مسدود .. بل إنها تنطوى فى الواقع على هزيمة أعمق مما أراد صدام حسين أن يوقعه بالكويت .

الانتقام والعقاب :

يرتبط بمسألة التشوهات النفسية "نحو الآخر العربى" كل النزعات الانتقامية الحادة التى ظهرت بين قطاع ليس بالقليل من أبناء الشعب الكويتى نحو بعض الجاليات العربية الوافدة، وخاصة من الفلسطينيين والأردنيين والسودانيين، لحقيقة أو شبهة تعاون هذه الجاليات مع المحتل العراقى، أو بسبب المواقف التى اتخذتها القيادات الرسمية التى تنتمى إليها هذه الجاليات بتأييدها السافر أو الضمنى لصدام حسين، خلال أزمة الخليج .

والانتقام، رغم أنه نزعة بشرية مفهومة لمن يقع عليه ظلم أو اعتداء ماحق ، إلا أنه فى عمومه وتداعياته، هو سلوك اجتماعى تدميرى. ولذلك تجاوزت المجتمعات المتحضرة مفهوم "الانتقام" أو "الثأر"، وأحلت محله مفهوم "العقاب". فالثأر أو الانتقام غالبا ما يأخذ "الأبرياء" بجريرة "المذنبين"، ولا يراعى دائما أو بالضرورة التوازن مع الفعل الإثم الذى يكون قد ارتكب، ولا تقوم به سلطة شرعية عقلانية وانما يقوم به افراد غاضبون. والأخطر من ذلك أن يتعود أفراد المجتمع الذين يقومون "بالإنتقام" على هذه الممارسة فى سياقات أخرى، ومن ثم يختل النظام الاجتماعى

الوطنى برمته .

وفى حالة الكويت الجديدة، لا ينبغى مهما كانت المغريات، أن تبدأ عملية إعادة البناء الاجتماعى - السياسى الملحة بنزعات انتقامية. ولكن لامتصاص الغضب الجماعى وعقلنته، لابد من الأخذ بمبدأ العقاب المنظم لكل من ارتكب جرمًا فى حق الشعب الكويتى. ويمكن أن يتم ذلك بإجراءات قضائية سريعة، ولكنها سليمة اجرائيا، أى تراعى قواعد الاثبات ومعايير العدالة المتعارف عليها. ويمكن لهذا الغرض أن تنشأ محاكم استثنائية خاصة، يحضرها ممثلون عن اتحاد المحامين العرب ومنظمات حقوق الإنسان العربية والعالمية . ففلسفة "العقاب" هى إعادة الاعتبار للمجتمع كله ضد من ارتكبوا فى حقه جرمًا وليس مجرد التشفى والانتقام .

المرابطون واللاجئون :

شاء قدر الشعب الكويتى فى لحظة الغزو والاحتلال أن يكون نصفه فى الداخل ونصفه الآخر فى الخارج. وقد تحمل كل من النصفين معاناة ومر بخبرات من نوع مختلف - ولا شك أن معاناة من كانوا بالداخل كانت هى الأشد وطأة ، بحكم تعرضهم المباشر لكل بشاعات الاحتلال العراقى الوحشية. وكانت خبراتهم فى الصمود والمقاومة وإعادة تنظيم وإدارة المجتمع الكويتى هى الأكثر ثراء وتنوعًا فى ظروف المحنة .

رغم أن الكويتيين فى الخارج قد خبروا بدورهم معاناة من نوع آخر - تتمثل فى كل ما يرتبط بشعور اللاجئ المحروم من وطنه والبعيد عن أهله. ورغم أن وجود هذا العدد الكبير من الكويتيين بالخارج تم توظيفه فى عمليات الإعلام والدعاية وتعبئة الرأى العام الخارجى لنصرة قضية الكويت العادلة. إلا أن كويتيى الخارج لم يتعرضوا لنفس الأخطار المادية والنفسية المباشرة التى تعرض لها الكويتيون فى الداخل. فقد كانوا - رغم تجربة اللجوء المريرة - يعيشون فى أمان نسبى، على الأقل من الناحية الجسدية .

وقد خلق هذا الوضع الفريد فى حجمه (وليس فى نوعه، كما سنرى) انشطاراً نفسيًا جماعيًا فى الشعب الكويتى. فالذين ظلوا فى الداخل، وأطلقوا على أنفسهم اسم "المرابطون"، يشعرون بنوع من "الفضيلة الوطنية"، يعتقدون أنها حكر عليهم

دون إخوانهم الذين كانوا " لاجئين" بالخارج. وقد عبر الفريق "المرابط" عن هذه المشاعر بأصوات صاخبة ، وخاصة فى الأسابيع الأولى التى تلت تحرير الكويت. ووضع ذلك " اللاجئين" فى موقف دفاعى اعتذارى، بما فى ذلك رموز الدولة الكويتية نفسها. بل ولا يخلو الأمر من "عقدة ذنب" عند بعض اللاجئين، وخاصة من كان منهم فى الكويت لحظة الغزو، ثم تركها بعد ذلك.

وإذا كانت تجربة الاحتلال قد مكنت المجتمع الكويتى من تجاوز الكثير من انقساماته الارثية السابقة (القبلية والعشائرية والمذهبية)، ومن انقساماته السياسية (الأسرة الحاكمة فى مواجهة المعارضة)، فإن نفس تجربة الاحتلال هذه قد احدثت انقسامًا نفسيًا جديداً بين الكويتيين - "المرابطين" فى مواجهة "اللاجئين".

ولكن يبدو أنه بمرور الوقت تخف حدة هذ الأنقسام العرضى. "فالمرابطون" بدأوا يوقنون، أولاً، إن الأمر كان مجرد صدفة تاريخية موسمية. فعددكبير من الكويتيين يقضون أجازاتهم الصيفية فى الخارج، أما خلال شهر يوليو أو شهر أغسطس، أو خلالهما معًا. ومعظم الذين دهمهم الاحتلال وهم فى الداخل كانوا على وشك أن يسافروا بدورهم إلى الخارج فى وقت ما خلال شهر اغسطس. وكذلك فإن معظم من كانوا بالخارج كانوا على وشك العودة إلى الكويت، لولا وقوع الاحتلال. أى أن الوضع كان محض صدفة بالنسبة لمعظم الكويتيين .

كذلك فإن هناك تقدير متزايد لأهمية الدور الذى قام به الكويتيون فى الخارج- بداية بالحفاظ على السلامة الجسدية لرموز الشرعية ممثلة فى الأسرة الحاكمة، وانتهاء بالدور الإعلامى والسياسى الكبير الذى قام به الكويتيون فى الخارج. ولنا مثلاً أن نتصور ما كان يمكن أن يحدث لو أن جحافل الغزاة العراقيين كانوا قد نجحوا فى القبض على أفراد الأسرة الحاكمة، وقاموا بتصفيتهم جميعًا جسدياً، أو أجبروهم على توقيع اتفاقيات أو تنازلات سياسية (مثل الوحدة مع العراق) .

وأخيراً فمما ساعد ويساعد على تجاوز هذا الشرخ النفسى بين "المرابطين" واللاجئين هو أن معظم العائلات الكويتية قد احتوت على أعضاء فى الفريقين - أى أن نفس الأسرة الواحدة كان من بين أفرادها من "رابط" ومن "لجأ" .

انكسار حاجز الخوف عند الكويتيين :

بعد صدمة الاحتلال مباشرة، مر الكويتيون بعدة حالات نفسية متعاقبة. ففى خلال الأسابيع الأولى كان هناك ذهول جماعى يختلط بخوف شديد من سطوة المحتل ونظامه الدموى المستبد. ولكن هذه المرحلة تبددت تدريجيًا، وحل محلها شعور بالرفض السافر أو الضمنى للاحتلال، ثم مرحلة تحدى هذا الاحتلال ومقاومته بشتى الأساليب.

وانطوت هذه المقاومة على حذر أملته موازين "القوة المادية " غير المتعادلة، على نحو ما نعرف. ولكن المهم من الناحية النفسية هو انكسار "حاجز الخوف" عند الكويتيين بالداخل. وبانكسار هذا الحاجز شعر الكويتيون "بتحرر داخلى" غير مسبوق، حتى قبل الاحتلال. فكل مظاهر المعارضة السابقة حتى ضد الأسرة الحاكمة، كانت تتم والمعارض يعرف سلفًا أنه لن يصيبه ضرر جسدى أو مادى بالغ، وهو فى حماية نظام أقرب إلى " الأبوية السياسية ". أما فى ظل الاحتلال، فقد كان المعارض أو المقاوم لهذا الاحتلال يعرف سلفًا بأن ضررًا شبه مؤكد سيقع عليه، ومع ذلك لم يتردد فى المعارضة أو المقاومة. وهذا ما نعنيه بانكسار "حاجز الخوف".

وهناك تداعيات هامة لهذه الظاهرة النفسية الجديدة فى المجتمع الكويتى. فحتى بعد زوال الاحتلال، يظل التهيؤ للمعارضة والمقاومة ضد أى وضع مختل مستمراً، دون خوف أو وجل. أى أنه ينبغى لصانع القرار الكويتى أن يأخذ هذا التطور النفسى الجماعى للشعب الكويتى فى الحسبان. خاصة وأنه توجد كمية هائلة من السلاح فى أيدى أبناء الكويت. وباختصار، لابد أن تكون صناعة القرار فى الكويت الجديدة عملية عقلانية تعتمد على اكبر قدر من المشاركة والاقناع والاقتناع - أى تتوفر لها شرعية ظاهرة، وإلا تعرض المجتمع الكويتى لقلاقل شديدة فى المستقبل القريب. ولعل ذلك يمثل سببا اضافيا قويا لتكريس مسيرة التحول الديموقراطى فى الكويت.

(٥) من نكبة الكويت إلى نكبة العراق

إذا كان شهر يوليو يرتبط فى الذاكرة الجماعية العربية بالثورات (ثورة ١٩٥٢ فى مصر وثورة ١٩٥٨ فى العراق)، فإن شهر يونيو يرتبط فى هذه الذاكرة بالهزائم (هزيمة ١٩٦٧، الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووى العراقى ١٩٨١، واجتياح اسرائيل للبنان ١٩٨٢، والعدوان الاسرائيلى الأخير على جنوب لبنان ١٩٩١). ولكن شهر يونيه يأتى هذا العام (١٩٩١) والأمة العربية مثقلة بما هو أكثر من ذكريات الهزائم. أنها تئن من أثقال أوجاع داخلية وخارجية عميقة. ولا تجد الأمة فى الافق لهذه الأوجاع أدواء أو مقدمات شفاء. والأشد وطأة من ذلك هو حالة القنوط واليأس العامة، وغياب بوصلة للتوجيه نحو أى أهداف، حتى لو كانت أهدافًا مغلوطة. ولا شك أن عاملاً من العوامل الرئيسية المسئولة عن هذه الحالة العامة غير المسبوقة هو أن أبناء الأمة جميعا مازالوا يلعقون جراح "الفتنة - النكبة الكبرى" فى الخليج، التى فجرها غزو صدام حسين للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠. ومع ذلك فلابد لأمتنا العربية أن تخرج وبسرعة من هذه الحالة الجماعية المزرية - بكل ما تنطوى عليه من أحباط وقنوط ويأس. وربما يساعد على الخروج من هذه الحالة هو أن نتبين قسماتها وأسبابها. وهو ما نحأول أن نفعله تباعًا فى هذه السلسلة من المقالات.

□ □ □

وإذا كان قد كتب الكثير عن نكبة الكويت وما أصاب شعبها من غدر وبطش وتنكيل، وما اصاب أرضها من نهب وعبث وتدمير على أيدى قوات صدام حسين فإن العزاء هو أن هذا القطر العربى قد تحرر، وبدأ بالفعل مسيرة إعادة البناء. أما نكبة العراق، فإن هناك ما يشبه التجاهل العربى العام لها، رغم أن أبعادها لا تقل هولاً عن نكبة الكويت. وفى هذا المقال فإننا نركز على بعض جوانب نكبة العراق.

ألف وجه ووجه لنكبة العراق

إن مايحدث فى العراق وللعراق ينبغى أن يكون شأنًا عربيًا قوميًا ملحًا لكل حكام وأبناء الأمة. ولا ينبغى لأى عربى مهما كان رأيه وموقفه أثناء الفصول

الساخنة من أزمة الخليج (من ٢/٨/١٩٩٠ إلى ٢٨/٢/١٩٩١) أن يخلط بين مشاعره نحو النظام الحاكم فى بغداد وموقفه من محنة العراق كبلد عربى وشعب عربى. ومهما كان حنق وغضب الكثيرين من أبناء الأمة حيال النظام العراقى فلا ينبغى أن يمتد ذلك إلى العراقيين كشعب، وإلى العراق كدولة عربية شقيقة؛ أو أن نقف منهما موقف المتفرج أو الشامت. إن لنكبة العراق ألف وجه ووجه. ونذكر هنا بعض وجوه هذه النكبة.

من الدولة إلى الحزب إلى الحاكم المستبد :

لقد بدأت نكبة العراق باستيلاء أحد أجنحة حزب البعث على السلطة فى عام ١٩٦٨. ورغم ان السنوات العشر الأولى من حكم هذا الحزب قد شهدت انجازات تنموية ملموسة، إلا أن السنوات الاثنى عشر التالية قد شهدت فظائع وأهوال فى حق الشعب العراقى أولا، وفى حق جيران العراق ثانيًا، وفى حق الأمة العربية جمعاء ثالثًا.

أما كيف حدث ذلك فهو من خلال عمليات اختزال متوالية. فقد ابتلع حزب البعث الدولة العراقية. ثم ابتلع جناح واحد من الحزب بقية الحزب كله. ثم ابتلعت مجموعة صغيرة هذا الجناح، ثم تقلصت هذه المجموعة إلى عشيرة واحدة من بلدة تكريت؛ ثم تم اختزال هذه العشيرة إلى اسرة واحدة هى أسرة صدام حسين. ثم تم اختزال الجميع وذوبانهم فى شخص صدام حسين، الذى أصبح الحاكم الواحد الأحد المستبد بكل الدولة والشعب والمجتمع فى العراق. وأضفى الرجل على نفسه كل صفات الألوهية، ثم صدق نفسه، وبدأ يتعامل مع بقية جيرانه خارج العراق بنفس المنطق والأسلوب. ولم يتردد أن يفعل مع كل من عصاه من هؤلاء الجيران، أو حتى من تلكأ فى الامتثال بمشيئته، مثلما يفعل الله بعباده العاصين. وقد رأينا كيف صب الرجل جام غضبه على جارته المسلمه إيران، ثم على جارته العربية المسلمة المسالمة الكويت.

من الاستبداد إلى العناد إلى الانقياد

وجه آخر لنكبة العراق هو ان حاكمها المستبد حينما اشتط في مغامراته الجنونية ، واحتل الكويت، وألب العالم كله تقريبًا ضده، استمر في غطرسته وأمعن في تحديه وعناده. ولم ينتهز أي فرصة من الفرص العديدة التي اتيحت له لكي ينسحب من الكويت، ويحفظ ماء وجهه، ويحقن دماء شعبه، وكرامة جيشه، وموارد بلده. واختار أن يقامر بالمواجهة مع قوى أضخم من قواه بكثير، متصوراً أو متوهمًا أنه سيخرج من المقامرة سالمًا مثلما خرج من مقامرات أخرى من قبل. وبالطبع خابت كل حساباته وهزم هزيمة ساحقة .

وبقدر ما كان متغطرسا مكابراً عنيداً حتى آخر لحظة قبل الهزيمة، فإنه تحول من النقيض إلى النقيض. وبدأ يتصرف مع القوى التي هزمته تصرف التابع الذليل. لقد بدد الرجل كل فرص التسوية الكريمة أو "سلام الشجعان" مع خصومه وأعدائه بعناده المجنون قبل الحرب، لكي يمتثل لهم بعد الحرب امتثال العبيد الاخساء الأذلاء. وربما لم تخبر الولايات المتحدة التي قادت الحرب ضد صدام حسين في تاريخها على مدى أكثر من مائتي عام عدواً ينقاد لها بمثل هذه السهولة واليسر، مثلما انقاد لها صدام حسين بعد هزيمته. فحتى أكثر عملاء أمريكا عمالة في العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية لم ينقادوا لأمريكا مثلما ينقاد صدام حسين منذ انتهاء حرب الخليج .

من الانقياد للغريب إلى الاستئساد على القريب :

وجه ثالث من أوجه نكبة العراق هو أن حاكمها المستبد بقدر ما أبدى من مظاهر الأنقياد للغريب فقد ابدى من مظاهر الاستئساد على القريب بعد الهزيمة في حرب الخليج. وكان وما يزال المشهد هنا خليطا من التراجيديًا والعبث واللامعقول. ففي الوقت الذي كان صدام حسين يجر أذيال الهزيمة ويمتثل لكل أوامر الامريكيين والأوربيين الغرباء فإنه شن حربًا لا هوادة فيها ولا رحمة ضد بني وطنه من الأكراد والشيعة الأقرباء .

ويبدو أن هذه صفة متأصلة فى كل مستبد خسيس، لا يفهم إلا لغة واحدة من لغات السلطة وهى لغة القهر. فهو اما قاهر أو مقهور. فإذا قهره "آخر" فهو يمتثل له امتثال العبيد فى روما القديمة. وإذا تمكن هو من قهر " الآخر" فإنه لا يرضى منه بأقل من امتثال العبد لسيده. ووجه نكبة العراق هنا هو أن نفس الرجل، صدام حسين، يتصرف كعبد مقهور حيال الغرباء، وفى نفس الآن يتصرف كسيد قاهرحيال الأقرباء .

ويبدو فى هذه الإذدواجية المأساوية - العبثية أن كل ما يهم صدام حسين هو بقاء صدام حسين نفسه "كعبد" للغريب الأقوى إذا استلزم الأمر ذلك، وكسيد "للقريب الأضعف" إذا تمكن من ذلك. ولا يهم فى كلا الحالين كم يدفع شعب العراق من دماء أبنائه وموارده وحاضره ومستقبله. ولا تفسير لذلك إلا عمليات الاختزال التى أشرنا إليها فى فقره سابقة ، والتى انتهت بالتتالى من ابتلاع الحزب للدولة العراقية، ثم ابتلاع العشيرة التكريتية للحزب، ثم ابتلاع أسرة صدام للعشيرة، ثم ابتلاع صدام لهذه الأخيرة. ومن ثم فإن بقاء الرجل فى السلطة أصبح يبدو وكأنه بقاء العراق نفسه، أو هكذا أقنع صدام نفسه، ويحاول أن يقنع الآخرين بذلك. وربما كانت هذه الإذدواجية هى أبشع وجوه نكبة العراق الحالية .

الظلم الفادح الواقع على العراق والأمة العربية

هناك وجه رابع من أوجه نكبة العراق ويمس الأمة العربية كلها بشكل صارخ، ألا وهو قرارات الأمم المتحدة الخاصة بنزع وتدمير أسلحة الدمار الشامل، وأن يتم ذلك على نفقة العراق.

وإذاكان هناك من المبررات الوجيهة ما يستوجب القضاء على أسلحة الدمار الشامل فى العراق، فإن الأمر هنا لا يخلو من انتقائية وتحيز فاضحين، وذلك للأسباب التالية :

○ **أولا** : إن الولايات المتحدة التى أوعزت وتقود حملة تقليص القدرات العسكرية العراقية، وفى مقدمتها أسلحة الدمار الشامل تتجاهل فى نفاق سافر أن إسرائيل لديها من نفس القدرات والأسلحة أضعاف ما يوجد لدى العراق كما ونوعًا.

وإذا كانت الحجة التى تسوقها للتركيز على العراق هو أنه سلك مسلكًا عدوانيًا ضد جيرانه، فإن إسرائيل سبقت العراق إلى ذلك مع كل جيرانها، وما هو أبعد من جيرانها، ومازالت مستمرة فى ذلك يوميا (جنوب لبنان).

○ **ثانيا:** إن الولايات المتحدة أوعزت وتقود حملة أن يتم تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية على نفقة العراق. وتقدر نفقات ابادة هذه الاسلحة بحوالى ٨٠٠ مليون دولار. ويصدق هنا المثل الشائع "موت وخراب ديار". فصدام حسين لن يدفع هذه النفقات، كما لن يدفع تعويضات الحرب، من جيبه الخاص، وإنما من قوت وموارد الشعب العراقى المغلوب على أمره، والذى هو أول ضحايا صدام حسين نفسه.

ثالثا : إنه بتقليص ما يبقى من قدرات العراق العسكرية، بما فيها أسلحة الدمار الشامل، فإن الامة العربية تبقى بلا أى أسلحة ردع معقولة ضد أعداء الأمة، وفى مقدمتهم إسرائيل، التى تملك أسلحة نووية تكفى لإبادة الأمة العربية كلها.

لماذا السكوت العربى ؟

إن أمريكا بمسلكها الصارخ المتحيز هذا لا تعاقب صدام حسين بقدر ما تعاقب الشعب العراقى والأمة العربية جمعاء، وتتركهما فريسة سهلة مستباحة لكل الطامعين من حولهما.

فإذا كان ذلك مفهوما من منظور أمريكى أو إسرائيلى، فإن الغريب المريب فى الأمر أن تظل الحكومات والأنظمة العربية صامتة، وكأنها شريكة فى هذا المخطط الآثم، أو كأن الأمر يحدث فى جزر الواق الواق.

إن أضعف الإيمان هو ان تصر الأنظمة العربية على أن يكون تدمير أسلحة الدمار الشامل عامًا فى كل المنطقة، بما فى ذلك إسرائيل.

وإذا لم يستجب الغرب والولايات المتحدة لذلك، فإن أضعف أضعف الإيمان هو أن يتم تحويل أو نقل السلاح العراقى المستهدف إلى أحد الدول العربية، إلى أن يصل المجتمع الدولى إلى ترتيب عام فى كل المنطقة بشأن هذه المسألة.

إما أن تستمر هذه الاذدواجية فى الكيل بمكيالين فإن شعوب الامة لن تقبلها ابدا من الغرب، ولن تقبل ان يظل حكامها صاغرين عاجزين حيال هذه الاذدواجية الصارخة. فحتى إذا لم تستطع شعوب الأمة النيل من أمريكا والغرب انتقاما من هذه الإذدواجية، فإنها لن تغفر لحكامها هذا الصغار وستنتقم منهم أن عاجلاً أو آجلا.

(٦) للعراق لا لصدام

إن الذين وقفوا منا ضد همجية وغوغائية صدام حسين فى غزوته التتارية للكويت، فعلوا ذلك انطلاقًا من احترامهم لحقوق وحريات الشعوب؛ وفعلوا ذلك إدراكا منهم أن الرجل قد ارتكب أبشع جريمة يمكن أن يرتكبها حاكم عربى فى حق شعب عربى آخر؛ ناهيك عن إنها أغبى حماقة استراتيجية فى العقد الأخير من القرن العشرين.

والذين وقفوا منا مع الكويت فى محنتها فعلوا ذلك، لأنها كانت ضحية للغدر والعدوان؛ ولأن شعبها لم يقصر فى مد يد العون والتضامن لشعوب الأمة الأخرى؛ ولم يتخاذل أبداً فى نصرة أى قضية عادلة عربية أو غير عربية؛ ولأن الكويت كانت الأكثر ديموقراطية ومركزاً للتنويرفى منطقة الخليج.

أى أن الوقوف ضد صدام حسين أو الانتصار للكويت كان ينطلق من الحرص على مبادئ وقيم يعتز بها كل الشرفاء العرب، وينشدونها لكل شعوب الأمة. ولم تكن هذه الوقفة ضد العراق وشعبه الشقيق. لذلك فإنطلاقا من نفس القيم والمبادئ لابد أن يقف كل الشرفاء العرب مع شعب العراق فى محنته الحاضرة، كما وقفوا مع الكويت فى محنتها السالفة. وليست هذه الدعوة بالأمر السهل. فمن الصعوبة بمكان تقديم الدعم والعون لشعب العراق دون ان ينطوى ذلك، بشكل أو بآخر، على دعم ضمنى للنظام الحاكم فى بغداد، قد يؤدى إلى إطالة عمره أو رد الاعتبار له، بعد كل الآثام التى ارتكبها فى حق الكويت والأمة العربية. ولكن صعوبة هذا الأمر، أو الحرص على التعجيل بنهاية نظام دموى مستبد، لا ينبغى أن يصرفنا عن التصدى لهذه المهمة الإنسانية القومية، من أجل العراق وشعب العراق، لا من أجل صدام.

لماذا تبقى امريكا على صدام ؟

كان وما يزال للولايات المتحدة أجندتها الخاصة فى منطقة الخليج والشرق الأوسط. ورغم العداء التاريخى الذى يحمله الكثيرون منا للسياسة الأمريكية فى

هذا الجزء من العالم، إلا إنه فى أزمة الخليج التقت بعض الأهداف الأمريكية مع بعض الأهداف العربية، ولو للحظة قصيرة للغاية. وتجسم هذا اللقاء اللحظى فى هدف تحرير الكويت من الاحتلال العراقى الغاشم. ولكن كان وما يزال لأمريكا أهدافًا أخرى تختلف أو تتناقض مع الأهداف العربية. وضمن هذه الأخيرة حرص أمريكا على تقزيم القدرات العسكرية العربية، حتى تظل إسرائيل قوة إقليمية عظمى تخيف العرب، أو تهيمن على شئون المنطقة كلها. ومن لا يزال لديه ذرة شك فى ذلك فما عليه إلا مراجعة السلوك الأمريكى نحو إسرائيل فى الشهور الخمسة الأخيرة. فرغم التظاهر الأمريكى بالامتعاض من سياسات شامير المتشددة، ورفضه لكل "المبادرات الامريكية " ، واستمراره فى بناء المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة، إلا أن الولايات المتحدة تعتبر ذلك "نقرة، والانهيال على إسرائيل بالمساعدات الإقتصادية والعسكرية " نقرة اخرى" - كما يقول الأزهريون. فهى تدين مواقف شامير من ناحية، لكنها لا تجعل ذلك يؤثر على مساعداتها لإسرائيل فى كل المجالات من ناحية أخرى.

وأمريكا تدعو إلى الحد من التسلح، وخاصة فى مجالات الدمار الشامل، بالنسبة لكل الأطراف فى الشرق الأوسط والعالم الإسلامى - من باكستان مروراً بإيران وانتهاء بالجزائر. ولكنها تغض الطرف عن ترسانة إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل، بما فيه السلاح النووى الذى تحتكره إسرائيل فى المنطقة. وهى بأقمارها الصناعية وبكل جواسيسها تمعن فى تمشيط كل شبر فى العراق، وتطارد كل قوافل الشاحنات العراقية بحثًا عن مواد نووية، لم تستخدم بعد فى تصنيع أى سلاح، بينما هناك مفاعل ديمونة الإسرائيلى العملاق فى صحراء النقب، وهناك عشرات الرؤوس النووية الاسرائيلية المنتجة بالفعل والجاهزة للاستعمال ، ولكن أمريكا تتظاهر بعدم معرفة أى شئ عنها ! .

وأمريكا تضغط على الصين الشعبية، وتحذر كوريا الشمالية، وتضغط على كل الدول الصناعية الأخرى، حتى تمنع تصدير أى سلاح متطور لأى دولة عربية، اللهم إلا إذا كانت هى التى تبيع هذا السلاح، وبشروطها هى. وهكذا عشرات الأمثلة فى

الشهور الأخيرة فقط . إذا لم نغرق في ماض أبعد.

ولا نريد أن نستطرد في تعداد مظاهر هذا التحيز الأمريكي الصارخ والسافر. فليس هذا هو قصدنا في هذه الفقرة من المقال. وإنما قصدنا هو ان نجيب على سؤال يتردد على السنة الكثيرين من العرب الذى يمقتون صدام، ويلتقون مع رغبة جورج بوش المعلنة في ضرورة التخلص من حاكم العراق. والسؤال ببساطة هو: ألم يكن في قدرة الولايات المتحدة، بعد ان هزمت جيوش صدام حسين شر هزيمة، أن تجعل من استقالته أحد شروط وقف اطلاق النار ؟

والإجابة الأمريكية الرسمية هى إنه بقدر ما تود أن ترى صدام خارج السلطة، وبل ومحاكمته كمجرم حرب ، إلا إنها لا تريد التدخل في شئون العراق الداخلية.

وهذه الإجابة الأمريكية الرسمية هى إجابة "جيدة" ولكنها ليست الإجابة "الحقيقية " على السؤال. فحقيقة الأمر هو أن أمريكا وحلفاؤها لم يتوقفوا عن التدخل في الشئون الداخلية للعراق. فقد فرضوا عليه ألا يحلق بطائراته المقاتلة في أجواء العراق نفسه . وأرسلوا قواتهم لشمال العراق بدعوى خلق "منطقة أمنه" للاكراد. وأخيرا ، وليس آخراً ، فإنهم يرسلون بعثات تحت غطاء الأمم المتحدة للتفتيش والتنقيب عن هذا السلاح أو ذاك داخل الأرض العراقية. أى أن التدخل في شئون العراق قائم على قدم وساق، ومستمر طوال الشهور الخمسة الأخيرة. فلماذا – اذن – في مسألة إزاحة حاكم العراق عن السلطة بالذات، تبدو الولايات المتحدة في غاية العفة والفضيلة، وتتمسك بأهداب الشرعية؛ وهى التى لها سوابق في اختطاف رؤساء دول أخرى، ومحاكمتهم على أرضها – مثلما فعلت مع نورييجا حاكم بنما السابق؟

الإجابة الحقيقية على السؤال هى أن الولايات المتحدة تجدمن مصلحتها في الوقت الحاضر أن تبقى على صدام حسين في السلطة، للأسباب الآتية:

○ **أولا** : لأن صدام حسين قد تحول إلى عبد ذليل يطيع كل أوامرها ، وبأكثر مما يمكن أن تفعل معظم الأنظمة العميلة أو التابعة تقليديًا للولايات المتحدة.

○ **ثانيا** : هو أن الولايات المتحدة لم ترغب في القضاء على صدام حسين أثناء،

أو بعد حرب الخليج مباشرة، حتى لا يتحول الرجل إلى "بطل شهيد" فى أنظار قطاع كبير من الرأى العام العربى والإسلامى الذى أيده أثناء الأزمة .

فهى بالابقاء عليه وإذلاله يوميا، تهدم "الأسطورة" التى كاد الرجل أن ينجح فى نسجها فى الخيال الشعبى العربى - الإسلامى. أى أن أمريكا تريدأن تظهر صدام حسين أمام شعبه وأمته على حقيقته - أى كإنسان يتمسك بالسلطة بأى ثمن، حتى لو كان هذا الثمن هو أن يفقد كل كرامته، بالانصياع والانقياد لأوامر أعدائه السابقين.

○ **ثالثا** : هو أن أمريكا تريد أن تخيف بصدام حسين جيرانه، وخاصة من عرب الخليج. فمادام الرجل لم يعد يملك من القوة ما يهدد مصالح الولايات المتحدة، ولكنه يملك من هذه القوة ما يهدد عرب الخليج ، فقد وجدت أمريكا "المعادلة الذهبية" لابتزاز كل الأطراف. وقد قرأنا أو سمعنا بالفعل كيف أن بعض عرب الخليج يتشبثون بالوجود الأمريكى لحماية أمنهم، مهما كان الثمن المطلوب. وأمريكا هى التى تتظاهر بالتمنع، وفرض الشروط.

أى أن الولايات المتحدة قد أدركت نقطة الضعف عند صدام وهى التشبث بالسلطة داخل العراق، واستعداده مقابل ذلك أن يطيع كل الأوامر الأمريكية. وأدركت نقطة الضعف عند عرب الخليج ورعبهم من استمرار صدام فى السلطة، ومن ثم التشبث بطلب الحماية الأمريكية، واستعدادهم مقابل ذلك أن يدفعوا كل الأسعار الأمريكية.

إنه وضع مثالى منقطع النظير بالنسبة للولايات المتحدة .. ولا نعتقد أنها كانت منذ عام مضى تحلم بتوفر وضع من هذا القبيل .. ولذلك أيضا فلا عجب أن تمعن أمريكا فى العودة إلى الكيل بمكيالين .. وأن تحلب العرب يمينًا ويساراً، وتدلل اسرائيل يمينًا ويساراً. فلعنة الله والأمة على صدام حسين، الذى جعل ذلك كله ممكنا يسيرا للولايات المتحدة ، وعذابا عسيرا للامة العربية، بمغامراته وحماقاته.

لعبة أمريكية مقننة

ويمكن التعبير عن الأمر بصورة أخرى. فإذا كان لنا أن نتصور أن فى العراق

الآن نظامًا آخر، أكثر ديموقراطية أو أقل استبدادا ودموية من نظام صدام حسين، فإنه من المحتمل، بل ربما من المؤكد، أن تكون الأمة العربية (شعوبًا وحكامًا) أكثر تعاطفًا مع العراق وشعبه. وفى مثل هذه الحالة فإنها لن تترك العراق وحده، يواجه كل الطلبات والشروط التعجيزية التى تفرضها عليه الآن الولايات المتحدة وحلفاؤها. أى أن هذه الأخيرة تدرك تمام الادراك أنه باستمرار صدام حسين فى السلطة فإنها تستطيع إملاء كل شروطها على العراق، دون أن تحتج معظم الأنظمة العربية، التى تمقت صدام حسين. فتلك الأنظمة نوعان. نوع يحتاج مساعدات أمريكا الإقتصادية. ونوع يحتاج مساعدات أمريكا الدفاعية. ولأن النوعين من الأنظمة يحتاج أمريكا من ناحية ويمقت صدام حسين من ناحية أخرى، فقد اعتبرت أمريكا ذلك رخصة لعمل كل ما كانت تستحى أو لاً تجرؤ على عمله فى العراق قبل أزمة الخليج. ومن هنا فالابقاء على صدام حسين فى السلطة فى الوقت الحاضر يضمن لأمريكا بقاء هذه الرخصة فى يديها لادماء العراق واستنزافه. أى أن أمريكا لم تعد تقنع باذلال حاكم العراق وحده. إنها تبدو مصممة على اذلال الشعب العراق وافقاره، حتى يسجد لها ويسبح بحمدها .

وقد رأينا جميعًا فى وسائل الإعلام منذ أسابيع، كيف خرجت المظاهرات فى المناطق الكردية الشمالية من العراق تطالب ببقاء القوات الأمريكية لحمايتها من بطش النظام العراقى. وقبل ذلك، خرجت مظاهرات مشابهة فى جنوب العراق تطالب ببقاء القوات الأمريكية لنفس السبب. وفى كلا الحالين فإن أمريكا هى التى قررت التمنع فى البقاء. ولكنها تركت الباب مفتوحا لمعاودة التدخل فى الشمال والجنوب. فقد سحبت قواتها إلى المناطق التركية المتاخمة لشمال العراق؛ كما سبق أن سحبت قواتها إلى المناطق الكويتية المتاخمة لجنوب العراق. وتصدر التصريحات يوميًا من واشنطن، تهدد بإمكانية التدخل العسكرى الأمريكى لقذف مواقع عراقية بطائراتها، كلما لاح من حاكم العراق أى تلكؤ فى تنفيذ الأوامر الصادرة إليه من أمريكا تحت غطاء الأمم المتحدة .

خلاصة القول، هى أنه بالابقاء على صدام حسين فى السلطة ، فإن الولايات المتحدة تخلق توتراً مقننًا، داخل العراق نفسه؛ وبين العراق وجيرانه. ولأنها تمسك

بكل خيوط هذا التوتر، فإنها تدير اللعبة باقتدار وانتهازية منقطعة النظير. وفى نفس الوقت تبدو للرأى العام الغربى والعالمى، وربما لبعض الرأى العام العربى والعراقى، كما لو كانت نموذجا للإنسانية وللحرص على الدفاع من بعض فئات الشعب العراقى المغلوب على أمره .

غباء أم استغباء الأنظمة العربية ؟

وما ذكرناه أعلاه واضح لكثير من المحللين السياسيين الموضوعيين، بما فيهم كثير من الأمريكيين والأوربيين. فهل ما نراه، ويراه غيرنا من هؤلاء المراقبين، خاف على الأنظمة العربية ؟ وإلا تدرك هذه الأنظمة أن معاقبة صدام حسين شيئ وامتهان العراق وشعبه شيئ آخر؟ وإلا تدرك أن امتهان واستنزاف الشعب العراقى هو امتهان واستنزاف "للأمة العربية" جمعاء؟ أم يا ترى أصبح مفهوم "الأمة العربية" مفهومًا "تراثيا" مثل المعلقات الشعرية، التى مضى زمانها ولم تعد شأنًا معاصراً ؟

فهل هو غباء الأنظمة العربية أم استغباء منها أن لا ترى كل هذا الذى يحدث؟

إن الشعب العراقى ليس صدام حسين . وثروات العراق ليست أرثا مشروعًا لصدام حسين وأسرته. وما تبقى من قدرات العراق العسكرية والتكنولوچية هى إنجازات بناها شعب عربى، وهو جزء من هذه الأمة. لذلك فمهما كانت أيام جرائم صدام حسين ، فلا ينبغى أن يغيب عنا ولو لحظة واحدة أن شعب العراق وثروته وقدراته هى شئون عربية قومية أولاً واخيراً. ولا ينبغى التفريط فيها أو الإجهاز على ما تبقى منها.

فكيف نساعد العراق ؟

والسؤال الذى بدأنا به هو : كيف نساعد العراق، دون أن نساعد نظام صدام حسين؟

ورغم صعوبة الإجابة، إلا أن أضعف الإيمان هو الدعوة إلى قمة عربية عاجلة، أو بمبادرة من مصر، تتدارس بدائل الإجابة، والتى يمكن أن يكون

من بينها دعوة بالإجماع من كل الملوك الرؤساء إلى استقالة صدام حسين وإلى قيام حكومة عسكرية انتقالية تعد لانتخابات نيابية حقيقية، وتأسيس نظام تعددى ديموقراطى. فإذا استجاب الرجل، فينبغى أن تكون هناك حزمة إقتصادية عربية فورية، لمساعدة العراق على إعادة بناء ما خربته الحرب، وتخفيف ديون العراق أو إعادة جدولتها، ومقاومـــــة المطالب الغربية بتقزيم القدرات العسكرية العراقية، ما لم يكن ذلك جزءاً من خطة شاملة لكل دول الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل .

وفى حالة عدم استجابة صدام حسين للنداء العربى الإجماعى بالاستقالة، فعلى الأنظمة العربية، من خلال الجامعة العربية، مثلا، أن تتولى هى نيابة عن الأمم المتحدة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، ونقلها خارج العراق، والاحتفاظ بها كرادع دفاعى ضد أسلحة الدمار المماثلة لدى إسرائيل إلى أن يتم توقيع معاهدة إقليمية للتخلص من هذه الأسلحة فى كل بلدان الشرق الأوسط .

مع أى من البديلين السابقين، أو بدونهما، ينبغى للأنظمة العربية أن تفتح الأبواب واسعة لإرسال المساعدات الغذائية والطبية والإنسانية لشعب العراق.

ولا شك أن هناك اجتهادات وبدائل أخرى لابد أن نتدبرها، وعلى عجل، من أجل شعب العراق وليس من أجل صدام حسين . فالمهم هو ألا أن نترك هذا الشعب العربى يدفع الثمن مرات مضاعفة لآثام وجرائم رجل واحد، نكب به العراق والأمة العربية.

◻ الفصل الثالث ◻

صيف ما بعد عاصفة الصحراء
حالة الأمة العربية في يونيو ١٩٩١

١ - كراهية الذات الجماعية.

٢ - البلادة القومية.

٣ - خواطر أندلسية فى عام النكبة .

٤ - نظرة أوربا إلى النكبة العربية.

٥ - هواجس أوروبية تجاه مشكلات عربية .

(١) كراهية الذات الجماعية

التبرم من الانتماء للعروبة :

ربما أول ملامح حالة القنوط واليأس والاحباط التى نعيشها فى الوقت الراهن هو تبرم الكثيرون من أبناء وشعوب هذه البقعة التى نسميها "بالوطن العربى" من الانتماء لما درجنا على تسميته "بالأمة العربية". فنادرًا ما يصادف المراقب هذه الأيام مواطنًا عربيًا يعلن أو يؤكد اعتزازه بالانتماء إلى الأمة العربية. وإذا اضطر إلى ذلك فإنه يفعل على استحياء أو خجل، يكاد يصل إلى حد "الاعتذار" عن "هويته العربية ".

تبرم وغضب الخليجيين

وقد وصلت حالة "التبرم" هذه أقصاها بين بعض ، وليس كل أبناء الخليج ، وخاصة فى الكويت. فقد فجع هؤلاء فى موقف كثير من "أشقائهم" العرب تجاه غزو صدام حسين لوطنهم – سواء على المستوى الحكومى أو الشعبى. ففى نظرهم، كان الحق بيِّنًا والظلم بيِّنًا ، ولم يكن الامر يحتمل قولان. لذلك كانت فجيعتهم فى أولئك "الأشقاء" الذين هللوا وطبلوا لصدام حسين؛ وكانت خيبة أملهم فى أولئك الذين ترددوا أو تحفظوا فى إدانة العدوان، وفى أولئك الذين "امسكوا العصا من الوسط"، بأن أدانوا الغزو من ناحية ثم اتبعو ذلك بعبارات تبدأ بكلمة ".. ولكن .." . وكانت فجيعة الخليجيين عمومًا والكويتيين خصوصًا أكبر وأعمق فى مواقف وسلوك أبناء شعوب عربية قدمت لهم الكويت خصوصًا كل دعم وتأييد مادى ومعنوى وفتحت لهم أبوابها على امتداد سنوات طويلة. واعتبر الكويتيون ذلك غدراً من الأشقاء لا يقل عن غدر صدام بهم.

وإن كان غضب بعض الخليجيين مفهومًا نحو سلوك بعض "الأشقاء" نحوهم إبان أزمة الخليج ومحنة الكويت، فإن الأخطر من ذلك هو تعميم هذا الغضب على كل الأشقاء العرب، والوصول بالأمر إلى درجة محاولة التنصل من "قوميتهم"، والأنكفاء على "خليجيتهم".

تبرم وغضب الفلسطينيين والأردنيين والمغاربة :

ولا يقل عن تبرم وغضب الخليجيين من بقية العرب، تبرم وغضب قطاع كبير من العرب الآخرين بالخليجيين، ومن وقف معهم من العرب مثل المصريين والسوريين ابان محنة الكويت. ويدخل فى هذه الفئة عدد كبير من الفلسطينيين والأردنيين واليمنيين وأبناء المغرب العربى. فقد اعتبروهم مسئولين عن جلب قوات أجنبية للمنطقة وشن حرب مدمرة على العراق، وإيقاع هزيمة كبرى بقطر عربى، كانوا قد وضعوا فيه آمالهم لتسوية الحساب العربى القومى مع إسرائيل والغرب.

وقد فجعت هذه الفئة بدورها فى بقية العرب الذين لم يروا الأمور كما رأوها هم. فدمغوا بقية العرب بالتواطؤ والإنتهازية، إن لم يكن "بالإنهزامية" و"الخيانة". وتبرم بعض هؤلاء بدورهم بالانتماء لنفس "الأمة" التى يدخل هؤلاء المتواطئون، أو الانتهازيون، أو الانهزاميون، أو الخونة فى عدادها .

بل ويدخل فى هذه الفئة أولئك الذين فجعوا فى خيبة "بطلهم" صدام حسين، الذى خدعهم بعنترياته، وباع لهم احلام المجد والانتصار؛ وهم الآن يصبون جزءاً من غضبهم واحباطهم على صدام حسين نفسه الذى كانوا قد أيدوه ، وبعضهم الآن يكفر بالشعارات العروبية والقومية التى كان الرجل يرفعها والتى ساروا ورائها بحماس أثناء الاستعداد "لام المعارك". ولم يخب أمل هؤلاء فقط فى السرعة التى انهزم بها بطلهم، بل أيضًا لامتثاله الذليل لكل ما طلبته أمريكا منه بعد هزيمته فى "أم المعارك".

واخيراً، فقد تضاعف غضب وتبرم هذه الفئة بالعرب الآخرين، وخاصة فى الخليج، وبالاخص فى الكويت، لما بدأ يتردد فى وسائل الإعلام من روايات الانتقام أو القصاص من العرب غير الكويتيين المقيميين فى الكويت بعد تحريرها بتهمة أو شبهة التعاون مع الاحتلال العراقى .

تبرم وغضب المصريين والسوريين :

وكأنما لم يكف غضب وتبرم الفريقين السابقين من العرب ببعضهما البعض وبعروبتهما، فإن الشهور الأربعة التالية لحرب الخليج شهدت تبرم وغضب فريق ثالث من العرب بالفريقين السابقين معًا. ويقع فى هذه الفئة كل من المصريين والسوريين.

والجديد فى غضب وتبرم المصريين والسوريين هو أنه هذه المرة موجه ضد الخليجيين عمومًا والكويتيين خصوصًا. وبصرف النظر عن صحة الوقائع والأسباب والمبررات، فإن قطاعًا كبيراً من المصريين والسوريين شعروا كما لو أن عرب الخليج الذين وقفوا معهم فى الأزمة قد جحدوا أو تنكروا لتلك "الوقفة"، وبدأو يضيقون ذرعا بوجود القوات المصرية والسورية على أرضهم، وأنهم يفضلون "الحماية الأمريكية" لا من الخليج على أى حماية عربية. وضاعف من شعور المصريين خصوصًا بجحود ونكران أهل الخليج ما ترامى إلى أسماعهم من التضييق على العمالة المصرية فى الكويت، وضآلة التعاقد مع الشركات المصرية للاسهام فى إعادة تعمير الكويت لذلك فقد ساد شعور بينهم بأن "العرب" عمومًا لا يأتى من ورائهم إلا المشكلات؛ وأن الخليجيين خصوصًا لم يتعلموا شيئًا من دروس المحنة، أو أسوأ من ذلك أنهم تعلموا الدروس الخاطئة.

الاحباط القومى العام :

إن نفور أو كراهية العرب ضد كل العرب هى حالة فريدة فى تاريخنا الحديث. وهى حالة لا يمكن تفسيرها إلا بقوانين علم النفس الاجتماعى فليس معقولا فى أمة يصل تعدادها إلى أكثر من مائتى مليون شخص أن يكونوا جميعًا أو حتى معظمهم "مذنبون"، أو "خونة"، أو "متواطأون"، أو "سفهاء"، أو "جبناء". وبتعبير آخر لا يمكن أن يكون جميع العرب "متهمون" من بعضهم البعض بكل أو بعض هذه الصفات التى تؤدى إلى هذا النفور أو تلك الكراهية .

الأقرب إلى الصحة فى توصيف وتفسير هذه الحالة القومية من "نفور وكراهية الجميع للجميع"، هى أنها، أولاً، "حالة مؤقتة". فلا يمكن لأمة واحدة أن تستمر فى كراهية ذاتها لمدة طويلة. وهى ثانيا، ترجع إلى " احباط قومى " عام بسبب الطريقة التى أدارت بها الأنظمة العربية الحاكمة أزمة الخليج، وما اسفرت عنه الأزمة من نتائج إلى الآن .

وإذا كان الكثير قدكتب عن الإدارة العربية الرديئة للأزمة، والتى كان أحد أسباب الاحباط، فإنه لم يكتب أو يقال الشئ الكثير بعد عن الاحباط الذى تولد عن نتائج الأزمة، وخاصة حرب الخليج .

والاحباط في قاموس علم النفس الاجتماعي هو "الشعور باجهاض هدف مبتغى". ومن الواضح أن الشعوب العربية التى انقسمت على نفسها أثناء أزمة الخليج كان لكل منها أهدافها المبتغاة ، سواء أعلنت هذه الأهداف تصريحًا أو عبرت عنها تلميحا. ومن الواضح أيضًا أن معظم هذه الأهداف إن لم يكن كل هذه الأهداف قد اجهضت، أو على الأقل لم يتحقق معظمها إلى الآن . ويستوى فى ذلك أولئك الذين ناصروا صدام حسين أو وقفوا ضده إبان الأزمة . ومن هنا احباط الجميع.

فالذين ناصروا صدام حسين كانت أهدافهم المبتغاة تشمل:

(١) تسوية حساب اجتماعى - اقتصادى، هو عدالة توزيع الثروة العربية.

(٢) تسوية حساب تاريخى مع الغرب، وهو بدأية القضاء على التجزئة و"الحدود المصطنعة" التى فرضها هذا الاستعمار على الوطن العربى.

(٣) تسوية حساب قومى مع إسرائيل والصهيونية، وذلك بإعادة تحريك القضية الفلسطينية. ولكن بهزيمة صدام حسين الفادحة والسريعة، انهارت آمال الذين ناصروه، واتضح لمعظمهم أنه كان "نمراً من ورق"، أى أن أهدافهم المبتغاة قد اجهضت، ومن ثم أصيبوا بحالة الاحباط الراهنة. فلا الثروة قد أعيد توزيعها، ولا "الحدود المصطنعة " قد زالت، ولا الفلسطينيون قد تقدموا نحو أهدافهم المشروعة، ولا إسرائيل هزمت أو ضعفت .

والذين وقفوا ضد صدام حسين من العرب كانت أهدافهم تشمل :

(١) تسوية حساب سياسى، وهو القضاء على أبشع الأنظمة العربية دموية واستبدادا ، وهو النظام العراقى، وعلى أمل ان يستبدل بنظام ديموقراطى يعجل من تحول مشابه فى بقية الأقطار العربية.

(٢) تبلور نظام امنى عربى جديد، يقوم على القوة الذاتية العربية، دوما اضطرار فى المستقبل للجوء إلى أطراف أجنبية لحماية أى قطر عربى أو لردع العدوان عنه.

(٣) بلورة إجماع دولى فاعل للتعامل العقلانى العادل مع القضية الفلسطينية، حتى لا تظل ورقة يتلاعب بها أدعياء الزعامة من عتاة الغوغائية السياسية فى الوطن العربى.

(٤) بلورة نظام إقتصادى - اجتماعى عربى جديد، يكون أكثر عدالة وفعالية فى استخدام الموارد العربية من أجل تنمية حقيقية. ولكن بالرغم من هزيمة صدام حسين، فإن أيا من هذه الأهداف المبتغاة لم يتحقق. ومن ثم فإن الذين اعتنقوا هذه الأهداف خلال الأزمة قد أصيبوا بدورهم بحالة شديدة من الاحباط، لا تقل عن حالة الفريق الذى ناصر صدام حسين فالأنظمة الدموية المستبدة، وفى مقدمتها نظام صدام حسين نفسه، قد ظلت قائمة ؛ والنظام الأمنى العربى الجديد المرجو مازال حلما بعيد المنال ؛ والغرب ما يزال يناور العرب ويدلل إسرائيل، .. وهكذا.

ويقول لنا علماء النفس الاجتماعى أن حالة الاحباط، الناتجة عن اجهاض الهدف أو الأهداف المبتغاة، يتولد عنها "عدوانية هلامية". فإذا لم توجه هذه العدوانية نحو المتسبب الحقيقى فى اجهاض الأهداف، فإنها لابد أن توجه إلى أى مصدر خارجى آخر. فإذا لم تجد هذا المصدر الخارجى (حتى لو كان مغلوطًا) ليمتص هذه العدوانية السائلة، فإنها ترتد إلى "الذات" .. بتعبير آخر يصب الناس ما يتولد عن احباطهم من عدوانية سائلة على أنفسهم.

والخلاصة هو أن معظم العرب من المحيط إلى الخليج، ولأسباب مختلفة، يشعرون فى اللحظة الراهنة (يونيو ١٩٩١) بنفور شديد تجاه بعضهم البعض. ويصل هذا النفور لدرجات متفأوتة تتراوح بين التبرم بعروبتهم، أو الخجل منها، أو حتى محاولة التنصل من الهوية القومية والانفكاء على هويات إقليمية ضيقة، أو حتى على هوية قطرية أضيق.

وربما لن يسجل تاريخ العزب الحديث لحظة، كره فيها العرب بعضهم البعض وتبرموا، أو نفروا، أو خجلوا، من عروبتهم مثل هذه اللحظة فى يونية ١٩٩١.

(٢) البلادة القومية

وقد تحدثنا فى مقال سابق عن "الكراهية الجماعية للذات" التى تعم كثيرًا من أبناء شعوب الأمة العربية منذ انتهاء حرب الخليج التى دمرت قطرين عربيين هما العراق والكويت؛ ودمرت ما هو أكثر من القطرين، وهو تقطيع النسيج المعنوى والأخلاقى والروحى للأمة العربية جمعاء.

لذلك تبدو الأمة العربية الآن وكأنها جثة شبه هامدة، فهى بطيئة الحركة والتحرك؛ وهى غير قادرة على الفعل، أو حتى رد الفعل. ولا أدل على ذلك من مظاهر شتى، كان يكفى واحداً منها فقط فى الماضى القريب على إثارة الأنظمة والشعوب على السواء، لعمل شئ ما .

أمريكا تكيل بمكيالين مرة أخرى

ولعل أبشع ما نراه فى الوقت الحاضر هو عودة الولايات المتحدة إلى الكيل بمكيالين فى الشرق الأوسط. فهذه الدولة الأعظم أصرت، وبحق، على تطبيق مبادئ الشرعية الدولية على صدام حسين حين غزت جيوشه الكويت، من أجل إجباره على الانسحاب منها سلمًا أو حربًا. وحين ذكرها الكثيرون من عرب وغير عرب بأنها لم تفعل ذلك فى قضايا أخرى، وفى مقدمتها القضية الفلسطينية، بررت الولايات المتحدة ذلك بأن الماضى كانت له مبرراته، وهو إجراء "الحرب الباردة. ولكنها أكدت بأنه فى ظل "النظام العالمى الجديد"، الذى لم يعد فيه معسكر شرقى يصارعها، فإن مبادئ الشرعية الدولية ستكون هى الأساس الذى يحتكم إليه فى فض المنازعات أو تسويتها.

ولكن ما هى إلا أيام بعد وقف الحرب فى الخليج وعادت أمريكا إلى ممارساتها المعتادة مع العرب فى أعقاب كل انفجار مسلح فى المنطقة، وهى بالتتالى :

١ - خطبة عصماء من الرئيس الأمريكى يعد فيها العرب بتسوية عادلة لمشكلتهم الكبرى وهى المسألة الفلسطينية.

٢ - رحلات مكوكية لوزير الخارجية الامريكية للمنطقة للاستطلاع والاستماع إلى وجهات النظر المختلفة .

٣ - طلبات امريكية لكل الأطراف "بالمرونة" وبعض "التنازلات" .

٤ - استجابة الأطراف العربية واظهار المرونة واعطاء التنازلات .

٥ - تصلب إسرائيل ورفضها لأى تنازلات .

٦ - إعلان أمريكا أنها لن تضغط على أى من الأطراف فى عملية السلام.

٧ - تقديم أمريكا لمزيد من المساعدات العسكرية والمالية لإسرائيل حتى «تشعر بالأمان» أو تشجع على القدوم إلى مائدة المفاوضات أو مؤتمر السلام.

٨ - إسرائيل تأخذ ما يقدم إليها من مساعدات عسكرية ومالية وتظل متصلبة.

٩ - أمريكا تعلن خيبة أملها فى سلوك "كل الأطراف"، وأنهم ليسوا جاهزين بعد للتسوية ! .

١٠ - أمريكا تهبط بملف الشرق الأوسط إلى وسط أو ذيل قائمة أوليات سياستها الخارجية .

وهكذا يتكرر السيناريو الأمريكى بكل مفرداته الرئيسية العشر، بعد كل أزمة كبرى فى المنطقة. فقد شهدنا هذا السيناريو بعد حرب ١٩٦٧، وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبعد اجتياح لبنان عام ١٩٨٢، وبعد الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧. ولم يكن الاختلاف فى كل مرة إلا اختلافا فى التفاصيل وفى أسماء الرؤساء الأمريكيين ووزراء خارجيتهم. فيمكن أن يكون اسم الرئيس هو جونسون أو نكسون، ريجان أو بوش. ويمكن أن يكون اسم وزير الخارجية دين راسك أو هنرى كيسنجر، جورج شولتز أو جيمس بيكر .. ومع ذلك لا يختلف السيناريو كثيراً .

ومع ذلك فإن أصحاب النوايا الحسنة من العرب ظنوا أن الأمر سيكون مختلفا هذه المرة - أى بعد أزمة وحرب الخليج التى هزت العالم كله من أقصاه إلى أدناه - خاصة مع انتهاء الحرب الباردة، واستعداد العالم كله للمساعدة فى احراز تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، واظهار العرب جميعهم، بما فيهم من كانوا يوصفون بالتشدد سابقا، للمرونة واعطاء التنازلات .

لقد وصلنا فى السيناريو الأمريكى المعتاد هذه المرة إلى الخطوة رقم ٩ .. وفى غضون أيام أو اسابيع سيصل السيناريو إلى خطوته رقم ١٠، ويعلو الغبار ملف القضية الفلسطينية مرة أخرى إلى أن يحدث إنفجار كبير آخر .

وحتى لا يظن القارئ اننا نتجنى على الولايات المتحدة، فلنتذكر سريعًا بعض ما قدمه العرب من مرونة وتنازلات هذه المرة :

○ استعداد للتنازل عن مبدأ المؤتمر الدولى الذى يحضره كل الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، وكل اطراف النزاع فى الشرق الأوسط بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية تحت مظلة الامم المتحدة . وتغيير الصيغة عدة مرات على امل ان تقبلها اسرائيل. فتغير اسم "المؤتمر الدولى" إلى "مؤتمر الشرق الأوسط"، ثم إلى مجرد "مؤتمر". وتم التنازل عن حضور كل الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، إلى مجرد أن تدعو الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فقط لعقد المؤتمر وحضور جلسته الافتتاحية . ولكن حتى لكى يحظ الاتحاد السوفييتى بهذا الشرف الكبير فقد اشترطت إسرائيل ان يعيد علاقاته الدبلوماسية المقطوعة معها منذ عام ١٩٦٧. وتم التنازل عن حضور بقية الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، حتى للجلسة الافتتاحية "للمؤتمر" المنتظر.

○ تنازل العرب عن شرط حضور منظمة التحرير الفلسطينية كطرف مستقل فى "المؤتمر"، وأن يكون تمثيل الفلسطينيين بصيغة أخرى، أما ضمن وفد أردنى-فلسطينى، أو ضمن وفد عربى موحد.

○ قبلت دول الخليج من حيث المبدأ أن تحضر "المؤتمر" كمراقب، كما عبرت عن استعدادها فى حالة أى نجاح فى جهود التسوية أن تنهى "حالة الحرب" (الوهمية) مع إسرائيل، رغم أنها ليست من دول الجوار أو المواجهة مع إسرائيل.

ومع ذلك فإن إسرائيل لم تتنازل عن أى شئ . بل أنها أعلنت رفض مبدأ "مقايضة الأرض المحتلة بالسلام" الذى أعلن الرئيس الأمريكى فى خطابه يوم ١٩٩١/٣/٦ تمسك بلاده به، ورغم أن هذا المبدأ هو العمود الفقرى لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

وأكثرمن ذلك، فإن إسرائيل فى تحد سافر للعالم والأمم المتحدة . فقد استمرت فى بناء المستوطنات فى الأراضى المحتلة . لدرجة أن الرئيس چورج بوش نفسه أعلن للصحفيين منذ أيام مداعبا "إن بعض الزعماء العرب قد رجوه أخيراً أن يكف عن إرسال جيمس بيكر إلى المنطقة، لأنه فى كل مرة يأتى فيها إلى الشرق الأوسط تعلن إسرائيل عن بناء مستوطنات جديدة".

فى نفس الوقت الذى تتحدى فيه إسرائيل العالم كله، بما فى ذلك "السياسة المعلنة" للولايات المتحدة، فإن هذه الأخيرة لم تتوقف عن تدليل إسرائيل بالأفعال، وخاصة فى الشهور الاربعة الاخيرة التالية لحرب الخليج :

- ☐ فقد منحتها سبعمائة مليون دولار لتطوير صاروخ "الارو" الإسرائيلى.
- ☐ أعلنت عن تخزين كميات ضخمة من السلاح الأمريكى المتطور الذى استخدم فى حرب الخليج فى إسرائيل.
- ☐ تدخلت فى أحداث اثيوبيا الأخيرة لمساعدة إسرائيل فى ترحيل اليهود الفلاشا (عملية موسى) .
- ☐ وعدت بقروض، وتسهيلات ائتمانية جديدة لمساعدة إسرائيل فى توطين اليهود السوفييت والفلاشا المهاجرين إلى إسرائيل .
- ☐ امتنعت عن ذكر "الأسلحة النووية" فى مبادرة چورج بوش الأخيرة لتقليص، أو نزع أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط، وهى أسلحة لا يملكها سوى إسرائيل. بل وادعت الولايات المتحدة أنه ليس لديها علم رسمى بوجود مثل هذه الأسلحة فى إسرائيل ! .

فى نفس الوقت الذى تقوم فيه أمريكا بكل هذا التدليل لإسرائيل فإنها :

- ○ تشير التكهنات عن احتمال أن يكون لدى الجزائر برنامج للتطوير النووى (مجرد برنامج) .
- ○ تمارس الضغوط على الصين الشعبية وغيرها من الدول الكبرى المنتجة للسلاح لوقف أى صفقات بيع سلاح للدول العربية .
- ○ تصر على تدمير كل ما تبقى من أسلحة الدمار الشامل لدى العراق، وعلى نفقة العراق (حوالى ٨٠٠ مليون دولار، انظر الأهرام عدد ٩١/٦/١٩) .

فهل هناك أكثر من ذلك رياء ونفاق وازدواجية فى المعايير وكيل بمكيالين من جانب الولايات المتحدة ؟

انعدام رد الفعل العربى

إذا لم يكن هناك جديد فى السلوك الأمريكى، على الأقل إلى الآن، فإن هناك جديداً سريعًا من الجانب العربى، وهو انعدام ردود الافعال العربية الرسمية والشعبية.

فمع كل هذه الاستفزازت الإسرائيلية، ومع كل هذه الازدواجية فى التعامل الأمريكى مع الأطراف المتصارعة فى الشرق الأوسط، لا نكاد نلمس أى رد فعل عربى حقيقى مضاد !! وحتى مستنكر، أو مستنكف . وكأن ما يحدث فى المنطقة هو من قبيل ما يحدث فى كوكب آخر. فلا استمرار القمع الوحشى لانتفاضة الشعب الفلسطينى، ولا قيام إسرائيل بغارات جوية شبه يومية على جنوب لبنان، ولا زيادة المساعدات العسكرية والمالية لإسرائيل قد أدت إلى قيام حكومة عربية واحدة بالاحتجاج لدى الولايات المتحدة؛ ولا أدت إلى عقد اجتماع للجامعة العربية لتدارس هذه الأمور الخطيرة واتخاذ موقف بشأنها - ناهيك عن رسم وتنفيذ خطة عمل لاحتواء مضاعفاتها.

والأخطر من ذلك أن عدم صدور ردود أفعال عربية رسمية على هذه الاستفزازات، والانتهاكات للحقوق العربية، لم يعد يدهش الرأى العام العربى .. بل ولم يعد هناك بديل شعبى عربى ظاهر يقوم بالاحتجاج، والتعبير عن الغضب والاستنكار لما يحدث للجسم العربى على أيدى أعدائه .

وباختصار هناك ما يشبه البلادة القومية العامة على المستويين الرسمى، والشعبى .. ويبدو الجسم العربى الكبير منهكا، أو هامداً أو يغلى فى داخله فقط. هذا فى الوقت الذى يمعن فيه اعدائه على مزيد من تخدير، ثم تقطيع بعض أوصال هذا الجسم العربى، بينما انكفأ كل جزء من أجزاء هذا الجسم على نفسه فى بلادة، أو بلاهة منقطعة النظير فى تاريخنا الحديث.

وربما كانت هذه الحالة المزرية - أى غياب أو انعدام رد الفعل العربى فى مواجهة الأخطار الجسام - هو أسوأ نتائج أزمج الخليج.

(٣) خواطر أندلسية فى عام النكبة

كتبنا بمناسبة أزمة الخليج أن ما وقع لنا نحن العرب بين اغسطس ١٩٩٠ وفبراير ١٩٩١، يمثل "فتنة - نكبة" كبرى فى آن واحد. فالفتنة فى تاريخنا العربى الإسلامى تعنى انقسامًا داخليًا حاداً يقتتل بسببه الأشقاء أبناء الأمة الواحدة، وينتج عن ذلك مصائب فادحة، تستمر آثارها لعشرات أو مئات السنين. أما "النكبة" فى تاريخنا العربى الإسلامى فهى تعنى وقوع مصيبة فادحة على أيدى قوة خارجية، وتستمر اثارها معنا أيضا لعشرات أو مئات السنين. والمثال الدرامى للفتنة فى تاريخنا هو "الفتنة الكبرى" فى منتصف القرن الأول الهجرى، التى انقسم فيها العرب المسلمون فى أواخر سنوات الخليفة الراشد، عثمان بن عفان، واستمرار انقسامهم طوال سنوات الخليفة الراشد على بن ابى طالب، وما صاحب ذلك من اقتتال دموى بين أبناء الأمة الواحدة والدين الواحد، وتشرزم العرب والمسلمين منذ ذلك الوقت إلى "سنة" و"شيعة" و"خوارج"، وهو التشرزم الذى ظل معنا منذ ذلك الحين - أى لحوالى أربعة عشر قرنًا. أما أمثلة "النكبة" فى تاريخنا فتشمل سقوط وتدمير بغداد على أيدى المغول فى القرن الثالث عشر الميلادى؛ وسقوط وخسارة الأندلس جزءًا بعد الآخر، إلى أن تم اقتلاع آخر وجود عربى - إسلامى فيها مع أواخر القرن الخامس عشر؛ ونكبة فلسطين المتجددة منذ عام ١٩٤٨. وربما ما يميز أزمة الخليج التى تفجرت بغزو صدام حسين للكويت هى أنها الحدث المتفرد فى تاريخنا العربى - الإسلامى الذى انطوى فى آن واحدعلى معنى "الفتنة الكبرى" و"النكبة الكبرى" معًا. فإذا كانت "الفتنة" وحدها تعنى مصيبة، والنكبة وحدها تعنى مصيبة؛ فإنهما معًا يعنيان مصيبة مذدوجة. أى أن ما حدث فى الشهور الستة الأخيرة من عام ١٩٩٠ والشهور الأولى من عام ١٩٩١ يمثل بحق "أم المصائب" وليس القصد فى هذا المقال هو اجترار أحزان "أم المصائب" هذه ولكن "أم المصائب" قد أصبحت مادة كثيفة للمؤتمرات والندوات فى العالم كله، وخاصة فى أوربا.

أسبانيا والهموم العربية

وقد حضر هذا الكاتب وشارك في العديد من هذه المؤتمرات والندوات والملتقيات، ومنها اثنان في أسبانيا في الأسابيع الأخيرة . وقد لاحظت للحقيقة والأنصاف أن اهتمام الأسبانيين بما حدث للعرب في أزمة الخليج، ومازال يحدث لهم في أزمات أخرى ، هو اهتمام من نوع خاص . أنه اهتمام أصدقاء وجيران، يشعرون بأن شيئًا ما أقوى من المصالح المادية يربطهم بالأمـــة العربية بقدر ارتباطهم ببقـية أوربا والغرب عمومًا.

فخلافًا لما شاركت فيه من ملتقيات حول الأحداث الأخيرة في منطقتنا في بريطانيا والولايات المتحدة، مثلا، لم ألمس من الأسبان درجة الشماتة أو التشفي أو الغبطة لنكبة العرب الحالية. بل العكس هو الصحيح تمامًا فعلى مستوى كبار السياسيين والمفكرين والطلاب الأسبان على السواء، لمست رغبة صادقة لفهم قضايانا الكبرى، والتعاطف القلبي والوجداني مع همومنا الرئيسية والفرعية، والسعي المخلص للتعاون مع العرب حاضراً ومستقبلاً .

لذلك فقد رأيت ان اسجل هنا للقارئ العربي من المحيط إلى الخليج بعض الخواطر التي فجرتها أو أوحت بها مشاركتي في مؤتمرين كبيرين في أسبانيا خلال النصف الثاني من يوليو ١٩٩١؛ أحدهما عقد في مدينة الاسكوريال قرب مدريد؛ والثاني في مدينة الماريا على شاطئ البحر المتوسط في جنوب أسبانيا والذي ما يزال يطلق عليه إلى يومنا هذا اسم " اندلسيا" أو الأندلس. وقد شارك في اللقاءين عدد من السياسيين والمفكرين العرب والاسبان والأوربيين. وكان بينهم بعض الوزراء السابقين والحاليين من هذه البلدان.

كان اللقاء الأول برئاسة السنيور فرناندو موران، وزير خارجية أسبانيا السابق، حول الأمن والتعاون بين بلدان البحر المتوسط. أما اللقاء الثاني فقد كان بعنوان "الاسلام يتجدد" .

مـازال دمـى عربـيا

وقبل تسجيل خواطر أوحى بها المؤتمران المذكوران، لابد أن ابدأ بخاطر أوحى لى به مشاجرة فى أحد شوارع مدريد، وربما يفسر ولو جزئيًا ذلك الرباط الخاص بين العرب والأسبان المعاصرين .

ففى ظهيرة يوم شديد الحرارة فى مدريد رأيت سائقين توقفًا فى منتصف الطريق يتبادلأن كلاما غاضبا باللغة الأسبانية. فنظرت إليهما بابتسامة خفيفة لاحظتها المرافقة الاسبانية. كانت ابتسامتى بسبب المشهد الذى لا يختلف كثيراً عن نظيره فى شوارع القاهرة بين سائقى السيارات وخاصة فى ساعات الاكتظاظ خلال شهور الصيف. وبادرتنى المرافقة الأسبانية بعبارة "لابد انك فهمت ما يقوله السائقان فى شجارهما اللفظى الحاد". فقلت لها الحقيقة أننى لم أفهم ما يقولان، ولكن المشهد ليس غريبًا على، فهو يتكرر يوميًا فى شوارعنا، وبنفس الغضب والحدة، ولكن لحسن الحظ يتوقف عادة عند حدود الألفاظ .

فقالت المرافقة الأسبانية : "لقد رأيت الابتسامة على وجهك فأعتقدت أنك قمت بتخمين ما يقولان .. خاصة وأنهما تبادلا كلمة عربى، فقطبت جبينى وسألتها باهتمام وماذا يقولان عن العرب؟ ولسان حالى متوجس من سماع شيئ مهين قالت المترجمة الأسبانية ؛ أن أحدهما كان يصيح فى الآخر"أن دمه ما يزال عربيًا"، فبادرة الآخر بقوله "وأنا أيضا ما يزال دمى عربيًا". وسألتها عما يعنى ذلك بالضبط فى سياق مشاجرة فى الطريق؟ وكانت إجابتها أنه بين الكثير من الأسبان، وخاصة الوافدين من الارياف والأقاليم، هناك اعتزاز كبير بأنهم ينحدرون من أصول عربية ؛ وأن هذا الادعاء ينطوى على الاعتزاز بالكرامة والشجاعة وعدم التفرط فى الحقوق أو قبول الضيم أو الإهانة، وينطوى على التهديد بأنه من اجل الحق أو الكرامة مستعد للمواجهة أو الثأر إلى آخر المدى.

سعدت للحظة بهذا التفسير .. ولكنها كانت سعادة لحظة قصيرة عابرة وقلت لنفس آه لو علم هؤلاء الأسبان البسطاء كم قليل أو منعدم هذا "الدم العربى" فى عرب العقد الأخير من القرن العشرين.

محاكمة السفير الإسرائيلى

كان من بين من شاركوا فى ندوة أمن البحر المتوسط السفير الإسرائيلى فى إسبانيا واسمه شولومو بن آمى وهو إسرائيلى من أصل عربى مغربى. وكان قد تعلم وأجاد اللغة الإسبانية كأحد أبنائها قبل أن يهاجر من المغرب مع أسرته إلى إسرائيل. وليس الرجل مجيداً فقط للغة الإسبانية وإنما أيضًا هو ضليع فى التاريخ الإسبانى الوسيط والحديث، بل ويعتبر حجة فى هذا التاريخ. وقد كتب عدة كتب بالإسبانية عن الحرب الأهلية الإسبانية التى وقعت فى أواخر الثلاثينات بين القوى الديموقراطية الجمهورية والقوى الفاشية المحافظة بقيادة الجنرال فرانكو.

ورغم أن الندوة خصصت أكبر عدد من الجلسات للقضية الفلسطينية والصراع العربى - الإسرائيلى، إلا أن الجلسة التى تحدث فيها السفير الإسرائيلى، ونقيب المحامين الفلسطينيين فى غزة الأستاذ فريج أبو ميدان، كانت هى الأكثر ازدحامًا وإثارة . وتحدث السفير الإسرائيلى ببلاغة وتدفق متناهين وعرض القضية من وجهة النظر الإسرائيلية عرضًا فى غاية الجاذبية والاقناع أما المحامى الفلسطينى فقد تحدث عن تجربة أو محنة الفلسطينيين تحت الاحتلال، بلا حذلقة أو تلاعب بالتاريخ أو الألفاظ. واختتم حديثه بذكر مفارق إنسانية صارخة . وهى أنه لكى يعود إلى بيته ووطنه فى غزة يحتاج إلى تأشيرة دخول خاصة على وثيقة السفر التى يحملها، والتى تقول أمام خانة الجنسية أنه "بلا وطن"، بينما السيد السفير الذى ولد وعاش وتمتع بجنسية بلده المغرب، استطاع أن يحصل على جنسية ثانية ووطن ثان بمجرد أن وطأت قدميه "أرض إسرائيل". وطلب المحامى الفلسطينى من رئيس الجلسة وهو السنيور فرناندو موران وزير خارجية إسبانيا السابق أن يطلع على الوثيقة ويترجم محتواها للحضور .. وفعل الرجل ذلك وهو فى شدة التأثر التى لم يملك معها حبس دمعة لاحظها كل الحاضرين .

ومنذ هذه اللحظة وإلى نهاية الجلسة قام متحدث إسبانى بعد الآخر يهاجمون الممارسات الإسرائيلية الصارخة فى حق الشعب الفلسطينى .. وكان السفير يرد بكل ما أوتى من بلاغة .. لم تقنع الكثير من الحاضرين .. لقد تحولت الجلسة إلى محاكمة

دامغة للسفير الإسرائيلى المغربى الأصل ولإسرائيل .. وفقد الرجل الاتزان والهدوء والرصانة التى بدأ بها .. ولوح بشكل غير مباشر إلى أن هناك فى إسبانيا نزعات متأصلة من قديم "بمعاداة السامية". وعند هذه النقطة ثار "الدم العربى" فى بعض الإسبان الحاضرين بما معناه أنهم لا يقبلون هذا "الابتزاز الإسرائيلى اليهودى" الذى قد يصلح فى أمريكا أو غيرها من بلدان أوربا.. وكان واضحًا أن السفير قد خسر الجولة بجدارة ودار بذهنى خاطر ملح حول الطريقة التى نعرض بهاقضايانا الكبرى فى الخارج. لماذا نرسل أحيانا سفراء بلهاء أو جهلاء لا يعرفون كيف يتخاطبون مع الرأى العام فى البلدان التى يخدمون فيها؟ ولماذا يتحدثون باسم قضايانا من لا يجيدون أى لغة اجنبية أو حتى العربية، وأهم من ذلك لا يجيدون أو حتى يعرفون لغة العصر؟

(٤) نظرة أوربا إلى النكبة العربية

فى ندوة "الأمن والتعاون فى البحر المتوسط"، التى أدارها السنيور فرناندو موران وزير خارجية اسبانيا السابق (١٥-١٩٩١/٧/٢٠) سيطرت مشكلات العرب على أجواء الندوة. فرغم ان مشكلات قبرص ويوغسلافيا وألبانيا والبيئة فى حوض البحر المتوسط نفسه كانت مدرجة فى برنامج الندوة، إلا ان الذى حظى بمعظم الاهتمام كانت المشكلات العربية - وفى مقدمتها مشكلة الصراع الإسرائيلى، والمسألة اللبنانية، والحركات الإسلامية . وقد تحدثنا فى حلقة سابقة عن خصوصية الاهتمام الإسبانى بالمنطقة العربية. فهو إلى جانب المصالح العامة الحاضرة والمرتقبة لإسبانيا مع الوطن العربى، وخاصة المغرب الكبير، وهى أمور تشترك فيها مع إسبانيا كل دول أوربا المطلة على البحر المتوسط - فرنسا وإيطاليا واليونان - إلا أن المراقب يلمس فى الاهتمام الإسبانى ما هو أكثر بكثير من المصالح، إنه اهتمام مشاعر وجدانية عميقة نسجتها خيوط التاريخ واختلاط الدماء والثقافة واللغة العربية بدماء وثقافة ولغة الإسبان المعاصرين. بل ومن المفارقات الغريبة هو أنه بقدر ما يشعر بعض العرب فى هذه الأيام بالرغبة من التنصل من عروبتهم ، بقدر ما يفتخر كثير من الإسبان بأنهم ما يزالون يحملون فى عروقهم الدماء العربية ومن هنا كانت ندوة الأمن والتعاون فى البحر المتوسط بالنسبة لى وللمشاركين العرب الآخرين أكثر من مجرد ندوة تثار فيها

قضايا معاصرة، ويدلي فيها كل بدلوه، ثم يمضي. لقد كانت الندوة وبحق مصدراً لإثارة الشجون والخواطر العربية في الحاضر على أرض كانت عربية في الماضي، وهي أرض الأندلس.

وكالعادة في مثل هذه المناسبات تكون المناقشات والمداولات خارج قاعة الاجتماع الرسمية بنفس الغنى والثراء الذى تكون عليه في داخل القاعة ، بل وتكون أكثر حرية وانطلاقا. وكان وجود عدد من كبار الرسميين وصناع القرار السابقين والحاليين مدعاة لهذا الثراء والانطلاق في الأحاديث الجانبية على موائد الطعام، أو أثناء التريض في المساء في الحدائق الواسعة حول الفندق الذى أقام فيه المشاركون في هذه المناسبات التي تسقط فيها الرسميات واقنعة المناصب يكتشف الناس بعضهم بعضا ، وتظهر الأبعاد الإنسانية الحقيقية بشخصياتهم وهمومهم .

أزمة الخليج والنقد الذاتى

لم تكن أزمة الخليج مدرجة بشكل صريح ضمن جدول أعمال ندوة "الأمن، في حوض البحر المتوسط". ولكن غيوم وتداعيات هذه الأزمة فرضت نفسها في المداولات داخل وخارج أروقة الندوة . واتيح للعرب المشاركين من اقطار وقفت من هذه الأزمة مواقف متباينة أن يتكاشفوا ويتصارحوا بشأن هذه المواقف، خاصة وأن ما يقرب من عام كامل قد مر عليها.

ولم يحاول أحد أن يبدد موقفه أو يدين مواقف الآخرين من الأزمة. بل كان هناك احساس عام بأن جميع العرب، شعوبًا واقطاراً، قد خسروا ماديًا ومعنويًا، خسارة فادحة من جراء هذه الأزمة، وكان هناك اجماع على ثلاثة أشياء على الأقل الشيئ الأول هو ان غياب الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار كان هو المسئول الرئيسي عن بداية الأزمة ثم تفاقمها إلى أن انفجرت بالشكل المأسوي الذى انفجرت به في حرب الخليج، والتي تدمر من جرائها قطران عربيان ماديًا، وتدمرت من جرائها كل الأقطار العربية نفسيًا ومعنويًا. فالانقسام العربي الذى حدث في تلك الأزمة كان حول غزو الكويت، وهو قرار اتخذه حاكم مطلق دون أن يستشير أحداً من شعبه أو كان انقسامًا حول دعوة قوات أجنبية لمواجهة هذا الغزو، وهو بدوره قرار اتخذته حكومات عربية دون استشارة أو تفويض من شعوبها في ذلك.

والشيئ الثانى الذى أجمع المشاركون العرب عليه هو أن إسرائيل والولايات المتحدة هما الكاسبان الاعظمان من أزمة الخليج، وأن العراق والكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية هم الخاسرون الأعظم من الأزمة.

والشيئ الثالث الذى أجمع عليه المشاركون العرب هو أن المثقفين العرب لم يقوموا بدورهم عى الوجه المطلوب خلال الأزمة. ولأن من شارك فى هذا التقييم والوصول إلى هذه الخلاصة هم أنفسهم من كبار المثقفين العرب، فقدكان ذلك بمثابة نقد ذاتى أمين. وكان مما قيل فى هذا الصدد هو أن كثير من المثقفين تركوا السياسيين والشارع العربى يقودهم، بدلاً من أن يقودوا هم الشارع العربى، حتى فى مواجهة السياسيين، لقد كان ينبغى أن يكون دورهم نقديًا تنويريًا تبصيريًا، بما حدث وما يمكن أن يحدث من جراء غزو الكويت وتدويل الأزمة، وحتمية العمل العسكرى ولكن معظم المثقفين العرب لم يفعل ذلك .

والغريب ان هذا النقد الذاتى بين هذه النخبة من المثقفين والسياسيين العرب تم فى إسبانيا، على أرض غير عربية. وقد لاحظ أحدنا ذلك وتساءل عن امكانية مثل هذه المصارحة والنقد الذاتى داخل كل قطر عربى، أو بين ممثلين لكل الأطراف العربية على أى أرض عربية فى الوقت الحالى؟ ونظر الجميع لبعضهم نظرة موحية بإجابة سالبة .

حقوق الإنسان العربى وحقوق الحيوان الأوربى

من المسئولين العرب الذين شاركوا فى ندوة " الأمن والتعاون فى حوض البحر المتوسط" الوزير الجزائرى الحالى الأستاذ على هارون . وهو عضو فى الحكومة الجزائرية الجديدة التى تشكلت برئاسة سيد احمد غزإلى. والذى جعل مشاركة الأستاذ على هارون فى الندوة حدثًا متميزاً هو أنه، أولاً، يشغل منصبًا سياسيًا مستحدثًا فى الجزائر ، بل وفى كل الوطن العربى، وهو منصب وزير حقوق الإنسان؛ وثانيًا، لأن أحداث المواجهة العنيفة بين الحركات الإسلامية والحكومة الجزائرية كانت ماتزال ملئ الاسماع والابصار، وكان الجميع يترقبون تأثير ذلك على مستقبل التحول الديموقراطى فى الجزائر .

وقد نزل حديث الأستاذ على هارون برداً وسلامًا على المشاركين فى الندوة. وكان ذلك لا لأنه أعطى صورة وردية مغلوطة عما يحدث فى الجزائر ولكن لأنه كان صريحًا أمينًا فى عرضه لتفاصيل ما يحدث فى الجزائر. فقد نقد الرجل ممارسات الحزب الحاكم، حزب جبهة التحرير، منذ الاستقلال (١٩٦٢) وإلى قيام المظاهرات الاحتجاجية العارمة فى أكتوبر ١٩٨٨. وفى نفس الوقت قدم نقداً موضوعيًا لممارسات حزب جبهة الانقاذ الإسلامية التى يقودها الشيخ عباس مدنى، ونائبه على بلحاج، وأوضح الرجل أن مهمة وزارته اليافعة أثناء تلك المواجهة العنيفة بين الدولة وجبهة الانقاذ كان هو التأكد من سلامة الإجراءات القانونية التى تحافظ على حقوق المواطنين. فالذين تم القبض عليهم هم أولئك الذين حامت حولهم شبهة خرق قوانين البلاد، بما فى ذلك حمل السلاح بلا ترخيص، والتحريض على استخدام العنف. ورغم نزول الجيش إلى الشوارع، والقبض على الشيخ عباس مدنى وغيره من عناصر جبهة الانقاذ، إلا أنه لم يتم مثلا صدور أمر بحل حزب هذه الجبهة، أو تعذيب من قبض عليهم كما أعلن الوزير الجزائرى أن المقبوض عليهم سيقدمون إلى محكمة عادية، وأن الجيش سينسحب من الشوارع ويعود إلى ثكناته فى غضون ساعات من حديثه إلى الندوة، وذلك بعد أن استتب الأمن والنظام. وبالفعل حدث ذلك فى صباح إليوم التالى لحديث الوزير، وأثناء وجوده معنافى الندوة بإسبانيا.

غير ذلك أعلن الوزير الجزائرى لحقوق الإنسان، أن خرق هذه الحقوق بالنسبة للمواطنين لم يعد مصدره الوحيد هو السلطة التنفيذية فى بلداننا العربية. ولكن يأتى هذا الخرق والأنتهاك أيضًا من جانب جماعات ومنظمات غير حكومية - مثل الأحزاب والحركات السياسية. وضرب لذلك أمثلة عدة فى الجزائر نفسها، كان المصدر الأول لانتهاك حقوق الإنسان فيها هو حزب جبهة الانقاذ الإسلامية. فتحت ستار الدين قامت الجبهة بمهاجمة المواطنين بدعوى أنهم يسلكون سلوكًا "غير إسلامى" ، وحرموا كثيراً من الألعاب والهوايات الترويحية (مثل الدمينو والشطرنج)، وكانوا يطالبون أى رجل وامرأة فى رفقة بعضهما البعض بابراز ما يدل على أنهما أقرباء من الدرجة الأولى أو متزوجان، وما إلى ذلك.

وأشار الوزير الجزائرى أن المهمة الرئيسية لوزارته هى تقوية الوعى بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان لدى المواطنين عامة، ولدى الدارسين فى الكليات العسكرية والشرطية، والعاملين فى الأجهزة التنفيذية للدولة؛ وتدعيم المؤسسات الحكومية والأهلية التى يمكن أن تكون عونًا ورقيبًا على احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان فى الجزائر.

وعبر القاعة التى عقدت فيها ندوة "الأمن والتعاون فى حوض البحر المتوسط"، كانت هناك ندوة أخرى تحت اشراف الملكة ستفانى ملكة إسبانيا، بعنوان "حقوق الحيوان الأوروبى؛ لم استطع مقاومة الاغراء الشديد فى التسلل إلى هذه الندوة الأخرى، وخاصة بعد حديث وزير حقوق الإنسان فى الجزائر. وأول ما لفت انتباهى فى محاولة التسلل هذه هو سهولة دخول القاعة رغم وجود ملكة إسبانيا فى داخلها، فلا حراسة مشددة ولا حواجز، ولا حتى طلب أحد رؤية بطاقة الدعوة أو بطاقة الهوية. ولكن الأكثر مدعاة للإثارة هو ما استمعت إليه داخل القاعة. حيث قامت سيدة إنجليزية، عرفت فيما بعد أن اسمها فيكى مور، تطالب بإلغاء رياضة "مصارعة الشيران" فى إسبانيا، احترامًا لحقوق الشيران فى حياة كريمة كبقية الحيوانات، ومما قالته وسط تصفيق نصف القاعة واحتجاج النصف الآخر، أنه إذا كان لإسبانيا أن تثبت جدارتها بعضوية الجماعة الأوربية حقا، فإن عليها أن تؤكد احترامًا لحقوق الحيوان أسوة ببقية الأوروبيين المتحضرين". والأهم من ذلك أن الملكة ستيفانى كانت من بين المصفقين للسيدة فيكى كنج، رغم أنها بذلك كانت تخاطر باستعداء قطاع كبير من شعبها الذى يعتبر مصارعة الشيران الرياضة الوطنية الإسبانية الأولى. وكان بجانبى من المتسليين العرب إلى ندوة حقوق الحيوان فى أوربا، نقيب المحامين الفلسطينيين فى قطاع غزة السيد/فريح ابو ميدان والمفكر اللبنانى معن بشور. ونظرنا إلى بعضنا البعض، ولسان حالنا يردد نفس الخواطر والحسرات .. متى يحصل الإنسان العربى فى بلاده على نفس الاهتمام بحقوقه فى حياة أو حتى معاملة كريمة مثلما يحصل عليه الحيوان الأوربى؟ وكم من ملوكنا أو رؤسائنا أو زوجاتهم من ملكات أو سيدات أوليات أظهرن نفس الاهتمام العلنى بحقوق الإنسان العربى؟

وجه لبنان المستقبل

من الشخصيات العربية المرموقة التى شاركت فى ندوة "الأمن والتعاون فى حوض البحر المتوسط" كان الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان السابق، وربما يكون ظهور هذا الرجل على المسرح اللبنانى والمسرح السياسى العربى هو الإيجابية الوحيدة فى مأساة الحرب الأهلية اللبنانية التى دامت ستة عشر عامًا .

لقد أتى هذا الرجل إلى السلطة فى لبنان، كما قال بنفسه للمشاركين فى الندوة، بمحض الصدفة. فهو لم يكن سياسيًا محترفًا، ولم يكن حتى نائبًا فى البرلمان، وليس من أبناء الأسرة الكبيرة التى احتكرت رئاسة الوزارات أو رئاسة الجهورية فى لبنان منذ الاستقلال (١٩٤٣) ورغم ذلك فإنه حينما تقلد أول منصب سياسى عام (١٩٧٦)، بعد عام من انفجار الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥)، لم يكن هذا المنصب هو منصب «وزير» وإنما «رئيس وزراء» لا لشئ إلا لأنه كان صديقًا لرئيس الجمهورية فى ذلك الوقت الرئيس سليمان فرنجية رفض كثير من السياسيين ألسنة التعاون معه فى تلك الظروف. ولم يتوقع الكثيرون للدكتور سليم الحص البقاء فى حلبة السياسة طويلاً، ناهيك عن إحراز أى نجاح. ولكن الرجل بعلمه ودماثة خلقه وسعة أفقه ونزاهته، استطاع فى غضون شهور قليلة أن يفرض احترامه على الجميع فى ظروف قاسية لم يكن لأى شخصية سياسية فيها أى احترام وقد فعل سليم الحص ذلك دون أن يكون له حزب سياسى يستند إليه، أو تنظيم مسلح (ميليشيا) يحتمى وراءها أو يساوم بها فى لعبة الكر والفر والتوازنات فى رمال لبنان المتحركة .

كان مما قاله سليم الحص للمشاركين فى الندوة أنه لم يخالجه أى خوف أبداً طوال سنوات الحرب الأهلية على اللبنانيين كأفراد .. ولكن كل خوفه كان على لبنان الوطن والكيان والمعنى. فاللبنانيون كأفراد من أذكى واقدر شعوب .. لذلك لم يشك فى قدرتهم على الاستمرار، بل والاذدهار كأفراد داخل أو خارج البلاد.. ولكنه كان يدرك منذ البداية أن لبنان الوطن والدولة والمجتمع التعددى الحر هو المستهدف من أعداء لبنان وأعداء الأمة العربية، بما فى ذلك بعض ملوك الطوائف اللبنانية من مسيحيين ومسلمين، لذلك كان كل همه أثناء رئاساته المتعددة لمجلس الوزراء

اللبنانى هو الابقاء على معنى الوطن والكيان والمجتمع اللبنانى حتى مع ضعف الدولة واستباحة اراضيها وسيادتها من أطراف عديدة. وقال الرجل فى تواضع جم أنه يشعر ببعض الرضا للاسهام فى تحقيق هذا الهدف المتواضع.

إن لبنان يعود ببطء وتدريجيًا إلى حياة طبيعية .. وكما قالم سليم الحص أن اللبنانيين جميعًا يدركون الآن، على اختلاف طوائفهم، إلا انه لا خيار امامهم للبقاء حتى كأفراد إلا بالتعايش والاحترام المتبادل .. وهذه هى بداية الاستقرار .. ومع الاستقرار فى لبنان لابد أن يأتى الازدهار. فتلك هى معادلة لبنان الصعبة الواعدة : الاحترام المتبادل للحقوق، الاستقرار، الازدهار.

(٥) هواجس أوربية تجاه مشكلات عربية

مر المجتمع الإسبانى بعدة مراحل فى موقفه من العرب والمسلمين لمدة عدة قرون بعد سقوط آخر الممالك العربية فى غرناطة عام ١٤٩٢، ظلت الأيديولوجية الكنسية المهيمنة تغزى الكراهية والازدراء لكل ما هو عربى وإسلامى، وتحاول أن تمحو أى تأثيرات للعرب على الثقافة الإسبانية. واعتبرت كتب التاريخ الإسبانية فترة الحكم العربى الإسلامى كفترة احتلال وهيمنة أجنبية بغيضة. ولكن بدءًا من القرن التاسع عشر بدأت مرحلة مراجعة للتاريخ الإسبانى على يدقلة من المستشرقين الاسبان، حاولوا فيها على استحياء رد الاعتبار للدور العربى فى صياغة الثقافة والمجتمع فى إسبانيا. وظلت هذه الحركة تنمو بالتدريج إلى أن دهمت الصراعات الداخلية إسبانيا ووصلت إلى قمتها فى الحرب الأهلية الإسبانية فى أواخر الثلاثينيات من هذا القرن. واستعانت القوى الفاشية فى تلك الحرب بالكنيسة الكاثوليكية ضد القوى الجمهورية الديموقراطية، وانتصرت عليها، وأسست نظاما فاشيًا حاكمًا بقيادة الجنرال فرانكو ظل يهيمن على مقاليد السياسة والثقافة لحوالى أربعين عامًا متصلة وخلال عقود الاضطراب الداخلى والحكم الفاشى، انكفأت إسبانيا على شئونها الداخلية. وتباطأت حركة الاستشراق الإسبانية، وإن لم تتوقف تمامًا. وبعد انتهاء حكم فرانكو وبداية التحول الديموقراطى فى السبعينات، دب النشاط بوتيرة أسرع فى حركة الاستشراف الإسبانية ورد الاعتبار للدور العربى فى التاريخ والثقافة الإسبانيتين من جديد. وحمل لواء هذه الحركة فى العشرين سنة الأخيرة أستاذ إسبانى مقتدر هو الدكتور بدرو مارتنيز مونتاليز، والذى شغل فى وقت من الأوقات منصب رئيس جامعة مدريد. والرجل يعرف العرب وتاريخهم وثقافتهم قديمًا وحديثًا، ويتحدث اللغة العربية بطلاقة منقطعة النظير. وقد حرص هذا الأستاذ الكبير على تنشئة جيل جديد من المتخصصين فى الشئون العربية عمومًا باستخدام منهجيات جديدة تتجاوز تلك التى أخذ بها المستشرقون التقليديون.

السلام يتجدد

وضمن هذا التوجه نظم الأستاذ بدرو مارتينز مونتاليز وأحد تليمذاته المقتدرات

الدكتورة كارمن رويز برافو ندوة فى مدينة المرية فى اقليم الأندلس، بعنوان "الحضور المتجدد للإسلام فى العالم المعاصر". وشارك فى الندوة عدد من كبار المفكرين العرب والاسبان المهتمين بحركات الأحياء الإسلامية، سلبًا وأيجابًا. وكان هناك تركيز خاص على هذه الحركات فى مصر والجزائر وتونس والسودان والأردن؛ وعلى موقف هذه الحركات من قضايا الديموقراطية والحريات الأساسية وحقوق المرأة والموقف من الغرب. ودعى للحديث فى الندوة بعض المتوجسين العرب والإسبان من نمو هذه الحركات الإسلامية. فكانت كل وجهات النظر حول الموضوع ممثلة بشكل منصف، ودار حوار موضوعى متحضر بينهما على أرض الأندلس بصورة يندر مثلها داخل البلدان العربية والإسلامية. وأبدى الجمهور الإسبانى، ومعظمه من الشباب؛ اهتمامًا فائقا بكل موضوعات الحوار. وكان من أهم ما أسفرت عنه المناقشات ما يلى:

إن ظاهرة الإحياء الإسلامى المعاصرة هى من التعقيد والتنوع بحيث يصعب اصدار تعميمات عنها تصدق على كل البلدان العربية - الإسلامية . ومع ذلك فهناك قواسم عامة مشتركة بينها جميعًا.

من ذلك ان معظم المنخرطين فى صفوفها هم من الشباب فى المدن الكبرى، الذين حازوا على قسط معقول من التعليم النظامى، ومع ذلك فهم عاطلون عن العمل، أو يعملون بأجور هزيلة لا تكفى لاشباع حاجاتهم الأساسية المشروعة - من مسكن وملبس ومأكل وزواج. ومن ثم فهم يمثلون قطاعًا مهمشًا فى الحياة العامة، وتتملكه احباطات شديدة .

إن الحركات الاحيائية الاسلامية ، للاسباب المذكورة اعلاه، تنحو إلى ان تصبح حركات احتجاجية سياسية موجهة ضد السلطة القائمة فى بلدانها من ناحية، وضد القوى الاجنبية التى تصادق أو تهيمن على النخبة الحاكمة من ناحية اخرى .

إن بداية أى حركة احيائية إسلامية احتجاجية تنزع إلى المواجهة العنيفة مع السلطة القائمة، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة قد سيطرت على الحكم لسنوات طويلة، وتراكمت أخطاؤها، وتقلصت انجازاتها. ومن هنا تفسير الصدام الدموى الأخير فى الجزائر بين جبهة الإنقاذ الإسلامية والنظام الحاكم بقيادة جبهة التحرير التى تتولى السلطة منذ الاستقلال عام ١٩٦٢. وقبيل ذلك بقليل بين حزب النهضة الإسلامى

في تونس والنظام الحاكم الذى يسيطر على السلطة منذ استقلال تونس فى أواخر الخمسينات .

ومع ذلك لاحظ عدد من المشاركين أن الحركات الاحيائية الإسلامية تتعلم بعد فترة من المواجهات العنيفة، أن الأفضل والأسلم لها هو أن تناضل من أجل أهدافها بشكل ديموقراطى سلمى، دون ادعاء بأنها وحدها صاحبة الشرعية والحق المطلق فى الحكم. واستشهد من ابدوا هذه الملاحظة بتطور حركة الأخوان المسلمين فى مصر، وهى اقدم وارسخ ، بل وهى الأم الشرعية، لمعظم حركات الاحياء الإسلامى فى الوطن العربى. ومما قيل فى هذا الصدد هو أن الإخوان المسلمين قد مروا بمرحلة مواجهات عنيفة مع السلطة فى مصر الملكية خلال الأربعينات، ومع السلطة فى مصر الناصرية خلال الخمسينيات والستينيات. ولكن الأخوان المسلمين فى السبعينيات والثمانينيات وإلى الآن ينحون نحواً سلمياً ديموقراطياً واضحًا. ولم يتم أدانتهم فى أى حوادث عنف سياسى لأكثر من عشرين عامًا. وأن هناك ما يدل على الحركة الإسلامية فى الأردن قد أخذت نفس المنحى، وخاضت الانتخابات النيابية (١٩٨٩) بجدارة واقتدار وحصلت على أكثر من ثلث مقاعد البرلمان.

لذلك فإن هناك املاً كبيراً فى أن تتحول الحركات الإسلامية الاحيائية فى بقية البلدان العربية إلى النهج السلمى الديموقراطى. وأن هذا التحول سيتوقف على مدى جدية الأنظمة الحاكمة العربية فى السماح لتحول ديموقراطى أوسع بأن يأخذ مجراه فى مجتمعاتهم .

ثلاثة هموم أوربية تجاه العرب

كان من الواضح لهذا الكاتب بعد مشاركته فى ندوتين بإسبانيا خلال شهر يوليو ١٩٩١، أن هناك ثلاثة هموم أوربية أساسية تجاه العالم العربى فى الوقت الراهن ولعدة سنوات فى المستقبل. وما ذكرناه فى الفقرات السابقة حول الحركات الاحتجاجية الإسلامية، يمثل أول هذه الهموم. فالأوربيون المعاصرون لا يفهمون لماذا تبدو هذه الحركات معادية للغرب بشكل سافر وصاخب. ولا تجدى كثيراً محاولات تفسير الارث التاريخى الاستعمارى الغربى فى الذاكرة الجماعية للعرب والمسلمين المعاصرين فهم يقرون، بل ويدين معظم الأوربيين، هذا الارث الاستعمارى البغيض. ولكنهم

يعجبون من استمرار مشاعر العداء نحوهم بعد أربعين أو ثلاثين سنة من رحيل الاستعمارعن البلدان العربية. ولا يستوعب الأوربى المعاصر كيف يظل العرب اسيرون لحقبة ماضية بهذا العنفوان، وبشكل يصرفهم عن تدبر الحاضر والتخطيط للمستقبل.

وحين يذكر بعضنا لهم أن الإرث الاستعمارى بالنسبة للعرب المعاصرين ما يزال حيا ومجسما فى واقعهم إليومى المعاش من خلال إسرائيل، التى ينظر لها العرب كامتداد عدوانى مستمر للغرب، يردون على ذلك بأن العرب مسئولون عن هذه المشكلة بقدر مسئولية الآخرين. فهم لا يحاربون ولا يتفاوضون. وبين رفض الحرب والمفاوضة يضيعون الزمن ويهدرون الموارد. وبالنسبة للعقلية الغربية التجريبية والبرجماتية أن إمعان العرب فى هذا السلوك السياسى يتصف بالجمود أو العدمية. وأهم من ذلك يقول الأوربيون أنهم فى الوقت الحاضر يؤيدون كل الحقوق الفلسطينية المشروعة، وأن الذى يتلكأ حاليا فهما إسرائيل والولايات المتحدة. وعلى العرب أن يكفوا عن وضع جميع الأوربيين فى سلة واحدة مع إسرائيل أو حتى مع الولايات المتحدة. ويلمح الأوربيون إلى أنه حتى قوة عظمى مثل الاتحاد السوفيتى حينما عجزت عن حل صراعها مع أمريكا بالقوة، فإنها توقفت عن "المواجهة" وأخذت "بالمفاوضة"، وباشرت بأحداث التغيرات الداخلية لاصلاح نظامها الاجتماعى- السياسى- الاقتصادى. فهل العرب أقوى أو أفضل أو أذكى من الاتحاد السوفييتى؟.

ولكن إلى جانب الهم الأوربى بالحركات الإسلامية المعادية لهم، فقدكان هناك هما ثانيًا لا يقل الحاحًا، وإن كانوا أقل صراحة فى التعبير عنه، وهو الهم السكانى الديموجرافى. ويتلخص هذا الهم فى أن سكان الأقطار العربية القريبة منهم على الشاطئ الآخر للبحر الأبيض المتوسط يتزايدون بمعدلات تفوق المعدلات الأوربية ثلاث مرات تقريبًا. وأن جزءاً متزايداً من هذا النمو السكانى العربى يتدفق على أوربا

الغربية بطرق مشروعة أو غير مشروعة، وأن عدد العرب والمسلمين هناك قد تجاوز ثلاثين مليونا - أى ما يقرب من عشرة بالمائة من جملة سكان دول الجماعة الأوربية وأنه حتى إذا نجحت هذه الأخيرة فى سدكل قنوات الهجرة، وهو أمر مشكوك فيه ، فإن العرب والمسلمين الموجودين بالفعل يتزايدون فى داخل أوروبا بمعدلات نمو طبيعية تفوق معدلات بقية المواطنين الأوروبيين بمرتين على الأقل. وهذا يعنى أن نسبة العرب والمسلمين ستتضاعف خلال العشرين سنة القادمة لتصل إلى عشرين بالمائة من جملة سكان بلدان الجماعة الأوربية. ويمثل ذلك لهذه البلدان مشكلات ثقافية وحضارية وسياسية وعرقية شتى. والأوربيون غير مجمعين فى الوقت الحاضر على صيغة مثلى أو فعالة للتعامل مع هذه المشكلات بطريقة لا تخل بالتقاليد الليبرالية الديموقراطية، وبشكل يؤدى إلى وقف واحتواء النزعات العنصرية المتنامية فى بلدانهم، وخاصة فى فرنسا وبريطانيا.

وكانت وجهة نظرنا نحن العرب فى ذلك هو أن الصيغة المثلى فى الأمد المتوسط والطويل للتعامل مع هذا "الخطر السكانى" العربى الإسلامى هو بمساعدة العالم العربى على تنمية اقتصادية - اجتماعية - سياسية شاملة .

الهم الرئيسى الثالث لدى الأوربيين تجاه العرب هو امكانية ظهور صدام حسين آخر، يكون أقل غباء وأكثر دهاء وقوة .. وهم يدركون أن مثل هذا الاحتمال ليس بعيداً، إن لم يكن فى السنوات العشر التالية، ففى مطلع القرن الحادى والعشرين. ولأن الأوربيين هم الذين سيضارون أكثر من غيرهم بمثل هذا الاحتمال، ولأنهم يخططون للعشرين سنة القادمة من الآن، فإن هذا الهاجس يلح عليهم كما لوكان سيتحقق غداً، ويشعر المرء أن النفط وامداداته هى قضية حياة أو موت بالنسبة للأوربيين .. وأن ظهور صدام آخر (أقل غباء) يجعل القضية أقرب "للموت" منها للحياة بالنسبة للأوربيين .

ولم يحاول العرب المشاركين فى هذه اللقاءات تبديد هواجس الأوربيين فى هذا

الصدد .. بل كانوا فى الغالب يعمقون من هذه الهواجس. ومرة أخرى كان المشاركون العرب يخلصون فى حديثهم مع الأوربيين إلى أن الثالوث المضاد الذى يمكن أن يكون فعالاً فى تبديد همومهم وهواجسهم هو ثالوث حل المشكلة الفلسطينبة والديموقراطية والتنمية. وأنه بقدر ما يبادر الأوربيون فى تدعيم ذلك بقدر ما يساعدون أنفسهم فى المقام الأول، ويساعدون العرب فى المقام الثانى. وكان الإسبان هم أقرب الأوربيون لوجهة النظر العربية هذه، يليهم الأيطاليون والفرنسيون . ويبدو فى النهاية أن درجة التعاطف الأوربى تتناسب مع درجة الـدم والثقـافة التى تركها عرب سابقون فى بلدان أوروبا.

▫ الفصل الرابع ▫

زقاق التاريخ ودروس الفتنة الكبرى

١ - اللعب فى زقاق التاريخ.

٢ - وجه آخر لعاصفة الصحراء: اللعب فى زقاق المال.

٣ - النظام العربي ودروس الفتنة الكبرى.

٤ - الأوهام السبعة فى الحياة العربية .

(١) اللعب فى زقاق التاريخ

ربما كانت اكبر مآسى الامة العربية هى ان أنظمتها وقياداتها الحاكمة تعيش على هامش التاريخ الإنسانى، وتلعب أو تعبث فى أزقة هذا التاريخ. وربما كانت هذه المأساة (العبث فى أزقة التاريخ) هى "أم الكوارث" التى نعيشها فى هذه السنوات . فبينما ينطلق الجزء المتحضر من الإنسانية على الطرق الرحبة المفتوحة السريعة ، نجد نحن انفسنا اسرى زقاق مقفلة، نجرى فيها جيئة وذهابًا، ولكننا لا نغادرها . وإذا ما حاول أحد انظمتنا الحاكمة ذلك، فانه سرعان ما يضيع فى الطريق العام السريع ، أو تدهمه عجلة التاريخ فتقضى عليه أو تصيبه بعاهة مستديمة، فيعود إلى الزقاق معاقا مشوها ، أى اسوأ مما كان قبل ان يخاطر بالخروج من الزقاق . ويكون ذلك درسا أو عبرة لبقية سكان الزقاق ، فيقبعون حيث هم ، يمارسون اللعب أو العبث فى زقاقهم الإليفة، لعدة سنوات أو عقود من الزمان ، إلى ان يظهر مغامر جديد يكون قد نسى ما حدث لآخر مغامر قبله، فيحاول الخروج من الزقاق ، ويقابل نفس المصير، ورغم ان ذلك هو حالنا طوال المائتى سنة الأخيرة - منذ محمد على ومرورا بأحمد عرابى وعبد الناصر وانتهاء بصدام حسين - إلا أن اللعب أو العبث فى الزقاق ليس قدراً محتومًا. فقد نجحت شعوب غيرنا فى الافلات من حياة الزقاق ، والتمرس تدريجيا بأسلوب الحياة خارجها ، خلال العقود الخمسة الاخيرة ، أى أن هذه الأخيرة بدأت بعدنا بحوالى مائة وخمسين عامًا، ومع ذلك نجحت مغامراتها فى الحياة خارج زقاق التاريخ.

جيوش الجهل فى الظلام

ولعل ما حدث لجيوش صدام حسين المليونية فى حرب الخليج هى التجسيم الدرامى ، لنظام عربى حاكم عاش فى زقاق التاريخ ، وتمرس بطريقة حياتها، ثم خطر له ان يغامر بالخروج من الزقاق ، دون أن يدرك قواعد السير أو القيادة فى الطريق العام ، ودون أن يفهم اشارات المرور. ولأنه خرج بجيشه المليونى فى الظلام، ولأنه يجهل كل القواعد والاشارات ، ولأنه مضى عكس السير المتدفق بسرعة

متناهية ، ولأنه لم يسمع أو يستمع إلى كل آلات التنبيه والتحذير، ولم يستوعب انها كذلك، فقد كان محتما ان يصدم أو يتصادم ، وكان لابد ان تكون الصدمة أو الصدام مروعًا. وهذا فى الواقع هو ما حدث لجيوش صدام حسين المليونية. لقد كانت جيوش الجهل تسبح فى الظلام.

وكانت قيادة جيوش الجهل فى الظلام تتعامل مع الطريق العام السريع بنفس الاسلوب الذى كانت قد تعودت عليه فى الزقاق الضيق المقفول - أسلوب الصياح والابتزاز والمقامرة والبطش. وظنت هذه القيادة ان ما جربته من قبل فى الزقاق بنجاح يمكن تطبيقه فى الطريق العام السريع. فجنت على نفسها وعلى جيشها المليونى أفدح جناية. بل واندفع الاكثر تمرسا وهيمنة على الطريق العام السريع بمحاصرة الزقاق الذى خرجت منه جيوش الجهل فى الظلام، حتى لا تخرج منها مرة أخرى فى المستقبل المنظور وتربك تدفق السير فى الطريق العام السريع.

وليت قيادة جيوش الجهل استوعبت ما حدث لها. لقد عادت هذه القيادة إلى الزقاق تمارس نفس أسلوب الصياح والابتزاز والبطش بمن يخالفها أو يختلف معها.

الخروج من زقاق التاريخ

إن التعريف اللغوى "للزقاق" هو ذلك الطريق الضيق المقفل فى نهايته. وهناك طرق عدة للخروج من الزقاق. أحد هذه الطرق هو تغيير طبيعة الزقاق. وذلك بتوسيع نفس الطريق وفتح النهاية المغلقة له، بحيث يتصل بطرق أخرى، فتنساب الحركة فيه وتزداد كثافة وتنوعًا. وهذا ما يسمى فى أدبيات العلوم الاجتماعية " بالتنمية المستقلة ". فهى ترتكز على تنمية ما هو موجود بالفعل بالامكانيات الذاتية، حتى لو استغرق الامر وقتا أطول وتطلب مجهوداً أكبر. ولكن ميزته الاساسية انه يتم فى ارض إليفة ، بوسائل أليفة وفى متناول أيدى اصحابها، ولا تضحى بمعالم أساسية مادية وثقافية فى السياق الذى يعيش فيه الناس.

واحد السبل الاخرى فى الخروج من الزقاق ، هو تعلم قواعد واصول وممارسات السير فى الطريق العام السريع ، أولاً. أى قبل المخاطرة بالسير فى هذا الطريق فعلا.

ومع هذا التعلم يضمن صاحبه فرصا اكبر للامن والأمان. وأهم قواعد السير فى الطربق العام السريع للتاريخ الإنسانى فى الوقت الحاضر هو العلم والتكنولوجيا .
وكأى عملية تعليمية جادة ، فإن اكتساب العلم والتكنولوجيا هو مسألة تدربجية تراكمية، لا يمكن ان تحدث بين ليلة وضحاها . وقد تتطلب جلب معلمين وخبراء لها من خارج الزقاق ليقوموا بتعليم اهل الزقاق ، أو ارسال بعض افراد الزقاق إلى حيث يمكن ان يتعلموها ، تم يعودوا لتدريب وتعليم اهل الزقاق . ولكن حتى هنا لا يخلو الامر من بعض الحوادث . ولكنها فى الغالب لا تكون حوادث قاتلة أو مميتة . وهذا هو ما حاولنه اليابان منذ حوالى قرن وربع قرن . وهو ما حاولته بعض بلدان شرق اسيا منذ ثلاثين سنة. ورغم نجاح هذه البلدان فى الخروج من زقاق التاريخ ، الا ان مغامرة الخروج هذه لم تخلو من بعض المطبات والحوادث . ومثال ذلك الصراعات المسلحة التى خاضتها اليابان طوال النصف الأول من القرن العشرين - مع روسيا القيصرية ، ثم مع الصين، ثم مع الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية .

الديموقراطية كشرط كفاية

وما حدث لليابان فى الحرب العالمية الثانية ، وكذلك مع المانيا ، اثبت ان العلم والتكنولوجيا هى شرط ضرورى للخروج من زقاق التاريخ ، ولكنه شرط غير كاف لمواصلة السير فى الطريق الواسع السريع للتاريخ . شرط الكفاية هو الديموقراطية فاكتساب العلم والتكنولوجيا بلا ديموقراطية سياسية من شأنه أن يحول الدولة إلى قوة عسكرية غاشمة مغامرة، بلا رقيب أو حسيب. فرغم تقدم العلم والتكنولوجيا اليابانية والالمانية قبل الحرب العالمية الثانية، وهو ما اعطاهما قدرات عسكرية مذهلة، إلا أن النظام السياسى الحاكم فيهما اتسم بالفاشية المطلقة. وفى ظل الفاشية لا سبيل إلى مراجعة أو تمحيص القرارات الكبرى بواسطة المجتمع المدنى .
فتكون النهاية عادة هى استئثار حاكم فرد أو مجموعة صغيرة من حوله باتخاذ كل القرارات الكبرى. وعادة ما يندفع هذا الحاكم إلى مغامرات جامحة، تنتهى به وببلده إلى جهنم. ومرة اخرى تنفرد اقطارنا العربية هنا باستثناء غريب، وهو ان الحاكم

المطلق قد يتخذ من القرارات المنفردة ما يودى ببلده إلى التهلكة، ولكنه هو يظل "حيا يرزق فى السلطة" ، وربما إلى سنوات طويلة ، إلى أن يلحقه "الموت الطبيعى" أو " الاغتيال".

أى أنه فى وطننا العربى، دون كل البلدان الأخرى التى نكبت بالحكم المطلق، لم يفكر حاكم واحد بعد مغامرة خاسرة أن ينتحر أو يستقيل. وربما كان الاستثناء الوحيد الذى يؤكد هذه القاعدة فى تاريخنا الحديث، هو استقالة عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ .

وربما كان غياب الديموقراطية ، بما تنطوى عليه من مشاركة فى صنع القرار والمراقبة فى تنفيذه والمحاسبة على نتائجه ، هو الذى يمنع مجتمعاتنا من التعلم من تجاربها، وعدم الاستفادة من تراكم الخبرة التاريخية . ومن هنا بقاؤنا فى أزقة التاريخ . فنفس محاولة محمد على فى التعجل بالخروج من زقاق التاريخ دون ان يجيد فهم قواعد السير فى الطريق العام السريع ، نجدها تتكرر مع عبد الناصر وصدام حسين وغيرهم من الحكام العرب المعاصرين ، والذين ما يزال بعضهم يمارس السلطة إلى الان . والقاسم المشترك الاعظم بينهم إلى جانب التعجل بالسير فى الطريق العام السريع للتاريخ قبل التمكن من هذه القواعد ، هو انهم جميعا حكام مطلقين، لا يخضعون لمراقبة أو محاسبة شعوبهم .

ولغياب المشاركة والمراقبة والمحاسبة من شعوب هؤلاء الحكام فإن الذى يراقبهم ويحاسبهم ويعاقبهم فى النهاية هى القوى الكبرى المهيمنة على النظام العالمى. ولكن حتى هنا فإن العقاب غالبا ما يقع على شعوب هؤلاء الحكام اكثر من وقوعه على اشخاص الحكام انفسهم. فالذى دفع وما يزال يدفع فاتورة هزيمة ١٩٦٧ هو الشعوب العربية، والذى دفع وسيدفع فاتورة مغامرة صدام حسين الطائشة هو الشعوب العربية ، وفى مقدمتها الشعب العراقى.

والخلاصة هو انه للخروج من زقاق التاريخ الإنسانى دون أن تدهمنا النكسات والنكبات، لابد من توفر شرطين على الأقل. أولهما الأخذ بأسباب التقدم العلمى والتكنولوجى. والثانى هو توفر نظام سياسى ديموقراطى يقوم على المشاركة والمحاسبة فى صناعة القرارات الكبرى .

والواقع ان هذين الشرطين هما فى النهاية وجهان لنفس العملة . فالأخذ بأسباب التقدم العلمى والتكنولوجى ينطوى فى حد ذاته على تنمية عقول البشر. وتوفر المشاركة والمحاسبة فى اتخاذ القرار ينطوى على احترام حقوق البشر. وفقط بتنمية عقول البشر واحترام حقوقهم يكون التقدم الإنسانى الحقيقى. ويكون الخروج من الزقاق إلى الطريق الرحب السريع للإنسانية مأمونا دون أن تدهمنا عجلة التاريخ المعاصر.

(٢) وجه اخر لعاصفة الصحراء

اللعب فى زقاق المال

هناك اعتقاد بأن انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولى هو الجزء المالى المكمل لعملية عاصفة الصحراء. واصحاب هذا الرأى يذهبون الى أن كلا الحدثين هما وجهان لنفس محاولة الغرب لاعادة ترتيب اوضاع منطقة الشرق الأوسط ، فى ظل ما يسمى "بالنظام العالمى الجديد" . فكما أن الجزء العسكرى من عاصفة الصحراء كان ينطوى على ردع وتحجيم قوة عسكرية محلية، راودتها نزعات التوسع والعدوان على الجيران وعلى تحدى إرادة الكبار فى النظام العالمى ؛ فان الجزء المالى المكمل لعاصفة الصحراء ينطوى على تحجيم وردع المؤسسات المالية الشرق اوسطية، وخصوصا العربية التى لا تلعب طبقًا لقواعد الكبار فى عالم المال. وقد يبدو هذا الرأى غريبا لأول وهلة ، حيث ان المستهدف بالجزء العسكرى من عاصفة الصحراء وهو عراق صدام حسين كان "عدوا" فى نظر الغرب؛ بينما اصحاب بنك الاعتماد والتجارة الدولى هم من المعتبرين " اصدقاء" للغرب . ولكن اصحاب هذا الرأى يؤكدون أنه ليس للغرب "أصدقاء" أو "أعداء" دائمين ، وانما له فقط "مصالح" دائمة. فنفس الغرب "صادق" صدام حسين فى مرحلة سابقة (أثناء حربه مع إيران) حينما كانت مصالحه تتطلب ذلك، و"عادى" صدام حسين فى مرحلة لاحقة حينما تطلبت مصالحه ذلك؛ وهو مستعد "للتسامح" مع صدام حسين الآن، ما دام يذعن لمطالب وأوامر الغرب، ونفس الغرب الذى تسامح مع النمو الفلكى لبنك الاعتماد والتجارة الدولى حينما كان ذلك يخدم مصالحه؛ هو نفس

الغـرب الذى انقلب على البنك حـينمـا أصـبح هذا الأخـيـر لا يـخـدم هـذه المصـالـح، بل ويهددها.

الأسباب الوجيهة للهجوم

فى عاصفة الصحراء العسكرية كانت هناك أسباب علنية وجيهة للهجوم على جيوش صدام حسين. فهذه الجيوش اعتدت على بلد مستقل، واحتلت اراضيه، وانتهكت كل قواعد الشرعية الدولية. وكان السبب المعلن لعاصفة الصحراء هو مقاومة هذا العدوان وتحرير الكويت. وحول هذا السبب الوجيه المعلن، كان هناك اجماع دولى شبه كامل. ولكن إلى جانب هذا الهدف المعلن، كانت هناك اسباب حقيقية أخرى غير معلنة، وفى مقدمتها تدمير القدرات العسكرية المتضخمة للعراق أى أن صدام حسين بغبائه ورعونته واطماعه قد أعطى للغرب ذريعة مشروعة لاستخدام القوة العسكرية الأكثر تفوقًا ، لتحقيق الأهداف الأخرى غير المعلنة للغرب، وهى تدمير القدرات العسكرية والتكنولوجية المتنامية للعراق. وكانت الكارثة للعراق والكويت وللعرب أجمعين .

ويبدو أن نفس الشئ حدث فى كارثة بنك الاعتماد والتجارة الدولى. فهناك أسباب وجيهه معلنة للهجوم على هذا البنك . ولكن هناك أيضا أسباب حقيقية أخرى غير معلنة للهجوم.

سوء إدارة البنك :

من الأسباب الوجيهة المعلنة والمشروعة للهجوم على البنك هو سوء الإدارة وقد تمثل ذلك فى مخالفة قواعد البنوك المركزية للبلدان التى كان لبنك الاعتماد والتجارة الدولى فيها فروع رئيسية وفى مقدمتها بريطانيا والولايات المتحدة ومن هذه المخالفات الائتمان والاقراض بلا ضمانات، وتمويل عمليات تجارية وأنشطة غير تجارية مجهولة المقاصد أو تحيط بها الشبهات.

وقد ترتب على هذه المخالفات خسائر كبيرة، تقدر بحوالى أربع إلى خمس مليارات دولار، وتمثل أكثر من ربع أصول بنك الاعتماد والتجارة الدولى ولأن ذلك يتجاوز

هامش الخسائر المسموح به فى المعاملات المصرفية السليمة ولأنه يضر ضرراً بليغًا بمصالح المودعين من مواطنى البلدان التى يعمل فيها البنك؛ فقد استلزم الأمر تدخل البنوك المركزية وتجميد أنشطة بنك الاعتماد والتجارة الدولى. ولكن حتى هذا الحجم من الخسائر ليس أكبر الخسائر فى دنيا المال. فهناك من خسر أكثر ومع ذلك لم يتم تدميره كما حدث مع بنك الاعتماد والتجارة.

العمليات المشبوهة :

من الأسباب الوجيهة المعلنه والمشروعة الأخرى للهجوم على البنك هو شبهة قيامه بعمليات مالية مشبوهة منها التعامل مع كبار تجار المخدرات والمهربين ومنظمات المافيا حول العالم؛ وكذلك فى تمويل صفقات اسلحة سرية والتعامل مع "منظمات ارهابية". ويقال أن هناك قرائن عديدة تؤكد هذه الشبهات، وإن كانت التحقيقات القضائية فى هذا الصدد لم تحسم الأمر بعد. ومرة اخرى هناك بنوك غربية أخرى - كما سنرى - قامت بنفس الشئ ولم يتم تدميرها .

عدم انتظام وسلامة سجلات البنك :

السبب الوجيه والمشروع الثالث للهجوم على البنك هو عدم انتظام وسلامة سجلات البنك ويبدو ان ذلك كان بسبب حرص إدارة البنك (وهى فى معظمها باكستانية) على إخفاء الخسائر من ناحية ، والتستر على بعض العمليات المشبوهة من ناحية ثانية، والتدليس على بعض العملاء وإخفاء سرقات داخلية من ناحية ثالثة.

هذه الأسباب الثلاثة الوجيهة والمشروعة والمعلنة للهجوم على بنك الاعتماد والتجارة الدولى كانت تستدعى التدخل والتصحيح لمسيرة البنك ولممارساته ، وليس لتدميره. فهناك سوابق عديدة فى بلدان العالم الرأسمالى وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، لبنوك ومؤسسات مالية ارتكبت فيها مخالفات مماثلة أو اضخم من تلك التى ارتكبها بنك الاعتماد والتجارة. ومن ذلك :

فضيحة البنوك السويسرية :

وهى الفضيحة التى كشفها عضو فى البرلمان السويسرى منذ عدة سنوات وهو فزيجلر، حيث أثبت بالدلائل القاطعة ان كل البنوك السويسرية ضالعة فى عمليات

مشبوهة بل وإجرامية ، وفى مقدمتها تمويل عمليات تجار المخدرات والتهريب. ومع ذلك فقد غضت السلطات السويسرية النظر عنها ، بدعوى احترام "سرية الحسابات" كتقليد سويسرى أصيل ولكن لأن الرجل كان عضواً فى البرلمان، ولأن أدلته كانت دامغة، فلم تستطع السلطات السويسرية أن تستمر فى غض النظر، وبسبب هذا الانفضاح استقال بعض الوزراء السويسريون، وتم تعديل بعض القوانين والعديد من الممارسات المصرفية السويسريون. ولكن لم يتم تجميد أو تدمير أى بنك سويسرى نتيجة لذلك. وكان من الممكن اتخاذ نفس الإجراءات التأديبية التصحيحة مع بنك الاعتماد ، دون الحكم عليه بالاعدام. فلماذا لم يحدث هذا مع البنك العربى الكبير؟

فضيحة مؤسسات الادخار والائتمان الأمريكية :

وهى الفضيحة التى انطوت على خسائر تقدر بأكثر من مائتى مليار دولار (مقارنة بخمسة مليار دولار على الأكثر فى حالة بنك الاعتماد) ضاعت على صغار المدخرين الأمريكيين. وكان من الضالعين فى هذه الفضيحة الأكبر نيل بوش، ابن الرئيس الأمريكى جورج بوش، والذى كان يرأس أحد مؤسسات الادخار والائتمان الكبرى هذه. ومازال التحقيق مستمراً فيها ولكن لم تؤدى الفضيحة ، او هذا الحجم الهائل من الخسائر إلى تدمير مؤسسات الادخار والائتمان الامريكية. فلماذا خص الغرب بنك الاعتماد بهذه المعاملة .

الأسباب الحقيقية للهجوم

إذا كانت هناك سوابق لسوء الإدارة ولعمليات مشبوهة ولعدم انتظام السجلات فى مؤسسات مالية أخرى ، وهى اسباب وجيهة للتدخل وتصحيح المسار، دون تدمير هذه المؤسسات، فلماذا لم يحدث نفس الشيئ بالنسبة لبنك الاعتماد والتجارة الدولى؟ أو بتعبير آخر، لماذا لم يعامل هذا البنك العربى نفس معامل البنوك السويسرية او مؤسسات الادخار والائتمان الأمريكية؟ .

إن الإجابة على هذا السؤال تنطوى على كشف الأسباب الحقيقية غير المعلنة لشراسة الهجوم وقوته التدميرية الطاغية. ومن هذه الأسباب :

استنفاذ مهمة البنك فى خدمة المصالح الغربية :

كانت أجهزة المخابرات الغربية تستخدم بنك الاعتماد والتجارة الدولى فى تمويل العديد من عملياتها السرية. وكان فى مقدمة هذه الأجهزة " وكالة المخابرات المركزية الأمريكية " (المعروفة باسم سى - آى - ايه)(C.I.A). ومن هذه العمليات تمويل صفقتى إيران -جيت/ الكونترا ، فى منتصف الثمانينيات أما وقد انتهت الحرب الباردة ولم تعد الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات فى حاجة إلى قنوات مصرفية غير أمريكية للتستر على عملياتها السرية، فلم يعد بنك الاعتماد والتجارة مفيدا لها فى هذا الصدد. ثم إن هذه الأجهزة المخابراتية تفضل تغيير وتنويع القنوات المالية، من حين لآخر، قبل أن تفوح الرائحة بشدة. وكانت الرائحة قد فاحت قليلا خلال تحقيقات وجلسات استماع الكونجرس الأمريكي حول فضيحتي " ايران - جيت / الكونترا" ، فى اواخر عهد الرئيس السابق رونالد ريجان.

قيام البنك بعمليات مضادة للمصالح الغربية :

لأن كل البنوك تهدف الى الربح ، فقد كان بنك الاعتماد والتجارة الدولى يسعى إلى ذلك اسوة بغيره. وكما قام هذا البنك بتمويل عمليات سرية لحساب أجهزة المخابرات الغربية فقد فعل نفس الشئ لأجهزة وأطراف أخرى غير غربية. ويقال إن من بين هذه الأخيرة كل من العراق وباكستان وخاصة فى مجال صفقات السلاح وتمويل عمليات نقل التكنولوچيا العسكرية المتقدمة. وتغاضت الدول الغربية عن ذلك فى فترة رضائها عن صدام حسين (أثناء حربه مع ايران) وفى فترة تدليلها لباكستان بسبب وقوف هذه الأخيرة معها ضد الاتحاد السوفيتى فى افغانستان. أما وقد انقلب الغرب على عراق صدام حسين، وبخروج الاتحاد السوفيتى من افغانستان، فإن الغرب لم يعد راضيا عن استمرار البنك فى تمويل عمليات هذين البلدين وينطبق ذلك خصوصا على عمليات البنك السرية لحساب باكستان وأهمها تمويل نقل التكنولوجيا النووية لهذا البلد الاسلامى. والغرب اصبح يعتبر حصول أى بلد عربى أو إسلامى على هذه التكنولوجيا كأمر مضاد للمصالح الغربية فى التسعينيات. ولا يشفع لباكستان فى

هذا الصدد أنها صديقة تقليدية للغرب منذ بداية الحرب البارد. . لقد انته
الحرب بانتصار الغرب ولم يعد في حاجة لباكستان أو غيرها
العالم الثالث.

الرغبة فى هيمنة مالية غربية كاملة :

كان بنك الاعتماد والتجارة الدولى هو أكبر بنك عربى فى الخارج. و
البنك العربى الوحيد الذى يظهر فى قائمة أكبر خمسين بنكا تجاريا فى الع
أن كبار المساهمين فى البنك هم من عرب الخليج وخاصة من دولة الإمارات
"أصدقاء الغرب"، وتتلاقى مصالحهم المالية مع المصالح الغربية المالية، إلا أن
يقبل الآن ، بعد أن سيطر على منطقة الشرق الاوسط والعالم ، بغير الهيـ
الكاملة. أى أنه لم يعد يطيق أى هامش من الاستقلالية المالية - مهـ
متواضعة - لمؤسسات مالية غير غربية، وحتى لو كانت صديقة له فى الماض
يريد هيمنة مالية كاملة ، يكون فيها العرب وغيرهم مجرد تابعين.

تسوية حسابات غربية داخلية :

إلى جانب الاسباب غير المعلنة المذكورة اعلاه، فى الهجوم الشرس
الاعتماد والتجارة يقال ان هناك اسباب غربية ثانوية . من ذلك التنافس
الامن والمخابرات الغربية نفسها وفى نفس البلد الواحد . ففى الولايات المت
هناك تنافس بين مكتب المباحث الفيدرالية (الـ إف . بى . آى F.B.I
المخابرات المركزية (سى . آى . إيه C.I.A) حيث ان الاول كان وما يزال مـ
المقام الاول بمحاصرة تجارة المخدرات والمافيات العالمية لتأثيرها الهدام عـ
الداخلية الأمريكية ، بينما وكالة المخابرات لا يهمها الا نجاحها فى الخار
كانت الوسائل ومن هنا عدم رضاء الـ (إف . بى . آى) عن عمليات بنك ا
ورغبته فى محاصرتها وفضح علاقة الـ (سى . آى . إيه) بها . كما يقـ
الصدد أن البيت الأبيض ربما أعطى الضوء الاخضر للهجوم على البنك رغـ
شغل الرأى العام الأمريكى والغربى عن فضيحة مؤسسات الادخار
الأمريكية، وهى الفضيحة التى تمس نيل بوش (ابن الرئيس الأمريكى) .
وغيرها تظل أسبابًا ثانوية فى الهجوم الشرس على البنك (حتى إن صحت) .

إبقاء العرب فى الزقاق

لقد أدت حرب الخليج الى تقزيم قدرات العرب العسكرية والتكنولوچية وجاءت نكبة بنك الاعتماد والتجارة الدولى لتسهم فى تقزيم قدراتهم المالية. ولابد أن نبدأ بلوم ونقد أنفسنا أولاً. ففى كلا الحالين أعطى بعض مسئولينا الذريعة الشرعية للانقضاض على هذه القدرات. فى الحالة الاولى اعطى صدام حسين الغرب هذا العذر الشرعى، حينما احتل دولة شقيقة مسالمة ومستقلة وعضو فى الأمم المتحدة والجامعة العربية وأراد أن يمحوها من الجغرافيا والتاريخ. وفى الحالة الثانية ، قدمت الادارة الباكستانية لأكبر بنك عربى فى الخارج عذراً شرعيا للانقضاض عليه نتيجة سوء الإدارة والعمليات المشوبهة. فى كلا الحالتين كانت الضحايا هى ارواح عربية وأموال عربية ، وفلت صدام حسين من أى عقاب شخصى. فالغرب لا يهمه عقاب اى شخص فى المقام الأول. الغرب تهمه مصالحه أولاً وأخيراً. وقد حقق الغرب مصالح جمة بتدمير العراق حتى وإن ظل صدام حسين "حيا يرزق" ؛ وحقق مصالح جمة من تدمير بنك الاعتماد والتجارة حتى وإن ظل مدراؤه أحراراً طلقاء. وكأن لسان حال الغرب فى الحالتين يقول لنا نحن العرب : لماذا تغامرون بالخروج من زقاق التاريخ وزقاق المال التى تعودتم عليهما فى الماضى وتنطلقون إلى الطريق الرحب السريع للتاريخ وللمال، قبل أن تجيدوا قواعد اللعبة فى هذا الطريق السريع ؟ فهل حكم علينا القدر أن ننكب بصناع قرار عرب رعناء أو أغبياء أو بلهاء يعطون للغرب فى كل جيل، العذر الشرعى لإبقائنا داخل زقاق التاريخ والمال .

(٣) النظام العربى ودروس الفتنة الكبرى

إن ما مر ويمر بنا نحن العرب والمسلمين منذ إنفجار أزمة الخليج يكاد يضارع "الفتنة الكبرى" فى القرن الأول الهجرى. فالمحنة التى يمر بها الوطن العربى منذ الثانى من اغسطس عام ١٩٩٠، ليست اول المحن التى حاقت بأمتنا فى العصر الحديث. ولكنها بالتأكيد هى أشد هذه المحن عمقا وهولاً. ففى كل محننا السابقة منذ نشأة النظام العربى الرسمى، ممثلا بالجامعة العربية (١٩٤٥) ، كانت خطوط المعارك واضحة جلية لنا وللأصدقاء والأعداء على حد سوا. انطبق ذلك على نكبة ضياع فلسطين عام ١٩٤٨، كما على هزيمتنا المروعة عام ١٩٦٧ ، كما على اجتياح لبنان عام ١٩٨٢، مثلاً.

أما فى محنة الخليج والأمة العربية عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ فقد اختلطت وتداخلت خطوط المعارك ، كما لم تختلط أبدا علينا خلال النصف قرن الأخير. فما بدأ كخلاف بين قطرين عربيين (العراق والكويت)، سرعان ما تحول إلى أزمة خليجية، ثم الى غزو واحتلال خاطفين، ثم إلى أزمة عربية وعالمية ، ثم الى حرب مروعة لم تشهد الدنيا مثلها منذ الحرب العالمية الثانية.

وليس هول محنة الخليج هو فقط لانها انطوت على تدمير قطرين عربيين ، هما الكويت والعراق. ولكن لأن هذا التدمير بدأ بأيد عربية ، سرعان ما اندفعت للمشاركة معها فى التدمير أيادى اجنبية عديدة. وهذا التدمير ليس تدميراً ماديًا وعسكريًا فقط، ولكنه أيضًا تدمير نفسى وروحى واجتماعى وحضارى. ولأن هذا لم يكن أبداً شأن المحن السابقة التى مرت بها الأمة العربية فى العصر الحديث، فقد استحقت هذه المحنة وصف "الفتنة الكبرى ".

بل إن ما صاحب وتداعى من محنة الخليج هو أكثر من مجرد التدمير. إنه بمثابة "الانشطار النووى " فى أدق وأصغر وحدات مجتمعنا العربى، وهو الإنسان المفرد. فالانقسام الذى أحدثته المحنة ليس مجرد انقسام أنظمة وحكومات عربية، من النوع الذى عهدناه طوال العقود الخمسة الماضية . إنه انقسام شعوب عربية. بل هو انقسام

للانقسام فى أعماق عقل ووجدان وسلوك نفس الفرد فى نفس اليوم والساعة والدقيقة واللحظة. وبهذا المعنى فهو "انشطار نووى إنسانى" ، لا يمكن أن يحدث أكثر من ذلك معه انقسام أو تفتيت. وكما أن انشطار النواة فى عالم الطبيعة يحدث دماراً ودويا هائلين، فكذلك هذا الانشطار الإنسانى الذى أحدثته ازمة الخليج لمجتمعنا ولإنساننا العرب.

فمن منا لم يعتريه الغضب لاغتصاب الكويت بواسطة جفاحل المستبد العراق ؟ ومن منا لم يتطلع لعودة الشعب الكويتى إلى أرضه واستعادة حريته واستقلاله؟ ولكن من منا لم يمزقه الحزن أيضًا وهو يرى ويسمع اصوات الدمار فى العراق؟ من منا لم يتمزق لآلام أطفال ونساء الكويت المسالمين؟ ولكن من منا أيضًا لم يتألم لعذاب الأبرياء من أبناء العراق الذين يدفعون ثمنًا بشريًا باهظا لآثام حاكم لم يختاروه ولم يفوضوه أن يعيث فى أرض العرب والمسلمين فساداً ؟ ومن منا لا يشعر بالحسرة وهو يرى قوة عسكرية عربية هائلة يتم إهدارها فى معارك عبثية ضد الاشقاء، بينما المعارك الحقيقية مع الأعداء تنتظر وتنتظر من يخوضها ؟.

إن هذه الخواطر ومئات مثلها اعتملت فى نفوس كل العرب يوميًا منذ بدأت المحنة فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠. وتضاعف غليانها فى النفس مع كل يوم طالت فيها حرب "البسوس والغبراء " العربية فى نهاية القرن العشرين. وليس القصد من التعبير عنها هنا هو زيادة الامعان فى الندب وجلد الذات. ولكن القصد منها هو أن نبدأ فى الاطلال إلى الماضى، والتمعن فى الحاضر والتطلع إلى المستقبل، ونحن أكثر تواضعا وحكمة. فكلنا - حكام ومحكومين - قد اخطأنا وتوهمنا ، وإن بدرجات متفاوتة. وربما كانت أكبر أخطائنا إننا إرتضينا ان نقايض مبدأ بمبدأ، وقضية نبيلة بقضية نبيلة أخرى. وتوهمنا أنه بمجرد انتصار المبدأ أو القضية الأكثر تفضيلاً من وجهة نظر كل منا، فانه يمكن بسهولة أن ننتقل بعد ذلك الى المبدأ أو القضية التالية. وكأن قوانين التاريخ والاجتماع والعلاقات الدولية هى لعبة ميكانيكية يمكن لنا أن نتحكم فيها طبقا لتفضيلاتنا وأهوائنا فقط لنكتشف أن هذه القوانين هى آلة جهنمية إذا لم نستطع التعرف عليها والتعامل معها بحذر واحترام فإنها تحرق أخضرنا ويابسنا.

(٤) الأوهام السبعة فى الحياة العربية

من الحقائق التى قام عليها النظام الإقليمى العربى الرسمى، ممثلاً فى الجامعة العربية والعديد من مؤسسات العمل العربى المشترك طوال الخمسين سنة الماضية ، هو " إننا أمة عربية واحدة ، ذات تاريخ مشترك وثقافة مشتركة ، وآمال مشتركة ومصالح مشتركة ولذلك فمن حق هذه الأمة أن تصبوا إلى الوحدة والتقدم، لتتبوأ المكانة المرموقة التى تستحقها فى عداد الأمم العريقة الأخرى ، التى تتكون منها الإنسانية المعاصرة ".

ولكن مع هذه الحقيقة تكون سيل من الأوهام أو الأحلام ، التى ضيعت منا الطريق . ومن هذه سبعة أوهام تستحق التنويه والتدقيق.

الوهـــم الأول: التطابق فى المصالح :

الوهم الأول هو الاعتقاد أن مجرد الشعور بالانتماء " لأمة واحدة " يعنى أننا متماثلون متشابهون كأقطار وشعوب. والاعتقاد بأن مجرد " الاشتراك " فى التاريخ والثقافة والآمال يعنى التطابق الكامل فى هذا التاريخ وهذه الثقافة وتلك الآمال والمصالح . ولأن هذا الوهم ينافى طبيعة ومنطق الاشياء، فقد كانت هناك دائما لغة خطاب رسمى " طوباوى" تؤكد الوهم "لفظيا "، ولغة ممارسات حكومية وشعبية مختلفة تماما، ولكنها أكثر اتساقا مع طبيعة ومنطق الأشياء. وكانت وما تزال الفجوة بين لغة الخطاب ولغة الممارسات واسعة . وحين كانت الظروف أحيانًا تفرض علينا مواجهة هذه " الفجوة" فإنها كانت تتحول إلى " جفوة " فى المشاعر والمواقف .

إن " الشعور" هو جزء من اى واقع ولكنه ليس الواقع كله. والشعور بالانتماء الى نفس الامة لا يعنى كل الواقع. فهو لا يعنى، مثلا، عدم الشعور بانتماء مماثل فى قوته، ان لم يكن حتى اقوى منه، الى قطر بعينه، وبل ولبقعة معينة او قبيلة او طائفة او طبقة معينة داخل هذا القطر، وان دائرة الانتماءات المتوالية المركبة هذه قد تختلف او حتى تتناقض فى لحظات معينة، كما قد تتسق وتتوافق فى لحظات أخرى . ولكن فى كل الحالات لا يمكن للفرد العربى أن يلغى بعض انتماءاته الارثية أو المكتسبة

بارادة او قرار. اقصى ما يستطيعه هو أن يعيد الترتيب فى اولويات وثانويات والحاح المصالح المترتبة على كل دائرة من دوائر انتمائه . إما أن نتوقع أن يمعن جميع البشر مــن العرب فى كل الاوقات فى "الغيرية " فهو وهم ليس أكبر منه وهم، ربما ألا الوهم الثانى، الذى نتناوله فى الفقرة التالية. المهم أن هذا الوهم كان هو السبب الرئيسى فى تعثر المشروع القومى العربى خلال الخمسينات والستينات- أى إبان "الحقبة الناصرية".

وخلاصة الحديث عن هذا الوهم هو أن الاقطار العربية وأبنائها يشعرون بالانتماء لأمة واحدة، ويشتركون فى آمال ومصالح عديدة. ولكن ذلك لا يعنى التطابق الكامل مائة فى المائة اذ يظل لكل قطر عربى رقعة خاصة من الآمال والمصالح قد تختلف أو تتعارض مع آمال ومصالح قطر عربى آخر. وليست أقطار وشعوب الأمة العربية فى ذلك بدعة أو استثناء لشعوب أمم أخرى . فحتى الأمم الموحدة سياسيًا منذ فترة طويلة، توجد بين أجزائها أو ولاياتها او أقاليمها مثل هذا التفاوت أو التعارض فى المصالح بقدر ما بينها من انتماءات وآمال ومصالح مشتركة . نجد ذلك فى بريطانيا (ويلز، انجلترا، اسكتلندا، كنت، ايرلندا)، وفى الولايات المتحدة (ولايات الشرق، والجنوب والغرب، والوسط الغربى). والعبرة هنا هى فى كيفية إدارة التوافق والاختلاف بين عمومية الانتماء والآمال والمصالح "للكل القومى" (الأمة) وخصوصية الانتماء والآمال والمصالح للجزء الثانى (القطر).

وقد وضح عدم التطابق فى الآمال والمصالح بين الأقطار العربية فى أزمة الخليج بشكل درامى. فمن الواضح أن آمال ومصالح العراق (كنظام وقطر) لم تتطابق فقط مع آمال ومصالح بلدان الخليج الأخرى بل تناقضت معها تناقضا صارخا . ونفس الشئ - أى عدم تطابق المصالح - بين اليمن والسعودية، وبين الأردن والفلسطينيين من ناحية وبقية بلدان الخليج من ناحية أخرى ... وهكذا. وربما أحد أسباب تحول الأزمة إلى فتنة أن كل المختلفة مصالحهم موضوعيا، ظلوا يتوهمون ويوهمون غيرهم لمدة طويلة أن الأمر ليس كذلك، حتى فاجأتهم الازمة . ليس عيبا ان تكون بعض مصالح "الكويتى" مختلفة عن مصالح "العراقى "ومصالح " اليمنى "مختلفة عن مصالح"

السـعـودى" . المهم هو الاعـتـراف بـهـذا الاخـتـلاف، أولاً، أى تبـديـد وهم التطابق فى المصالح . ثم الاتفاق على طرق وصيغ إدارة هذا الاختلاف سلميًا وعقلانيًا .

الوهم الثانى : انتماء بلا مسئولية :

الوهم الثـانى هو الاعـتـقـاد بأن الانـتـمـاء إلى أمـة عـربيـة واحدة هو بطاقـة عـضـوية اختـيـارية شرفـية، تبرز فى المناسبات إذا لزم الامـر، ولكن لا يتـرتب عليـهـا اى واجبات أو مسئوليـات. ومن ثم فـإن القطر العربى أو الفرد العربى يمكن أن يمضى فى طريقه أو حيـاته بخصـوصيـة تامة او شبه تامة، دونما اهتمام يذكر بما يحدث فى أقطار عربيـة اخرى أو بما يحدث لهذه الأقطـار أو لابنائها. ولا يقل هذا الوهم فى تطرفـه عن الوهم الأول. فـإذا كـان الافـتـراض السـاذج بتطابق مـصـالح الاقطار والجـمـاعـات فى الوطن العربى تطابقًا تامًا، ومن ثم توقع الغيرية التامة بين كل العرب هو الذى أى إلى تعثر المشروع القـومى العربى العـام فى الخـمـسينات والستينات، فإن الافتـراض بخصـوصيـة قطرية صـافـيـة، ومن ثم الامعـان فى التـركـيـز على المشروع القطرى بأنانيـة مفـرطة، هو الذى أدى إلى تعثر هذا المشروع القطرى فى السعبينات والثمانينات.

فحقيقة الأمـر أنه لا يمكن لقطر عربى واحد بمفرده، مهمـا كان كبيراً فى سكانه أو غنيًـا بثرواته، أن يحـافـظ على أمنه واسـتـقلاله أو يحقق تنـمـيـة حقـيـقـيـة، بمعزل عن جيرانه ومـحـيطه الأكـبـر فى عـالم القرن العشـرين . كـمـا لم يعد معـقـولاً أو مـقـبـولاً أن يحـتـوى أى إقليم جـغـرافى عـلى اقطار يصل فـيـهـا مـتـوسط الدخل الفـرد السنوى الى ...ر١٥ دولار، مـثـلا، وأقطار أخرى لا يتـجـاوز فـيـهـا هذا الدخل ..٥ دولار، ناهيك عن أن أبنـاء هذا الإقليم ينشـأون على الاعـتـقـاد بأنهم ينتـمـون لنفس الامـة الواحدة، وناهيك عن ان هذا التـبـاين الشـاسع فى الدخول لا يبدو لهـم كـمـا لو كـان نتـاجًا لحجم ونوع الجهد البشرى هنا أو هناك، وإنما هو فقط نتاج لصدفه چيولوچية بحتة .

والخلاصة فى الحديث عن هذا الوهم هو أنه ليس فى مقدور اى قطر عربى أن يحقق امنه او يحـافظ على رخائه فى معزل عن جيرانه . وإذا كـان الوهم الأول يفترض "غـيرية كـامـلة" فى كل أقطار وأبنـاء الأمـة، فـإن الوهم الثـانى يفتـرض امكانيـة المضى المنفـرد

"بأنانية كاملة" لكل قطر من اقطار الأمة وأبناء هذا القطر. ومن جربوا أن يمضوا فى طريقهم الخاص المنفرد، بلا اكتراث ببقية شعوب وآلام وآمال الأمة، دفعوا، أو لابد أن يدفعوا، الثمن غاليًا، إن عاجلاً او آجلاً. يدفعونه احيانا بعزلة أقطارهم عن بقية العائلة العربية، وأحيانًا بحياة الحاكم الذى مضى فى هذا الطريق المنفرد، وأحيانًا يدفعونه بتعريض بلدهم للانقسام والتفتت، وأحيانًا بالضياع، وأحيانًا يدفعون الثمن غاليًا بالأرواح، أو بالأموال الباهظة للمرتزقة المحليين أو الدوليين. والتاريخ العربى الحديث – من نورى السعيد إلى أنور السادات، ومن تمزيق لبنان إلى احتلال الكويت– ملئ بالشواهد البالغة على أن الطريق المنفرد أو المشروع الخاص لقطرأو نظام عربى، بمعزل عن محيطه الاكبر، هو طريق مسدود ومشروع خاسر فى النهاية .

الوهم الثالث: الأخطار من مصادر غير عربية فقط :

الوهم الثالث هو الاعتقاد الذى ظل راسخًا فى العقل والوجدان العربى بأن الأخطار على أمن أقطار الأمة تأتى فقط من مصادر غير عربية . ولذلك بنيت نظريات الأمن العربى طوال أربعين عاما على اساس ان دول الجوار غير العربية – مثل اسرائيل وايران وتركيا واثيوبيا – أو الدول الأعظم فى النظام العالمى هى التى يمكن أن تهدد الأمن العربى . وحتى عندما كانت تظهر شواهد على أن قطراً عربيًا يمكن أن يهدد قطراً عربيًا آخر، فقد كان الاعتقاد هو أن ذلك هو الاستثناء للقاعدة العامة الراسخة، وأن أقصى ما يمكن أن يحدث هو تحرشات حدودية أو محاولات تخريبية محدودة بقصد الضغط أو الابتزاز. إما أن يغزو قطر عربى قطراً عربيًا آخر ويحاول ابتلاعه، فقد ظل يعتبر أمراً مستبعداً، إن لم يكن امراً مستحيلاً. كذلك يتعلق أو يتفرع من هذا الوهم الاعتقاد بأن الممارسات الوحشية والبربرية لا يمكن أن تصدر من نظام أو أبناء أى قطر عربى حيال ابناء قطر عربى آخر . لقد ظل هذا الاعتقاد الراسخ، رغم شواهد تفيد بعكسه – فى لبنان وسوريا والأردن واليمن، مثلا، ولكن هذه الشواهد بدورها، كان يتوهم معظم العرب أنها استثناءات عارضة للقاعدة العامة .

وحقيقة الأمر التى ظهرت بشكل درامى، فى غزو العراق للكويت، هو أن الاقطار العربية، وليس الأجنبية فقط، يمكن أن تهدد أمن بعضها الآخر، وأن نظامًا عربياً وجنوده يمكن أن يرتكبوا أبشع الممارسات ضد الأخوة والأشقاء فى نفس البلد العربى أو فى بلد عربى آخر . وكان ينبغى ألا ندهش كل هذه الدهشة من سلوك النظام العراقى نحو الكويت وأبنائه . فقد ارتكب هذا النظام نفس الممارسات البشعة ضد ابناء العراق انفسهم من عرب وأكراد . بل ارتكبت عناصر فى هذا النظام نفس البشاعات ضد عناصر ورفاق من حزب البعث فى النظام نفسه . وخلاصة الحديث عن هذا الوهم الثالث هو أن أى نظام عربى حاكم، فى ظل تركيبة داخلية واقليمية معينة، يمكن ان يهدد أمن جيرانه العرب، ويمكن أن يرتكب كل الآثام والمحرمات ضد أبناء بلده، وضد أبناء أقطار عربية شقيقة . ونعتبر جميعًا، حكامًا و محكومين مسئولون عن استمرار هذا الوهم التستر على الممارسات الوحشية لبعض النظم العربية ضد أبنائها اولا، بدعوى عدم الرغبة فى التدخل فى الشئون الداخلية لهذا القطر العربى أو ذاك . وبالتستر على هذه الممارسات لسنوات طويلة، توهمنا أنها أمر داخلى عادى لا يمكن ان يمتد إلى خارج القطر المعنى، حتى جاءت بشاعات النظام العراقى فى الكويت، فبددت هذا الوهم، على الأقل فى اللحظة الراهنة .

الوهم الرابع: المقايضة بين أهداف مشروعة :

الوهم الرابع هو الاعتقاد بامكانية المقايضة بين المطالب القومية النبيلة لأمتنا العربية، وخاصة بين مطلب الديموقراطية وأى مطلب آخر . فمنذ عصر النهضة العربية الحديثة فى أواخر القرن الماضى، تبلورت تدريجيًا عدة مطالب شعبية، حدث عليها ما يشبه الإجماع، وتراكمت هذه المطالب جيلاً بعد جيل خلال المائة سنة الأخيرة . وكان أهمها : الديموقراطية، والاستقلال والوحدة العربية، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والأصالة الحضارية، وتحرير فلسطين . وهى كلها مطالب نبيلة ومشروعة وقابلة للتحقيق . ولكن الأمة العربية نكبت منذ الخمسينات بمقولة أشاعها الثوريين والانقلابيين، وخاصة من العسكر، ومفادها أن بعض هذه المطالب أهم من بعضها الآخر

فقيل فى وقت من الأوقات، إن انتزاع الاستقلال من الاستعمار يتطلب تأجيل أى شئ آخر . ثم قيل لنا ، بعد الاستقلال، إن هدف الوحدة العربية أهم لنا من الديموقراطية . ثم قيل أن تحرير فلسطين أهم لنا من الديموقراطية . ثم قيل فى مرحلة تالية، أن التنمية الحقيقية هى الأهم ولا يمكن تحقيقها هى والديموقراطية فى وقت واحد . ثم قيل لنا فى مرحلة أخر ى، إن العدالة الاجتماعية هى الأهم من هذا وذاك، وخاصة أهم من الديموقراطية . ثم قال بعضنا أن الأصالة الحضارية العربية - الإسلامية هى الأهم وخاصة أهم من الديموقراطية . وهكذا لمسنا فى العقود الثلاثة الأخيرة استعداداً دائمـًا للتضحية بالديموقراطية وحقوق الإنسان فى سبيل أى مطلب مشروع آخر.

والآن قد تبين بما لا يقبل مجالا لأى شك، إن مقايضة مطلب الديموقراطية بالذات بمطالب أخرى هو الذى جر أو ضم العواقب والنكبات على شعوب الأمة - بشراً ومواردا ، وكانت أفدح هذه النكبات هى تلك التى بدأ مسلسلها بمغامرات عسكرية خارجية غير محسوبة نتيجة قرار فرد حاكم واحد فى قطر عربى واحد . فمهما كانت عبقرية أو إخلاص هذا الحاكم المنفرد بالقرار، فإن النتيجة كانت دائمًا واحدة، وهى كارثة محققة، يعيش شعبه والشعوب العربية المجاورة سنوات طويلة يدفعون ثمنها الفادح، وقد لا تنجح حتى الأمة العربية كلها فى إلغاء أو إحتواء آثارها المدمرة .

الوهم الخامس: الذبح بأيد عربية خير من الانقاذ بأيد اجنبية :

الوهم الخامس هو الاعتقاد بأن أى نظام أو شعب عربى يفضل أن يذبح بأيد عربية أو غير عربية عن الاستعانة " بالاجنبى" لانقاذه من الذبح . حتى الجماعات الأثنية والعرقية والطائفية فى المجتمعات العربية التعددية حينما تستشعر خطراً داهمًا على كيانها وهويتها من بقية بنى وطنهم فى القطر العربى الواحد، فإنها تستقبل هذا الخطر راضية عن أن تستعين " بالأجنبى". وبدون العودة إلى الماضى البعيد، كان علينا، وخاصة المثقفين من بيننا، أن لا نغذى هذا الوهم، والتاريخ العربى الحديث يشهد بعكسه تمامًا . فمن كميل شمعون فى لبنان، إلى الملك حسين فى الأردن، إلى الملا مصطفى البرزانى فى العراق، إلى الملك سعود فى السعودية، إلى عبد الناصر فى

مصر، إلى بعض الفصائل المارونية فى لبنان، الى قبائل جنوب السودان، لم يترددوا فى الاستعانة بالأجنبى للمساعدة فى دفع خطر داهم، استشعروه حقيقة أو توهموه.

ويعتبر العام ١٩٥٨ نقطة فاصلة كان ينبغى أن نعيها ونبدد معها هذا الوهم - أى تفضيل الذبح بيد عربية أو غير عربية عن الاستعانة بمنقذ أجنبى . فى هذا العام استعان كميل شمعون بمشاة البحرية الامريكية لاستشعاره خطراً داهما على الكيان اللبنانى من الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا). واستعان الملك حسين بقوات بريطانية لاستشعاره خطرا داهما على النظام الهاشمى فى الاردن بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) فى العراق، حيث كان يحكم ابناء عمومته الذين تم ذبحهم عن بكرة أبيهم فى بغداد .

صحيح أن معظم الرأى العام العربى، تحت تأثير الإعلام الثورى القومى المتأجج، اعتبر استعانة شمعون وحسين " بالأجنبى" كما لو كان امتدادا طبيعيًا منطقيًا لتبعية هذين الحاكمين للغرب . ولكن ماذا نقول عن استعانة جمال عبد الناصر، وهو القائد العربى الذى لا يطوله شك فى عروبته، بأكثر من عشرين الف سوفيتى للمساعدة فى دفع الخطر الإسرائيلى عن مصر؟ طبعا هناك استعداد لدى المفكرين العرب، وخاصة الثوريين منهم، لاعتبار ذلك أمراً مشروعًا من عبد الناصر لإيمانهم به . ولكن النقطة المهمة فى الحديث عن هذا الوهم، هو أن كل حاكم وكل نظام وكل قطر فى الوطن العربى، كما فى أى مكان آخر، لا يتردد عن الاستعانة بأى طرف خارجى، حتى لو كان غير عربى، لدفع خطر داهم على كيانه . وقد جاءت لحظات صدم الرأى العام العربى فيها حينما وصل الامر فيها إلى استعانة طرف عربى مثل حزب الكتائب اللبنانى وأنصاره (القوات اللبنانية) بإسرائيل (العدو التارخى للأمة العربية) ضد بقية الأطراف اللبنانية والفلسطينية والسورية، اثناء الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٩٠). وينسى أو يتناسى البعض أن عراق صدام حسين نفسه قد استعان بدعم أمريكى وغربى فى حربه الطويلة مع إيران (١٩٨٠ - ١٩٨٨). لذلك لم يكن الأمر ضد منطق البقاء، حينما طلبت الكويت والسعودية وبقية دول الخليج العون الخارجى

العربى والأجنبى للتصدى لغزو صدام حسن للكويت ومحاولة إبادة كيانها السياسى والبشرى من الوجود ، واستشعار السعودية وبقية دول الخليج بأنهم مهددون بنفس المصير. بل كانت المفاجأة ستكون اعظم، إذا لم يفعلوا ذلك. والخلاصة فى الحديث عن هذا الوهم هو أن لا يدين اى مراقب منصف الاستعانة "بالاجنبى" ضد عدوان الشقيق، بل بسعى إلى أن يتجنب الموقف الذى يدفع أى طرف عربى للاضطرار إلى الاستعانة بالغريب .

الوهم السادس: حدود مصطنعة لا احترام لها

الوهم السادس هو الاعتقاد بأن كل الحدود القائمة بين الاقطار العربية هى حدود مصطنعة رسمها الاستعمار لتفتيت الامة وتمزيقها وابقائها ضعيفة الى ابد الابدين، ومن ثم لا ينبغى الاعتراف بهذه الحدود ، او احترام " السيادة" القانونية للدول العربية القائمة فى إطارها .

وكمعظم الاوهام ينطوى هذا الوهم على جزء من الحقيقة، ولكن ليس على الحقيقة كلها . فصحيح ان الاستعمار الغربى قد رسم حدود معظم الاقطار العربية الحالية، بشكل مصطنع . ولكن ليس صحيحا انه قام " بتفتيت " كل الاقاليم والاقطار فى كل الأحوال . فالذى فعله الاستعمار هو انه " طرح "، و"جمع "، و"ضرب" و "قسم" . فهو قد طرح الاسكندرونة وعربستان، مثلا، من إقليم المشرق العربى، وأعطى الأولى لتركيا ، والثانية لإيران . وقام الاستعمار فعلا بتقسيم سوريا الكبرى (الشام) إلى أربعة كيانات قطرية - هى سوريا الحالية، ولبنان، وفلسطين، والأردن . ولكن الصحيح أيضًا هو أن الاستعمار قد قام بعملية "جمع" فى حالات أخرى . ففى حالة ليبيا الحالية كان هناك عملية جمع لثلاثة أقاليم فرعية عربية لم تكن موحدة سياسيًا من قبل - وهى برقة وبنغازى وطرابلس الغرب . وفى حالة السودان الحالى، قام الاستعمار أيضًا بعملية جمع لأقاليم لم تكن موحدة سياسيًا أو حتى حضاريًا وعرقيًا من قبل - وهى دارفور، وكردفان، مع سودان أصغر كان موجوداً منذ العهد التركى - المصرى، ويشمل الشمال والشرق (كسلا) والجنوب (الأقاليم الاستوائية

وأعالى النيل، وبحر الغزال) . وفى حالة العراق تمت عمليتان مذدوجتان - طرح وجمع معـًا. فقد "طرح" منه منطقة عربستان وجمع إليه منطقتى كردستان والموصل، اللتان لم تكونا تحكمـان من بغـداد طوال القـرون الخمـسـة السـابقـة، لتكوين العـراق الحـديث (١٩٢٠) بل كانتا تحكمان من استانبول مباشرة فى ظل الإمبراطورية العثمانية .

وهكذا ، فان الاستعمار الغربى قام بعمليات معقدة فى مسألة رسم حدود بعض الكيانات العربية الحالية . فلم يكن الامر مجرد تقسيم وتفتيت فقط، بل شمل أحيانـًا ضما وإضافة لمناطق غير عربية إلى كيانات عربية، وشمل أحيانـًا تجميعـًا لمناطق عربية مع بعضها البعض، وشمل أحيانـًا اقتطاعـًا لمناطق عربية تركها لكبانات غير عربية . وقد فعل الاستعمار كل ذلك خدمة لمصالحه الاقتصادية والاستراتيجية فى المقام الأول . وقد فعل مثل ذلك فى كل جهات العالم التى بسط عليها هيمنته - وخاصة أفريقيا وشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا . ولأن الاستعمار الغربى فعل ما فعله لأسباب اقتصادية - استراتيجية، فلم يخل الأمر تمامـًا من المنطق الاقتصادى- السياسى، حتى لو لم يتطابق هذا المنطق تمامـًا مع المنطق الاجتماعى - الثقافى - الحضارى - القومى. وفى الواقع فإن مفهوم " الحدود" بالمعنى "القانونى- السيادى" هو مفهوم حديث نسبيـًا فى العالم كله، ولا يزيد عمر المفهوم عن أربعة قرون، ويرتبط ظهوره بظهور " الدولة القومية " (Nation - state) الحديثة . وفى هذا الصدد يندر أن نجد دولة حديثة فى العالم المعاصر ضمن حدود "طبيعية " تمامـًا - لا بالمعنى الجغرافى، ولا بالمعنى الثقافى- الاجتماعى - القومى . وبتعبير آخر فإن معظم الحدود السياسية للدول المعاصرة هى حدود " اصطناعية " أو " مصطنعة"، أملتها ظروف وعوامل مختلفة منها توازن القوى، ومنها توازن المصالح عند لحظة زمنية معينة وبمرور الوقت يتحول ما كان يبدو حدود " اصطناعية " إلى حدود "طبيعية" !

وخلاصة القول فى الحديث عن هذا الوهم، هى أن بعض حدودنا السياسية فى الوطن العربى هى فعلا حدود صنعها الاستعمار لمصالحه واغراضه فى المقام الأول، إلا

انهـا لا تـخلو تمامـًا مـن المنطق . وأنه مـا دامت الكيـانات التى قـامت ضـمنهـا قـد اكتسبت استقلالها وشرعيتها العربية (عضوية الجامعة العربية) والدولية (عضوية الأمم المتحدة) فمن الصعب أو العبث محاولة تغييرها بالقوة المسلحة. وينبغى أن تكون "القاعدة الذهبية" فى هذا الصدد هى قبول هذه الحدود (وليس بالضرورة الرضا عنها) إلى أن يتم تغييرها سلميـًا بالرضا والتراضى بين الأقطار العربية . وقد رأينا نموذجين لذلك فى عام ١٩٩٠ - هما إعادة توحيد شطرى المانيا، وإعادة توحيد شطرى اليمن، سلميـًا بالرضا والتراضى بين كيانات كانت "مستقلة" سياسيـًا . كما إننا نشهد منذ أوائل الخمسينات عملية توحيد مماثلة، وإن كانت أكثر بطئـًا وتدرجية، بين دول أوربا الغربية، وبين الصين الشعبية من ناحية وكل من هونج كونج وتايوان من ناحية ثانية، وبين " الكوريتين" . كما نشهد فى السنوات الأخيرة عملية مضادة تمامـًا ، وهى عملية انفصال أو انقسام فى دول قائمة وذات سيادة، وبنفس الطريقة السلمية - مثلما حدث فى ماليزيا (انفصال سنغافورة سلميـًا).

وما حاوله العراق بغزوه وضمه للكويت، كان مغايراً تمامـًا لهذا الاتجاه التاريخى المعاصر - أى الاندماج والانفصال بطرق سلمية ديموقراطية، وهو ما يأخذنا إلى وهم آخر، لابد أن نبدده من واقعنا العربى حاضراً ومستقبلاً.

الوهم السابع: العرب خارج نواميس النظام العالمى :

الوهم السابع هو الاعتقاد بأننا خارج إطار نواميس التاريخ والاجتماع والعلاقات الدولية، ومن ثم يمكن لنا أن نعبث بهذه النواميس كما يحلو لنا .

من ذلك أن حكامنا وانظمتنا تتصرف أحيانـًا كما لو كانت تعيش فى جزيرة معزولة أو فى "ملكوت" خاص بها ، خارج النظام العالمى المعاصر. فقواعد هذا النظام لم تعد تعتمد على " القوة العسكرية" وحدها . وحتى هذه الأخيرة فإنها لم تعد تقوم فقط على حجم القوات المسلحة وعتادها ، إذ لابد أن تستند على قاعدة اقتصادية- تكنولوجية متطورة . فإلى جانب "القوة العسكرية" هناك القدرات السياسية والدبلوماسية والتحالفات الإقليمية، والتماسك السياسى - الاجتماعى الداخلى،

ودرجة شرعية النظام الحاكم، والقانون الدولى، والمبادئ الإنسانية العامة التى أصبح متعارفًا عليها فى علاقات الدول والشعوب، وهناك " المصالح المشروعة " لأطراف عديدين فى النظام الدولى، وهناك أساليب مقبولة وأخرى غير مقبولة فى تسوية المنازعات وحسم الخلافات وإدارة الصراعات . وهناك التداخل المتزايد والاعتماد المتبادل، لا فقط بين الدول، ولكن أيضًا بين جماعـــات مصالح وجماعات ضغط "عبر- قومية ".

وهذه الاعتبارات جميعها وغيرها لابد أن تؤخذ فى الحسبان، حينما تقدم أى دولة أو نظام أو حاكم على اتخاذ قرار خطير - مثل قرار حرب، أو غزو، أو احتلال، أو ضم- أو حتى قرار داخلى "هام" مثل تغيير النظام الاقتصادى - الاجتماعى، أو فرض قوانين طوارئ، او تعليق برلمان، أو الافتئات على حريات اساسية أو حقوق إنسان، أو عمل شئ يؤثر على البيئة، أو يشجع الارهاب، أو إنتاج وتجارة وتهريب المخدرات، فحتى هذه القرارات الداخلية ضمن حدود السيادة الوطنية، لم يعد ينظر المجتمع الدولى إليها كما لو كانت " شأنًا داخليًا " محضا ولكن الشاهد هو أن بعض الأنظمة والحكام العرب يتصرفون فى غيبة أو غيبوبة عن هذه القواعد التى تحكم النظام العالمى المعاصر، أو فى تحد صارخ لها. فحتى الولايات المتحدة، وهى القوة الأعظم الوحيدة حاليا فى النظام الدولى لا تقدر او لا ترغب أن تفعل ذلك. لقد كان بإمكانها وحدها وبسرعة، مثلاً، أن تعاقب حاكم العراق عندما غزا الكويت، بضربة نووية تكتيكية محدودة . ولكن لانها تعمل حسابا لكل الاعتبارات المذكورة أعلاه - بدءا من الرأى العام الداخلى الأمريكى، مرورا بالرأى العام العربى، وانتهاء بالرأى العام العالمى، اختارت أن تقوم بعملية واسعة ومعقدة وطويلة لاستنفار الرأى العام الأمريكى والعربى والعالمى، ولاستصدار اثنى عشر قراراً من الأمم المتحدة لإدانة النظام العراقى، ولتكتيل تحالف دولى يضم أطرافًا عربية وإسلامية، ولأعمال استراتيجية عسكرية تقليدية لا تشمل أسلحة الدمار الشامل، قبل أن تقوم بتوجيه ضربتها القاصمة، وربما القاضية ، للنظام العراقى . فأين بعض الأنظمة والحكام العرب فى قراراتهم من أخذ

كل هــذه العـــوامل فى حســـبانهم حينما يفكـــرون ويصنعـون وينفـذون قـرارتهم المصيرية الخطيرة ؟

وفى حديثنا عن هذا الوهم تلاحظون أنه لم يرد اى ذكر لمفهوم أو مبادئ " العدالة" الدولية أو الإنسانية . فليست هذه" ضرورة فى كل الأحوال، ولا حتى فى معظمها ، عند إدارة صراع، وإن كان وجودها بالطبع يضفى حجية إضافية على أحد أطراف هذا الصراع . ما نريد أن نخلص اليه فى حديثنا عن هذا الوهم هو أن من يدير صراعـاً عادلاً (أو حتى غير عادل) عليه أن يراعى قوانين ونواميس النظام العالمى المعاصر، سواء احببنا أو لم نحب هذه القواعد والنواميس، إذا كان له من أى فرصة نجاح على الإطلاق . وقد رأينا بعض حكامنا ، وآخرهم صدام حسين، لا فقط يتجاهل هذه القواعد والنواميس، وإنما يقنع أو يغرى غيره من حكامنا بأن يتحدوها جهاراً نهاراً وفى صفاقة متناهية. وأكثر من ذلك يخضون، بإعلام غوغائى، قطاعات كبيرة من الرأى العام العربى على الإمعان فى هذا الوهم الذى يقود إلى جهنم لا ترحم.

▣ الفصل الخامس ▣

الخروج من زقاق التاريخ

١ - الأبعاد الثقافية للنظام العالمى الجديد.

٢ - نحو عقد اجتماعى عربى جديد.

٣ - المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى الوطن العربى.

٤ - الثقافة العربية وتحديات المستقبل.

(١) الأبعاد الثقافية للنظام العالمى الجديد

(أ) مقدمة

من أطرف النكات الكاريكاتورية التى ظهرت بمناسبة أزمة الخليج، تلك التى تصور جنديين أمريكيين فى وضع استعداد للقتال بصحراء السعودية، ويقرأ أحدهما التعليمات لزميله، وتقرأ كالاتى: "فى حالة الهجوم عليك فإن الولايات المتحدة ستتشاور مع قادة القوات الفرنسية والبريطانية وغيرها من القوات الحليفة، وستنسق مع السوفييت ودول الخليج والمصريين والسوريين، ومع الملك فهد ومع المائتين وخمسين من أفراد الأسرة السعودية المقربين، ومع امير الكويت، ومع السناتور سام نن (رئيس لجنة الشئون العسكرية بمجلس الشيوخ)، ومع الجنرال شوارتسكوف، وبعد ذلك يمكنك أن ترد على الهجوم بالطريقة التى تراها مناسبة".

ومع طرافة النكتة فى عمق ازمة حادة، الا انها تجسم كل الامال الواعدة وكل الاحباطات المتوقعة لما اصبح يطلق عليه " النظام العالمى الجديد ". فالواعد فى هذا النظام هو أنه يستند الى مجموعة من المبادئ والقيم والمعايير التى تضبط سلوك الدول، بما يجنب الانسانية مخاطر المواجهات المسلحة والحروب ذات الدمار الشامل. ولكن المحبط فى هذا النظام الوليد هو عدم بلورة آليات فعالة وسريعة وتلقى اجماعا دوليا فى الاستجابة الرادعة لمن يخرق هذه المبادئ والقيم والمعايير . فأى نظام مجتمعى او دولى لكى ينطبق عليه مصطلح "نظام" لابد ان تتوفر فيه هذه الشروط الثلاثة - شرط قبول المبادئ والمعايير الضابطة للسلوك، وشروط الجزاء، وشرط مصداقية وفعالية هذا الجزاء .

ولأن النظام العالمى الجديد ما يزال فى مرحلة التبلور، ولم تكتمل أو تستقر مبادئه وقيمه ومعاييره بعد، فإن ازمة الخليج مثلت اختبارات او تحديا مبكرا له. ومن هنا حرص الفواعل الرئيسيون فى النظام على مراعاة كل ما يمكن أن يجهض بذوره الجنينية . فقد حرصت الدول الكبرى، وفى مقدمتها الولايات المتحدة، على الذهاب

لمجلس الأمن، وعلى استصدار قرارات بلا استخدام حق الاعتراض (الفيتو) . وبدا وأنها وغيرها من أصحاب المصلحة فى رعاية النظام العالمى الجديد يحرصون على بناء اجماع عالمى بين الدول، وعلى اجماع وطنى فى داخل الرأى العام لكل دولة، وعلى استنفاذ كل البدائل السلمية، قبل المخاطرة باستخدام القوة المسلحة . وباختصار فإن أزمة الخليج التى تفجرت بغزو قوات صدام حسين للكويت، مثلت اختبارا حامضيا معمليًا لكل المكونات الجنينية للنظام العالمى الجديد .

وليس تركيزى فى هذه المحاضرة هو على الجوانب السياسية والاستراتيجية ولا على الأبعاد الاقتصادية للنظام العالمى الجديد . فهذه امور سيتعرض لها زملاء آخرون فى الأسابيع القادمة على التوالى. إنما موضوعنا هو الأبعاد الثقافية والانسانية لهذا النظام .

وقبل أن ادخل فى الموضوع، فلابد من كلمة ولو موجزة عن مفهوم "النظام العالمى" لقد اشرنا بالفعل منذ لحظات الى ان اى " نظام" لابد ان يستند الى مجموعة من القيم والمبادئ والمعايير والجزاءات . وهذا هو المفهوم السوسيولوجى والقانونى لمصطلح "النظام" - اى نظام . وقد عرفت البشرية الأنظمة القيمية - المعيارية على مستوى الجماعة والمجتمع منذ بداية الخليقة . بل انه لا يمكن ان يوجد مجتمع الا بوجود هذه القيم والمعايير والجزاءات، سواء كانت مكتوبة او غير مكتوبة، او بعضها مكتوب وبعضها غير مكتوب . وبدون هذه القيم والمعايير والجزاءات يظل أى عدد من البشر مهما كان حجمه مجرد "حشد" لا يرقى لمستوى "الجماعة " أو "المجتمع ". إن هذه امور تبدو واضحة أو بديهية. ولكن الذى ليس بديهيا، ومن ثم يحتاج الى توضيح فهو الجزء الثانى من مصطلح " النظام العالمى "، اى " العالمية ". فبأى معنى يصبح أى نظام "نظاما عالميا "؟.

إن "عالمية " أى نظام يمكن ان تعنى أشياء عدة. فهى يمكن أن تعنى أن كل دول العالم أو مجتمعاته قد ارتضت او قبلت مجموعة معينة من القيم والمبادئ والمعايير الضابطة للسلوك . ويمكن أن تعنى ان عدداً محدداً فقط من هذه الدول والمجتمعات،

ولكنه عدد مؤثر، هو الذى قبل هذه القيم والمبادئ والمعايير، وروج لها أو فرضها قسراً على بقية دول ومجتمعات العالم . ويمكن ان يكون الأمر خليطًا من هذا وذاك. ولكن المهم - لكى تتوفر صفة "العالمية" فى النظام - انه فى كل الأحوال تتأثر كل دول ومجتمعات العالم بالتداعيات المباشرة لهذه القبم والمبادئ والمعايير الضابطة، وان بدرجات متفاوتة .

والنظام العالمى، بهذا المعنى، هو ظاهرة حديثة نسبيًا فى تاريخ الإنسانية الطويل إذ ان نطاقه الكونى كان لابد ان ينتظر ملاحة المسافات الطويلة، واستكمال الاكتشافات الجغرافية للامريكتين واستراليا، بدءا من القرن الخامس عشر. وفقط مع نهاية ذلك القرن اصبح ممكنا الحديث عن بدايات " نظام عالمى" على الأقل من الناحية المكانية أو الجغرافية. وفى غضون القرون الخمس التالية، تراكمت تدريجيًا قيم ومبادئ ومعايير ضابطة لهذا النظام. من ذلك ما أرسته معاهدة سلام وستفاليا (١٦٤٨) بعد حرب الثمانين عاما بين عدة دول اوربية، ومعاهدة فيينا (١٨١٥) بعد حروب العشرين عاما بين فرنسا الثورة وعدة دول اوربية، والتى اعتبرت اشمل معاهدة من نوعها بين دول اوربا الى ذلك الحين، ومبادئ ولسون، ومعاهدة فرساى، وإنشاء عصبة الامم فى اعقاب الحرب العالمية الاولى (١٩١٨ - ١٩٢٠)، ثم انشاء الامم المتحدة ومواثيقها ومواثيق المنظمات المتخصصة المنبثقة عنها منذ عام ١٩٤٥. والملاحظ فى كل هذه اللبنات البنائية للنظام العالمى:

□ أولاً : إن عدداً محدوداً من الدول الأكبر والأقوى هى التى كانت تأخذ المبادرة وترسى دعائم النظام، مع حرص طردى على زيادة عدد المندرجين فى سياقه رسميًا من الدول الأخرى.

□ ثانيًا : إنه مع كل لبنة من اللبنات الهيكلية لهذا النظام ، كان يزداد التصريح في ديباجات المعاهدات والوثائق بالقيم والمبادئ والمعايير العامة المشتركة التى تجمع بين الموقعين عليها.

☐ ثالثا : إنه باضطراد ملموس كانت هذه القيم والمبادئ والمعايير تتجاوز السياسى إلى الاقتصادى ، ثم إلى الاجتماعى والثقافى والانسانى. حتى إننا فى العقود الاخيرة بدأنا نشهد النص الصريح على حقوق اجتماعية واقتصادية للانسان عموما ، وعلى حقوق للمرأة والاقليات والمعاقين والمسنين والاطفال خصوصا ، وعلى امور تتعلق بالبيئة والفضاء الخارجى ، وحتى حقوق الحيوان .

(ب) الابعاد الثقافية فى النظام العالمى

الملاحظة الأخيرة حول تجاوز السياسى إلى الاقتصادى ، ثم إلى الاجتماعى والثقافى والانسانى فى المواثيق الدولية ، هو الذى يدخل بنا مباشرة إلى موضوع هذه المحاضرة . فهذا التدرج او التطور لم يكن مجرد صدفة . انه فى الواقع يجسم تطورا عميقا فى مستويات ودرجات " الوعى الانسانى" ، أو بتعبير أدق انه يواكب التراكم المعرفى حول الفرد والمجتمع ، وحول علاقات القوى الحقيقية فى كل مجتمع ، وحول العلاقات بين المجتمعات، واكتشاف "العموميات " التى توحدها ، و"الخصوصيات " التى تنوعها او تفرقها . وهذه المسيرة المعرفية ، وانعكاساتها على " الوعى الإنسانى، هى مسيرة طويلة ومازالت مستمرة . واذا كنا نأخذ الان بعض تداعيات هذه المسيرة كقضايا مسلم بها ، فلا ينبغى أن ننسى او نتناسى أن كل محطة فيها (اى المسيرة) كانت نتاج جدليات عنيفة ، أريقت فيها دماء غزيرة .

ودون اغراق فى العودة إلى التاريخ ، يكفى أن نذكر بسرعة أن مفهوم "المساواة" بين البشر فى الحقوق والواجبات، والذى هو اساس " المواطنة " citizenship، لم يستقر حتى فى اعرق الديموقراطيات الغربية الا فى بدايات هذا القرن . فبين اعلان العهد العظيم (الماجنا كارتا) عام ١٢١٥ الذى اعطى الكنيسة حرياتها وأعطى الاستقراطية الانجليزية حقوقها المدنية فى مواجهة الملك؛ وبين اعطاء المرأة حقوقها السياسية عام ١٩٢٠ مرت سبعة قرون ، شهدت فيها بريطانيا عدة حروب وثورات وانتفاضات دموية داخلية مريرة . واستغرقت مسيرة اقرار حق المساواة بين كل البشر فى فرنسا والولايات المتحدة زهاء قرنين من الزمان. بل لعل من يعيد قراءة المساجلات

التى سبقت إعلان الاستقلال والدستور الامريكى فى سبعينيات القرن الثامن عشر بمعايير يومنا هذا يتعجب من محاولات تعريف المتحاورين الثوريين فى ذلك الوقت لمن هو " الانسان " – حيث رفض بعضهم رفضا قاطعا اعتبار "الهنود الحمر " و" الزنوج السود " بشرا مكتملى الانسانية بينما ذهب اكثرهم تقدمية وراديكالية إلى اعتبار عضو هاتين الجماعتين بمثابة " نصف انسان" ، ومن ثم له نصف حقوق المواطنة فقط. وكان لابد للولايات المتحدة أن تخوض حربا اهلية دموية مروعة بعد الاستقلال بحوالى مائة عام (١٨٦٤ – ١٩٦٨) لكى تلغى " العبودية " ، وتضفى صفة "الانسان الكامل" على الزنوج السود من ابنائها . ثم بعد ذلك بمائة عام ثانية أى فى ستينات هذا القرن العشرين ، كان لابد للولايات المتحدة أن تخوض معارك اخرى طاحنة لتقر "الحقوق المدنية " الكاملة وفى كل الولايات للزنوج السود .

هذا شأن مسيرة احقاق مبدأ واحد وهو مبدأ " المساواة " فى داخل أعرق الديموقراطيات اى فى نفس المجتمع الواحد ؛ ناهيك عن مسيرة الاعتراف بهذا الحق لابناء المجتمعات الاخرى المستعمرة بواسطة الدول الديموقراطية "المستعمرة" – فيما يسمى الآن " العالم الثالث " أو " الجنوب". ولاننا نحن هنا فى مصر جزء من هذه المسيرة فلا داعى للاسهاب فيها .

ما نريد أن نخلص اليه لموضوع محاضرتنا ، هو أولاً ، أن مجرد الاعتراف بحقوق مدنية وسياسية وانسانية للبشر انطوى على مسيرة طويلة ، اكتنفتها صراعات عنيفة. أما تحويل هذه الحقوق إلى ممارسات، فمازالت مسيرته أطول وأشق ، ومازالت معاركه تحارب يوميا فى كل مكان . ولكن الذى لا يمكن نكرانه هو أن هذه المسيرة رغم طولها ومشاقها وانتكاساتها هى ذات اتجاه واحد لا تخطئه العين. فرقعتها تزداد يوما بعد يوم ، ونوعيتها تتعمق جيلا بعد جيل ، وثانيا ، هو أن كل محطة رئيسية فى هذه المسيرة قد سبقها مخاض فكرى ومعرفى هائل ، تجسم بداية فى وعى الطلائع والرواد من المفكرين، ثم اتسع هذا الوعى ليشمل قطاعات أوسع من المواطنين ، قبل أن ينتقل إلى السياسيين وصناع القرار قبولا أو إذعانا .

ولا أجد ضرورة فى هذا الجمع النابه أن ادلل على صحة هذه المقولة تاريخيا · اى بداية التراكم المعرفى وتجسده فى وعى المفكرين والمثقفين ، ثم اتساع دائرته إلى قطاعات اخرى ، إلى أن اصبح حقيقة سياسية - اجتماعية ظاهرة · فكلنا يعرف ، مثلا كيف أن افكار روسو ومونتسكيو وفولتير كانت هى الارهاصات الحقيقية للثورة الفرنسية · وكلنا يعرف كيف أن حركة التنوير المصرية التى بدأت بالطهطاوى كانت هى الارهاصات الحقيقية للانتفاضات المصرية من ثورة عرابى إلى ثورة ١٩١٩، او كيف كان النقد الاجتماعى الفكرى فى الاربعينيات هو الارهاص الحقيقى لثورة ١٩٥٢ ·

ومن نافلة القول أن التراكم المعرفى وتحوله إلى وعى عند الطلائع والرواد من المفكرين والمثقفين، ما كان له أن ينتشر إلى قطاعات اوسع فى المجتمع، ومن ثم يتحول إلى فعل اجتماعى ذى تداعيات سياسية ظاهرة ، الا بتوفر شروط الكفاية الأخرى ، ومنها تبلور تكوينات اجتماعية - اقتصادية تتقبل هذا الفكر، وتجد فيه تعبيراً عن تطلعاتها ومصالحها · فالحالمون بالطوباويات أو المبشرون بمثاليات عالم جديداً وشجاع، لم ينقطعوا منذ افلاطون· ولكن الأحلام والطوباويات والمثاليات تظل كامنة او محدودة الشيوع إلى أن تتبلور تكوينات اجتماعية - اقتصادية تتبناها، وتدفع بها إلى سطح الواقع السياسى الوطنى أو الإقليمى او العالمى· وهذه التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية المستقلة عن الدولة او الحكومة هى ما يسمى الآن فى أدبيات العلوم الاجتماعية باسم "المجتمع المدنى"·

ومن هنا انتقل إلى تبلور البنية الفكرية - الثقافية التى مهدت لظهور النظام العالمى الجديد الذى يتشكل أمام أعيننا فى تسعينات القرن العشرين. وفى هذا الصدد يمكن التمييز بين مجموعة القيم والمعايير - «عبر - الثقافية» (cross-Cultural) أو «عبر - القومية» (transnational) من ناحية، والعوامل التى اسهمت فى انضاجها من ناحية ثانية، والآليات التى ساعدت على انتشارها وذيوعها من ناحية ثالثة.

(ج) النظام القيمى العالمى الجديد

نبدأ بمنظومة القيم. فكما أن هناك نظامًا قيميًا لكل مجتمع (value-system) يحدد الغايات والأهداف المرغوبة اجتماعية، وكما أن هناك نظاما معياريًا (normative-system) ينبثق من نظام القيم ويحدد لأفراد المجتمع، كتابة أو عرفا، الوسائل وقواعد السلوك المقبولة لتحقيق الغايات والأهداف المرغوبة، كذلك الأمر فى النظام العالمى. وكما أن هناك درجات متفاوتة من الإلتزام بالقيم والمعايير فى المجتمع الواحد، فهناك أيضًا درجات متفاوتة من الإلتزام بهذه القيم والمعايير العالمية. وليس المهم الآن الخوض فى مسألة تفاوت درجات الإلتزام مجتمعيًا أو عالميًا. المهم أن هذه القيم والمعايير تصبح بمثابة «المرجعية العامة» التى يحتكم الناس إليها، أو يحاولون الاقتراب منها.

ومن القيم التى أصبحت جزءاً من المرجعية العالمية يمكن أن نذكر ما يأتى:

١ - قبول مبدأ النسبية الثقافية (Cultural Relativism) :

ويعنى هذا أن كل ثقافة قد نشأت وتطورت لإشباع الحاجات المعنوية والمادية لأبناء مجتمعها. ومن ثم لا توجد «ثقافة» أفضل من ثقافة أخرى، وإن كان يمكن بالطبع الحديث عن ثقافات أكثر تعقيداً وتركيبًا من ثقافات أخرى، أو تصنيف هذه الثقافات طبقًا لغلبة العناصر المادية فيها على العناصر الروحية، وما إلى ذلك. ولكن فى كل الأحوال أصبحت هناك نزعة قوية فى الابتعاد عن الأحكام التفضيلية فى تقويم الثقافات، وهى النزعة التى كانت غالبًا تخفى وراءها اتجاهات عنصرية. وقبول مبدأ النسبية الثقافية يترجم عن نفسه فى مظاهر عديدة فى العقود الأخيرة - ومنها احترام المنظمات الدولية الرسمية وغير الحكومية فى ممارستها لمفردات الثقافات غير الغربية، وذلك فى محاولة واضحة للحد من سطوة الثقافات الغربية التى هيمنت على النظام العالمى إلى منتصف القرن العشرين. ويدخل فى ذلك اعتماد لغات ومراعاة أذواق ثقافات العالم الثالث - مثل العربية والصينية والإسبانية. وقد أصبح قبول مبدأ النسبية الثقافية الآن جزءاً من مبدأ أكثر عموميًا وهو قبول «التعددية» فى كل مناحى

الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكما قبل مبدأ التعددية الثقافية على المستوى العالمى، فإن قبوله يتكرس الآن على المستوى المجتمعى فى تلك البلدان التي أنكرته أو حاولت طمسه بطرق تعسفية. ويدخل فى ذلك الاعتراف بالأقليات القومية والعرقية واللغوية والدينية فى داخل نفس الدولة، وحق كل منها فى تنمية ثقافته الخاصة دن أن يترتب على ذلك فقدان أى من حقوقها المدنية السياسية، أى ضمان الحق فى «التنوع مع المساواة والاندماج» (Different but equal and integrated) وذلك تمييزاً لهذا المبدأ عن مبدأ الفصل القومى أو العنصرى (apartheid) وشعاره المساواة مع الانفصال (Equal but seperated) والذى ينتهى فى الممارسة عادة إلى الانفصال مع التمييز والتفرقة، أى «الانفصال مع عدم المساواة» (Seperate and unequal).

٢ - قبول مبدأ الإطلاقة الإنسانية (Human Universalism)

ولأول وهلة يبدو هذا المبدأ كما لو كان نقيضا لمبدأ النسبية الثقافية . ولكن واقع الأمر أنه "بمثابة الوجه الآخرة للعملة ". فهو يعنى أنه رغم التنوع والاختلاف الثقافى والقومى، إلا أن هناك رقعة واسعة، وتزداد اتساعا، تلتقى فيها كل الثقافات والقوميات من حيث الاهداف ، مثل أهداف البقاء (survival) والنماء (development) والحرية (liberty). وهذه الاهداف الثلاثة معًا أصبحت تمثل المضمون الحقيقى "للتقدم" (progress). والجديد فى هذا الامر هو الإدراك المتزايد أن هذا التقدم لم يعد " معادلة صفرية" (zero - sum equation)، كما ساد الادراك - والممارسة بين الدول إلى وقت قريب جداً - بمعنى أن تقدم مجتمع (أ) ينطوى على تأخر (ب) أو (ج)، أو أن تقدم مجموعة متحالفة أو متجاورة من الدول يكون على حساب مجموعة اخرى من الدول ، وهكذا. وكما سنرى بعد قليل ، كان الوعى بالاخطار الجسيمة التى تهدد كل الدول والمجتمعات عاملا حاسمًا فى قبول هذا المبدأ. وتراوحت هذه الاخطار من امكانيات الهلاك النووى إلى امكانيات تدمير البيئة، مروراً بأخطار المخدرات والأمراض الجديدة والإرهاب والجوع. فمن طبيعة هذه الأخطار انها عابرة للثقافات والقوميات، ولا يمكن مواجهتها بفعالية فى نطاق الدولة القومية الواحدة فهى تخترق الحدود وتكسر قيود " السيادة الوطنية " بمعناها التقليدى المعروف .

٣ - قبول مبدأ التوفيقية (Reconciliationism)

مع قبول مبدئى النسبية الثقافية والاطلاقية الإنسانية ، كان لابد أن تنمو تدريجيا قيمة أو مبدأ ثالث وهو "التوفيقية"،(Reconciliationism) التى تنطوى على رفض أى ادعاء باحتكار " الحق" أو "الحقيقة" للذات الفردية أو الجماعية وانكار ذلك على أفراد آخرين أو جماعات اخرى . وقبول التوفيقية معناه الاعتراف " بالآخر" وبامكانية أن له بعض "الحق " ، أو انه يمتلك بعض "الحقيقة " . وقبول هذا المبدأ يعنى سقوط " الواحدية" فى الامور الأنسانية والمجتمعية والدولية، ويعنى التوقف عن إبادة " الاخر" جسديا أو فكريا ، ويعنى التهيؤ للتفاعل أو التفأوض مع " الآخر "من أجل الوصول إلى المشترك أو المتبادل سواء كان "حقا " أو "حقيقة " - أى التوفيقية بين " الأنا " و"الاخر" . وهذه عملية سيرورة مستمرة ، ولا تعنى دائما المسأواة الحسابية الميكانيكى بين " الأنا" و"الاخر" فى كل علاقة أو تعامل ، ولكنها تعنى الأنصاف فى التعامل ((fair play بين الأطراف المتفاعلة أو المتعاملة . ومن قبول مبدأ التوفيقية تتفرع ممارسات عديدة ، يجرى الترويج لها فى السنوات الاخيرة، بحيث توشك أن تصبح جزءا من نظام معيارى عالمى . من ذلك مثلا احلال مبدأ "المفاوضات بدلا من المواجهات"(Negotiation instead of congrontation)،" وتوازن المصالح بدلا من توازن المخاوف " (Balance of intrests not balance of fears)، و"التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية "، "والتوازن بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة "، و"التوازن بين الدولة والمجتمع المدنى" - وما إلى ذلك من توفيقيات جديدة لا حصر لها تحل كل يوم محل الاستقطابيات التقليدية المطلقة فى الفكر والقيم والمعايير والممارسات .

٤- قبول مبدأ التكافلية (Mutual Solidarity)

من القيم الجديدة فى النظام العالمى الذى ينبثق فى المرحلة الراهنة هو قبول مبدأ التكافلية بين الاقوياء والضعفاء ، بين الاغنياء والفقراء ، بين المحظوين والمنكوبين ولأن هذا المبدأ قد بدأ قبوله بشكل مقنن، يتجاوز ممارسات البر والإحسان، فى عديد

من المجتمعات منذ القرن التاسع عشر، فقد اصبح قبوله بين المجتمعات أمراً ممكنا فى القرن العشرين . فلم يعد مستساغا مثلا أن يترك مجتمع بأكمله يتعرض لمجاعة كاملة، أو يواجه بمفرده كوارث طبيعية هائلة مثل الزلازل والبراكين والفيضانات. لقد اصبح قبول مبدأ التكافلية هو قبول لمسئولية اخلاقية بين فواعل النظام الدولى. وهو الامر الذى تجلى فى مسارعة الولايات المتحدة والدول الغربية مثلا لتقديم المساعدة الفورية للاتحاد السوفييتى عند وقوع حادث مفاعل " شيرنوبل" وزلزال ارمينيا منذ سنوات. أو مسارعة الشرق والغرب لتقديم المساعدة لإيران الخومينية عند وقوع زلزال مدمر، رغم كل تجليات العداء الأيديولوجى والسياسى معها . أو مسارعة العديد من الدول والهيئات الخاصة لتقديم الغذاء للمناطق الافريقية التى نكبت بالجفاف ثم المجاعة منذ عدة سنوات. ولكن إلى جانب الشعور بالمسئولية الأخلاقية ، هناك أيضا شعور متنام بانه فى عالم مترابط متداخل فإن ترك المشكلات أو الكوارث تتفاقم أو تنفجر يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على أماكن اخرى من هذا العالم مهما قربت أو بعدت المسافات . أى أن مبدأ التكافلية فى النظام العالمى يستند إلى دعامة اخرى غير الدعامة الاخلاقية ، وهى دعامة " المصلحة الذاتية الوقائية المستنيرة" ، إذا جاز التعبير . وانطلاقا من الدعامتين معا، تظهر مثلا الدعوة إلى الغاء أوتخفيف الديون الخارجية للبلدان الأكثر فقراً ، ناهيك عن برامج المساعدات الأنمائى المتزايدة لهذه البلدان .

٥ - قبول مبدأ عالمية حقوق الإنسان :

(Universalization of Human Rights)

المبدأ الخامس فى النسق القيمى للنظام العالمى الجديد ، هو تزايد القبول العام لاحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية لا كمجرد شأن وطنى داخلى ، ولكن كشأن عالمى ، يتجاوز حدود السيادة بمعناها الضيق. فلم تعد " الدولة " أو أى نظام حاكم مطلق اليد فى التعامل مع مواطنيه . وأصبحت هناك رقابة شعبية ورسمية عالمية فى هذا الصدد- ممثلة فى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، وأهم منها منظمة

العفو الدولية ، ولجان الرقابة الإقليمية - مثل رقـابة إفـريقيا (Africa Watch) ورقابة الشرق الأوسط (M.E.Watch) ورقابة أمريكا اللاتينية(L.A. Watch) ٠ واستحدثت الجماعة الأوربية محكمة اقليمية فوق قومية لحقوق الأنسان ، تتيح للمواطن أن يقاضى دولته إذ انتهكت حقوقه ولم يتمكن من التقاضى أمام المحاكم الوطنية فى هذه الدولة٠ كما شهد هذا المبدأ فى " عالمية حقوق الأنسان " توسعا افقيا مستمرا فى النص على حقوق خاصة للجماعات التى تعرضت لظلم أو اهمال تاريخى طويل - مثل المرأة، والاقليات، والمسنين ، والمعاقين ، والبدو الرحل ، وسكان المناطق النائية ، وذلك تعويضا لهذه الجماعات عما يسمى "بالحرمان البنيوى" (structural deprivation) الذى يعيد انتاج نفسه بسبب عوامل لا دخل للافراد فيها ، مهما كانت قدراتهم واستعداداتهم الطبيعية ٠ ويشهد نفس المبدأ توسعا رأسيا فى نوعية هذه الحقوق، حيث لم تعد مقصورة على تلك التى وردت فى " الإعلان العالمى لحقوق الإنسان" عام ١٩٤٨ ، والتى انصبت على الحقوق المدنية والسياسية ، وانما تجاوزت ذلك إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية - مثل حق التعليم والعمل والصحة والسكن والحصول على اجر عادل ، وحق المعرفة ٠

ورغم أن أول الوثائق العالمية لحقوق الإنسان تعود إلى اكثر من أربعين سنة مضت، إلا أن الجديد فى السنوات الاخيرة هو تزايد الاهتمام - إن لم يكن الاصرار - على احترامها كشرط للقبول فى بعض التنظيمات الاقليمية، أو كشرط للحصول على المساعدات التنموية أو على شروط أفضل للمبادلات التجارية٠ وصحيح أن هذه القضية تستخدم احيانا لاعتبارات سياسية لا تخلو من انتهازية ، ولكن حتى مجرد استخدامها كورقة للضغط أو الإحراج السياسى بين الدول يشهد بتزايد اهمية هذه القيمة فى النظام الدولى الجديد ٠

وربما يكون احترام هذا المبدأ، حقوق الإنسان ، المتسع افقيا والمتعمق رأسيًا هو المؤشر الجامع المركب لكل منظومة القيم فى النظام العالمى الجديد٠ فما دامت هذه الحقوق بمفهومها الواسع تشمل حق التعبير والتنظيم والمشاركة، وحق الحياة والتعليم

والصحة والعمل والمسكن والأجر العادل، وحق المعرفة، والحق فى بيئة نظيفة، فإن ضمان هذه الحقوق واحترامها يصبح فى حد ذاته مؤشرا للتنمية والديموقراطية والعدالة- أى يصبح مؤشرا للتقدم الأنسانى .

ولذلك نجد فى أول تقرير سنوى يصدر عن برنامج الامم المتحدة للتنمية (UNDP) منذ شهور قليلة هذا العام (١٩٩٠) خروجا عن المألوف فى قياس التنمية والتقدم . ويقدم التقرير مجموعة جديدة من المفردات التأشيرية التى تمثل فى مجموعها ما يسميه التقرير " المؤشر المركب لنوعية الحياة " (Quality of Life Index) . وتشمل مفردات هذا المؤشر المركب مفردات عن فرصة الحياة عند الولادة ، ومعدلات التعليم وخاصة للمرأة ، ومعدل نصيب الفرد من استهلاك الماء والكهرباء ، وفرصته فى الحصول على عمل وعلى مسكن ، ومعدل التلوث ، ومعدل احترام الحقوق المدنية والسياسية ، ونصيب الفرد من الكتب والصحف ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية ، وبالطبع لا يهمل هذا المؤشر المركب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى . ولكنه ينزع عن هذا الاخير قدسيته المعتادة. فهو ، أولا ، يكشف بجلاء ووضوح أن ارتفاع متوسط الدخل الفردى فى أى مجتمع لا يعنى بالضرورة ارتفاعا مماثلا على المفردات الاخرى لمؤشر " نوعية الحياة ". وهو، ثانيًا، يكشف بجلاء ووضوح مماثلين أن عدالة توزيع الدخل (مقاسة بمعامل ارتباط جينى) هى الاكثر مصاحبة لمعظم المفردات الأخرى لمؤشر نوعية الحياة .

صحيح أن التقرير لم يتمكن من الحصول على كل البيانات الموثوقة حول كل مفردات هذا المؤشر لكل البلدان. ولكن سابقة هذه الممارسة العلمية بواسطة واحدة من اهم المنظمات الدولية، وتوقيتها مع انبثاق نظام عالمى جديد عام ١٩٩٠ هى تكريس لمنظومة القيم الجديدة التى تناولناها فى هذه المحاضرة .

٦ - العوامل التى اسهمت فى بلورة قيم النظام العالمى الجديد :

لا توجد قيمة أو مبدأ من المبادئ الخمسة المذكورة اعلاه فى منظومة القيم العالمية الجديدة تعد وليدة اليوم أو الامس القريب. فمعظمها متواتر بين أصحاب الأفكار

المثالية والمبشرين بعالم افضل منذ عقود، أو حتى قرون مضت. ولكن الجديد فى الأمر هو انتشار هذه القيم من الدوائر النخبوية الطليعية المحدودة إلى دوائر وقطاعات أوسع على نطاق العالم كله. وجاء انفجار ١٩٨٩ بسقوط الأنظمة الشمولية فى شرق أوربا عاملاً إضافيًا أسرع بانتشار هذه القيم. كما جاء انفجار ١٩٩٠ فى منطقة الخليج ليمثل تحديًا واختباراً لهذه القيم.

ولكن المتأمل لكل مبدأ من المبادئ الخمسة لابد أن يدرك أنها ليست وليدة تجربة قطر واحد أو حتى مجموعة محدودة من الاقطار أو نظام اجتماعى - اقتصادى بعينة مثل النظام الرأسمالى أو النظام الاشتراكى أو النظام المختلط. إن هذه المنظومة القيمية هى فى الواقع نتاج تجارب عديدة فى الشرق والغرب والشمال والجنوب ، سواء كانت هذه التجارب متزامنة أو متتالية.

بعض هذه المبادئ رفعت شعارها الثورة الإنجليزية منذ ثلثمائة عام، وبعضها رفعته الثورة الفرنسية منذ مائتى عام، وبعضها رفعته الثورة البلشفية منذ سبعين عاما، وبعضها رفعته ثورات التحرير فى العالم الثالث منذ أربعين عاما، وبعضها رفعته ثورة الطلاب فى فرنسا والولايات المتحدة منذ عشرين عامًا

وبعض هذه المبادئ جاء نتيجة اخفاقات النظام الرأسمالى، والتى وصلت إلى أقصاها أثناء الكساد الاعظم فى ثلاثينيات هذا القرن. وبعضها جاء نتيجة اخفاقات النظام الاشتراكى أو الماركسى ، والتى وصلت إلى أقصاها فى سبعينات وثمانينات هذا القرن. حتى الأنظمة الفاشية التى نشأت فى فترة ما بين الحربين، تمردا على كل من الرأسمالية الليبرالية والاشتراكية - الماركسية، اسهمت ولو من خلال " التعلم السلبى" (negative learning) فى ظهور هذه المبادئ.

لقد بشر إيمانويل كانت بحلم السلام الأبدى للإنسانية من خلال تغليب العقل والعقلانية. وبشر ادام سميث برخاء الامم من خلال المنافسة الحرة والسعى لتحقيق المصالح الفردية التى تتكامل فى النهاية بواسطة "يد خفية " لتحقيق الصالح العام. وبشر هيجل بالدولة الليبرالية القومية المتجانسة من خلال مثالية الفكر. وبشر ماركس

بمجتمع العدالة المطلقة الذى ينتفى فيه الاستغلال وتختفى منه الدولة والطبقات .
وبشر غاندى بالتعايش بين الأديان والمذاهب والشعوب من خلال النضال الروحى واللاعنف (Satya Graha). وبشر مأوتسى تونج وفرانز فانون بعالم تسوده الحرية والعدالة من خلال العنف الثورى لتحرير القاهر والمقهور على السواء .

واكتشف كينز المفكر الاقتصادى وروزفلت الممارس السياسى فى الثلاثينات أن الديموقراطية والرأسمالية بلا حس أو قلب أو عدالة اجتماعية تعنى فى النهاية " غاية هوبزية" أو خرابة اقتصادية ، يمكن أن تقضى على كل من الرأسمالية والديموقراطية على السواء . واكتشف الروائى باسترناك والممارس السياسى جورباتشوف أن الاشتراكية والعدالة التوزيعية بلا حرية أو ديموقراطية تعنى فى النهاية جموداً أو استبدادا ، ويمكن أن يقضى على الاشتراكية والعدالة على السواء ، وكما تحدى روزفلت الديموقراطى الرأسمالى المفاهيم المستقرة أو المقدسة فى النظام الرأسمالى الليبرالى من داخله ، مستحدثا ركيزة العدالة الاجتماعية ، وبذلك انقذ النظام من السقوط النهائى الوشيك ، بل وجدد شبابه ؛ فان جورباتشوف . قد تحدى المفاهيم المستقرة أو المقدسة فى النظام الماركسى - الاشتراكى ، باستحداث ركيزتى الديموقراطية وآليات السوق، لأنقاذ النظام من السقوط النهائى وأملاً فى تجديد شبابه .

ما نريد أن نخلص إليه هو أن المبادئ الخمسة التى تمثل أعمدة النظام القيمى العالمى الجديد هى خلاصة مخاضات تاريخية طويلة - بدأت بالفكر ، ثم بالممارسة ، وصقلت بنيران الحروب ، وخضبت بانهار الدماء ، تمخض عنها فكر جديد هو الذى المحنا إلى تجسيداته القيمية فى الفقرات السابقة ، وتنتشر هذه التجسيدات القيمية فى العديد من الممارسات والقواعد السلوكية للدول والافراد بسرعة غير مسبوقة ، وذلك بفضل الثورة التكنولوجية الثالثة أو احيانا ما يسمى بمرحلة "ما بعد الصناعة" (post-Industrial) أو "ما بعد الحداثة" (Post -Modernism) . والتى لا بد أن نفرد لها ولتداعياتها فقرات خاصة فى هذا الحديث .

١ - الثورة التكنولوجية الثالثة :

إن الثورة التكنولوجية الثالثة ، هى ثورة تعتمد على المعرفة العلمية المتقدمة، والاستخدام الامثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة . ويقدر خبراء الدراسات المستقبلية أن حجم المعرفة العلمية سيتضاعف كل سبع سنوات. أى أن حجم التراكم فى هذه المعرفة خلال السنوات القليلة المتبقية من هذا القرن ، مثلا، ستكون متساوية أو تزيد عما تراكم من معرف منذ بداية التاريخ البشرى المسجل. وهذا الكم الهائل والمهول من المعرفة يحتاج إلى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يستخدمه. وهذا التنظيم السريع لتدفق المعلومات ، والتعرف على طرق استخدامها هو محك التقدم فى القرن القادم . والثورة التكنولوجية الثالثة تختلف عن الثورة الصناعية الأولى والثانية فى عديد من الوجوه. فبينما كانت الأولى تعتمد على البخار والميكانيكا والفحم والحديد، والرأسمالى العصامى، وبينما كانت الثورة الصناعية الثانية تعتمد على طاقة الكهرباء والنفط والطاقة النووية، وفن الإدارة الحديثة، والشركات المساهمة، فان الثورة التكنولوجية الثالثة تعتمد اساسا على العقل البشرى ، والالكترونيات الدقيقة، والكمبيوتر، وتوليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واستردادها وتوصيلها بسرعة متناهية ، وعلى الشركات المتعددة الجنسية . ولأن العقل البشرى هو العماد الأول فى هذه الثورة ، ولأنه يمثل طاقة متجددة لا تنضب، فان الثورة التكنولوجية الثالثة لن تكون حكرا على تلك المجتمعات الكبيرة المساحة أو الضخمة السكان أو الغنية بمواردها الأولية ، أو القوية بجيوشها التقليدية. انها ثورة يمكن لجميع الشعوب أن تخوض غمارها -سواء كانت كبرة أو صغيرة - إذا ما احسنت إعداد أبنائها تربويًا وتعليميا لذلك .

والتغير الاجتماعى المتسارع، الذى هو أحد خواص القرن القادم، والذى لم يبق عليه سوى عدة سنوات، يعنى أن القيم والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية ستكون عرضة للتغير والتحول والتبدل عدة مرات، لا من جيل لاخر كما كان عهدنا فى الماضى، ولكن فى حياة نفس الجيل. وهذا التغير المتسارع هو نتاج للخاصية الاولى

التى تحدثنا عنها اعلاه، أى الثورة التكنولوجية الثالثة، حتى بالنسبة لمن لا يشاركون فى صناعة أو صياغة هذه الثورة. فالجميع سيتأثرون بها، فى أدنى الأراضى وأقصاها. ويتطلب هذا التغير الاجتماعى المتسارع من الفرد والمجتمع أن يكونا سريعى التكيف والتأقلم مع كل تحول وتبدل، والا دهمها هذا التغير بقطاره المندفع. ومرة أخرى لا يمكن للفرد والمجتمع أن يتكيفا إلا إذا كانا مسلحين بنوع من التفكير والمعرفة يساعدهما على ذلك. ويقع هذا العبء اساسا على النظام التربوى.

والانفتاح الإعلامى الثقافى الحضارى العالمى، هو خاصية ثالثة من خواص القرن الحادى والعشرين. فوسائل الاتصال السريعة، بل والانية، ستعبر الحدود بلا قيود، برسائلها ومضامينها، من أى مجتمع لأى مجتمع آخر. فالارسال والاستقبال عبر الأقمار الصناعية يجعل من الحدود السياسية للدول ومن وسائل الرقابة التقليدية ادوات بدائية عديمة الكفاءة وقليلة الفاعلية فى منع أو تحصين الفرد ضد استقبال محتويات الرسائل الإعلامية فى مواجهة هذا التدفق الإعلامى - الثقافى الوافد هو وعى الفرد والمجتمع، وقدرتهما على الفرز النقدى، والاختيار والتمثيل من بين ما يتساقط عليه. وهذه مهمة تتجاوز قدرة النظام التعليمى التقليدى، كما عرفناه أو نعرفه اليوم. أن هذه المهمة تتطلب نظاما تربويًا من نوع جديد، بل وتتطلب أجهزة ثقافية خلاقة فى كل مجتمع تتضافر مع النظام التعليمى فى القيام بها، إذا كان لهذا المجتمع أن يحافظ على هويته الحضارية - القومية، ويحفظها من المسخ أو الذوبان، فى نفس الوقت الذى لا يتحول فيه إلى متحف تراثى جامد ومنغلق.

وأخيراً، فإن تغير الاهمية النسبية لقوى وعلاقات الإنتاج، كأحد خواص القرن الحادى والعشرين، ستعنى نهاية التميز التقليدى بين العمل اليدوى والعمل العقلى، أو بين الإدارة والعمل، أو بين الإنتاج والتجارة والخدمات.

فالإنسان " الفاعل" فى القرن الحادى والعشرين سيكون الإنسان المتعدد المهارات، وأهم من ذلك الإنسان القادر على التعلم الدائم، والذى يقبل إعادة التدريب والتأهيل عدة مرات فى حياته العملية. والمجتمع الفاعل فى القرن الحادى والعشرين سيكون مجتمعا تستأثر فيه " خدمات المعلومات " بأكبر نصيب من القوة البشرية. ومرة اخرى تقع على النظام التعليمى المسئولية الاولى فى اعداد فرد ومجتمع بهذه المواصفات.

٢ - عدمية إدارة الصراع بالقوة المسلحة :

إن أحد تداعيات الثورة التكنولوجية هى التقدم المذهل فى إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وكسر احتكار الكبار لهذه الأسلحة، واستنزاف سباق تطويرها للموارد الاقتصادية المحدودة بحكم طبيعة الأشياء. وأهم من ذلك اكتشاف محدودية أن لم يكن عدمية هذا السباق من ناحية، وما يولده من هواجس ورعب جماعى من ناحبة ثانية، وتداعياته السلبية على البشرية والبيبئية فى حالة استخدام ترسانته من ناحية ثالثة، وتنافس هذا السباق مع توقعات اخرى اكثر الحاحا بالنسبة لقطاعات كبيرة من أبناء المجتمعات المتسابقة من ناحية رابعة.

ومع زيادة المشاركة السياسية ووجود رأى عام قوى فى مجتمعات العالم الأول، ومع زيادة الاختناقات الاقتصادية والاحتقانات الاجتماعية فى العالم الثانى، تصاعدت الضغوط من أجل ضبط التسلح، ثم تخفيضه، ثم نزع أسلحة الدمار الشامل ولو تدريجيا فى كل مجتمعات العالمين الأول والثانى. وقد شهدنا فى السنوات الخمس الأخيرة سباقًا مضاداً من نوع جديد بين حكومات هذه المجتمعات استجابة لضغوط الرأى العام أو املا فى تخفيف الاختناقات الاقتصادية والاحتقانات الاجتماعية، وذلك بالحد من التسلح، بل والهرولة نحو التخلص من أكبر قدر من الأسلحة التقلبدبة. وآخر مظاهر ذلك هو المزاد العلنى الذى أعلنت عنه المانيا الموحدة مؤخرا لببع ترسانة ألمانيا الشرقية (سابقًا).

أى إنه لم يبق هناك من مؤمنين أو ممارسين نشطين إدارة الصراع بالقوة المسلحة إلا فى البلدان النامية فى الجنوب. وحتى هذه الأخيرة بدأت تستفيد ولو من جانب واحد من أحد مظاهر الثورة التكنولوجية وحقوق الإنسان فى العالم الأول فى إدارتها للصراع، كما سنرى فى الفقرة التالية.

٣ - آنية الإتصالات وحق المعرفة :

إن أحد المظاهر المبهرة للثورة التكنولوجية الثالثة هى " آنبة الاتصالات " وليس مجرد سرعتها. وهذه " الآنية" " هى أهم عامل من عوامل انتشار الوعى بمنظومة القيم العالمية التى تحدثنا عنها فى هذه المحاضرة، بوصفها تمثل الأبعاد الثقافية والإنسانية للنظام الدولى الجديد. ويتضافر هذا المظهر مع احد حقوق الإنسان فى العالم الاول وهو

حق المعرفة والحصول على المعلومات، والذى وصل إلى مستوى غير مسبوف، تمثل فى صدور قانون من الكونجرس الامريكى يعرف باسم قانون حرية الاطلاع على المعلومات، منذ سنوات، ليخلق ظاهرة فريدة فى تاريخ البشرية، لمسناها فى أزمة الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١).

فمن بين ما قيل فى وصف هذه الأزمة هى إنها مثلت أول صراع دولى يدار من خلال التليفزيون. فلم يحدث فى أى صراع دولى سابق أن يتخاطب رؤساء أطراف الصراع مباشرة مع الرأى العام فى دولة الخصم أو العدو، كما حدث فى أزمة الخليج. فصدام حسين أو مساعدوه أو مؤيدوه خاطبوا الرأى العام الأمريكى والغربى بصفة تكاد تكون يومية من خلال اجهزة الاعلام المرئية. ومن طرائف هذا الموقف أن الرئيس الامريكى جورج بوش احتج على وسائل الإعلام الأمريكية، دون أن يستطيع منعها من نقل رسائل الرئيس العراقى، وناشد الرئيس الأمريكى وسائل الإعلام الأمريكية، دون أن يستطيع اجبارها، على أن تناشد الرئيس العراقى أن تسمح له بمخاطبة الرأى العام العراقى، وهو ما حدث مرة واحدة بالفعل على الأقل.

ومن الطرائف الأخرى هو أول نكتة مصرية حول أزمة الخليج وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتذهب النكتة إلى أن صدام حسين احتل وضم الكويت فى ست ساعات، ثم خطط أن يفعل نفس الشئ مع قطر فى أربع ساعات. أما البحرين فقد قرر أن يكتفى بارسال أمر بالفاكس يخبر فيه البحرانيين أن بلدهم قد احتلت وضمت إلى العراق وعليهم الامتثال لذلك !.

٤ - نمو المنظمات الدولية غير الحكومية :

من أهم العوامل التى تساعد على نشر المنظومة القيمية العالمية الجدبدة تكاثر المنظمات الدولية غير الحكومية. وتشمل هذه الشركات المتعددة الجنسية أو عبر القومية، الهادفة للربح، وكذلك المنظمات الدولية الأهلية غير الهادفة للربح. ويقوم هذان النوعان من المنظمات بترويج وتكريس قيم ومعايير جديدة فى مجال المعلومات والاعمال والمعاملات والسلوك والاداء والاذواق . وقد أثبتت هذه المنظمات فعالية اكبر من المنظمات الحكومية، بما فيها مؤسسة الدولة، فى التأثير على المجتمعات والأفراد، رغم ما قد تفرضه أو تحاول فرضه الدولة من قيود أو حدود. وقد ذكرنا

بالفعل امثلة لذلك فى معرض الحدث عن وسائل الاتصال الجماهيرية الآنية،التى تستخدم الأقمار الصناعية، ويلتقطها الأفراد مباشرة عبر الحدود الفومية.

ولكن الجديد فى السنوات الأخيرة هو أن عديداً من الحكومات التى أبدت فى البداية معارضة أو امتعاضًا من اختراق هذه المنظمات لسياج سيادتها القومية قد اذعنت لهذا الاختراق بعد فترة، ثم بدأ بعضها يمتثل ولو على مضض ولو بشكل دفاعى أو اعتذارى، مثلما هو الحال بالنسبة لمنظمة العقو الدولية. واخيرا نجد البعض يرحب أو حتى يتسابق لاجتذاب هذه المؤسسات عبر القومية للتوطين على ترابه القومى، ولو بشروط هذه المؤسسات وحتى لو استدعى الأمر ســـن قوانين تشجعها على ذلك، أو حتى توقيع اتفاقيات خاصة معها لها قوة القانون (مثلما يحدث مع الشركات العملاقة متعددة الجنسية). وفى كثير من الحالات تمنح هذه المؤسسات نفس امتيازات البعثات الدبلوماسية ونفس الحصانات، إن لم يكن أكثر.

وليس القصد من ذكر هذا العامل هنا هو البحث فى أبعاده الاقتصادية أو المالية، أو تقييم هذه الأبعاد. وإنما نذكره فى صدد عوامل الترويج والتكريس لمنظومة القيم الثقافية والانسانية التى تصاحب بل وتشكل النظام العالمى الجديد.

٥ - تقلص دور الدولة القومية :

الدولة القومية المعاصرة " هى نسبيًا حديثة المنشأ كمؤسسة اجتماعية، فتاريخها يعود إلى أوائل القرن السادس عشر، حيث ظهرت على انقاض مؤسسات اجتماعية أصغر (مثل الأسرة الممتدة والعشيرة والقبيلة)، أو مؤسسات اجتماعية أكبر(مثل الامبراطوريات، التى كانت تضم كل منها مجموعة من الشعوب والأقاليم المتباينة). وقد وصل هذا الشكل من أشكال التنظيم السياسى الإنسانى قمته مع حلول القرن العشرين. وأصبحت الدولة هى وحدة التنظيم الدولى والقانون الدولى. وتوسعت الدولة كثيراً فى وظائفها، وخاصة فى دول العالمين الثانى والثالث، فى العقود التالية للحرب العالمية الثانية. ووصل هذا التوسع إلى أقصاه فى ظل الأنظمة الشمولية والتسلطية. وأدى ذلك فى كثير من الحالات إلى سحق الأفراد وتهميش دور " المجتمع المدنى" (أى المنظمات غير الحكومية).

ولكن تكاثر وتعقيد المشكلات الاجتماعية الاقتصادية المعاصرة ظهر أنه أكبر من طاقة الدولة القومية، وبدأت هذه الأخيرة تنوء بهذه المشكلات، ولا تجد لمعظمها حلاً . وبدأت الدولة القومية فى " التقهقر" - أحياناً بشكل منظم، وأحياناً بشكل غير منظم، أحياناً بشكل صريح، وأحياناً بشكل مستتر. ولم يكن الانهيار " المفاجئ" لمعظم الأنظمة الشمولية فى أوربا الشرقية خلال عامى ١٩٨٩، ١٩٩٠إلا مثالاً دراميًا لهذا التقهقر السريع فى مواجهة المشكلات العاتية.

وقد أدى ذلك فيما ادى اليه إلى عودة " المجتمع المدنى " إلى لعب دور اكبر بكثير مما كان يلعبه خلال العقود الخمسة الأخيرة. وبروز المجتمع المدنى هو فى الواقع أحد علامات وركائز النظام العالمى الجديد أى اننا اصبحنا بصدد بروز دور أكبر للمنظمات الدولية غير الحكومية من ناحية وللمنظمات الوطنية غير الحكومية من ناحية أخرى. وكلا الظاهرتين تقلصان تدريجيًا من الدور المألوف للدولة القومية.

ولا يعنى ذلك أن " الدولة " كمؤسسة وكوحدة رئيسية فى التنظيم الدولى ستختفى ولكن كل ما يعنيه الأمر هو أن " الدولة " لن تصبح بنفس القوة والهالة التى كانت عليها فى السابق. ويعنى ايضا أن المنظمات والجماعات المحلية غير الحكومية فى كل بلد لن تكون اسيرة لقبضة حكومتها المطلقة وبتعبير آخر، ستظل الدولة قائمة وتلعب دوراً هامًا فى حياة البشر لعدة عقود قادمة على الأقل. ولكنها لن تكون بالضرورة المؤسسة الأكبر والأقوى، والتى لا معقب عليها ولا محاسب لها. اننا بصدد مرحلة سيتم فيها تحجيم الدولة وتعظيم شأن المجتمع المدنى. وفى ذلك بالقطع اعلاء وتدعيم لكل قيم النظام العالمى الجديد الذى تحدثنا عنه فى هذه المحاضرة.

الخاتمة

لا يعنى عرضنا هنا لمنظومة القيم الثقافية والإنسانية فى النظام العالمى الجديد أنها قد استقرت أو ترسخت. فشأنها شأن النظام العالمى الجديد نفسه ما تزال فى طور التبلور. كما لا يعنى أن هذه المنظومة القيمية تشق طريقها بسهولة ويسر فى أرض ممهدة. فالتاريخ البشرى ليس من عادته أن يخلى المسرح تمامًا من معدات ونصوص فصل سابق لكى تحل محله نصوص ومعدات فصل جديد. وإنما عادة هذا التاريخ هو أن يترك بعض نصوص ومعدات الفصل القديم تتداخل مع نصوص ومعدات الفصل الجديد. كما أن النجوم والوجوه القديمة تظل ممعنة فى البقاء على خشبة المسرح بنصوصها ومعداتها القديمة ، وتحاول أن تعرقل أو تفسد أو تزاحم الوجوه الجدبدة بنصوصها ومعداتها الجديدة. وعادة ما تكون لحظات الانتقال مليئة بالهرج والمرج. وينقسم المتفرجون بين حنينهم إلى القديم الذى عرفوه وتعودوه، وبين تطلعهم ونشوتهم بالجديد الذى لم يعرفوه أو يألفوه.

لقد تعجل جورج فردريك هيجل فى لحظة مشابهة للانتقال عام ١٨٠٦، وهو يشهد نابليون يمتطى ظهر حصانه منتشيا فى الشارع الرئيسى لمدينة "يينا " ، بعد انتصاره الباهر فى المعركة التى حملت اسم المدينة. ورغم أن هيجل فقد منزله الذى احترق، ووظيفته فى الجامعة التى اقفلت بسبب المعركة، الا انه رأى المعركة رمزا لنظام عالمى جديد يتضافر فيه " العقل والحرية"(Reason and Freedom). لقد رأى فى جيش نابليون جيشا شعبيا من المتطوعين الاحرار لدولة تقدمية... واعتبر هيجل ذلك اكتمال لغاية وعقلانية التاريخ. لم يدرك هيجل فى تلك اللحظة التى تعجل فيها بهذا الحكم السخى، أن نابليون سيحاكم وينفى بعد ذلك ، وأن فلول الرجعيين والمحافظين من " اعداء التاريخ " أى المناوئين للعقل والحرية سيجتمعون فى فيينا فى غضون تسع سنوات من معركة بينا ، لكى يحجموا الوافد الجديد على المسرح العالمى، ويعطلوا مسيرته ويعدلوا الكثير من نصوصه ومعداته...وفى غضون خمسة عشر عامًا من مؤتمر فيينا ورحيل نابليون، التحقت فرنسا - ثورة الحرية والاخاء والمساواة - بصفوف الامبريالية، وغزت الجزائر عام.١٨٣ ، وصالت وجالت فى بقية أفريقيا وآسيا

والكاريبى. لم يدرك هيجل عندما اطلق حكمه المتعجل مستبشرا "بدولة العقل والحرية"، أن البشرية ستشهد اتون حربين عالميتبن رهيبتين بين "دول العقل والحرية "، لتنافسها على المستعمرات ومناطق النفوذ والأسواق فى سباق محموم تحرم فيه هذه الدول غيرها من شعوب العالم من " العقل والحرية ". كأن بالطبع هناك شئ أو أشياء لم تكتمل، حينما أطلق هيجل عبارته المشهورة فى أوائل القرن التاسع عشر.

وربما يكون فرانسيس فوكوياما، الكاتب الأمريكى من أصل يابانى قد تعجل بدوره حينما كتب مقالته الشهيرة فى أواخر ١٩٨٩، بعنوأن " نهاية التاريخ "، مبشراً بانتصار نهائى للرأسمالية – الليبرالية على كل ما عداها من مذاهب وانظمة سياسية : الشيوعية، الاشتراكبة، الفاشية، لقداعلن أن ما لم يكن قد اكتمل فى عام ١٨٠٦ بعد معركة "يينا " قد اكتمل بعد سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩. طبعـًا لم يدرك فوكوياما عندما اطلق هذا الكلام، أنه فى أقل من عام ستنفجر أزمة الخليج، لكى تجر الغرب والشرق والشمال والجنوب معا مرة أخرى إلى مجرى التاريخ، الذى لم ينته، ولن ينته أبـداً.

وقد رفع الرئيس الأمريكى جورج بوش، وغبره من زعماء الغرب، شعار " الشرعية الدولية " لتعبئة العالم ضد عدوان صدام حسين على الكويت؛ واعتبر احترام هذه "الشرعية " هى المحك الحقيقى للنظام العالمى الجديد. ولكن السؤال هو إلى أى مدى سيرفع جورج بوش وحلفائه نفس الشعار فى قضايا عادلة أخرى – مثل القضية الفلسطينية؟ وإلى أى مدى سيصر جورج بوش وحلفائه على احترام الشرعية فى هذه القضية كمحك حقيقى آخر لتكريس النظام العالمى الجديد ؟ إن الإجابة على هذا السؤال هى التى ستحدد حقيقة ما إذا كان هناك نظاما عالميًا جديداً بادعاء الإنسانية التى تحدثنا عنها فى هذه المحاضرة، أم أن الامر لا يعدو أن يكون "نبيذاً قديمـًا فى قنينة جديدة " ؟ ربما يكون جورج بوش قد تعجل كما تعجل هيجل وفوكاياما من قبله.. وربما سيحتاج الأمر إلى جولة أو جولات متتالية من الصراع والنضال حتى يولد هذا النظام العالمى الإنسانى الجديد بالفعل. إن ذلك هو أغلب الظن والله أعلم.

(٢) نحو عقد اجتماعى عربى جديد

كشف الغزو العراقى لدولة الكويت فى ١٩٩٠/٨/٢ - والتداعيات السريعة التى ترتبت عليه، بما فى ذلك تحوله من خلاف بين قطرين عربيين إلى أزمة إقليمية، ثم إلى أزمة عالمية - عن اختلالات عديدة وعميقة فى النظام العربى. ورغم أن هذه الاختلالات لم تنشأ بين يوم وليلة، ورغم أن كثيراً من المفكرين العرب قد أشاروا اليها مرارا وتكراراً منذ سنوات طويلة، إلا أن الغزو العراقى هو الذى فجرها بشكل درامى. ولم يعد ممكنا التغاضى عن هذه الاختلالات أو التلكؤ فى التعامل معها. وإذا كان هناك اجماع دولى وعربى وكويتى على مقاومة الغزو العراقى وتحرير الكويت، فإن هذا الهدف الملح لا ينبغى أن يصرف الشعوب العربية وطلائعها الفكرية والسياسية عن المواجهة العاقلة الحاسمة مع أسباب الأزمة والاختلالات والتناقضات التى فجرتها. ومن هنا ضرورة صياغة عقد اجتماعى عربى جديد، يكون اساسا لنظام عربى جديد اكثر ديموقراطية وعدالة ورخاء وأمنا لكل شعوب وأبناء الأمة.

إن هناك اجماع بين المراقبن العرب والأجانب على أنه مهما كانت الطريقة التى تحرر بها الكويت أو تسوى بها أزمة الخليج، فإن الوطن العربى والشرق الأوسط لن يكونا ابداً مثلما كانا يوم ١٩٩٠/٨/١. فأوضاع المنطقة برمتها سيعاد ترتيبها من جديد، والسؤال الذى ينبغى أن نواجهه جميعًا هو ما إذا كانت إعادة ترتيب هذه الأوضاع ستتم على أيدينا نحن العرب أم ستفلت منا وتتم على أيدى الغرباء، الخصوم منهم والأعداء. ومن هنا نبادر بطرح مسودة هذه الوثيقة "نحو عقد اجتماعى عربى جديد".

لغة خطاب سياسى جديد

إن الانقسام الذى تسبب فيه غزو الكويت وأزمة الخليج، لم يكن فقط انقسام حكومات وانظمة. ولكنه كان أيضًا انقسامًا واسعًا بين شعوب الأمة، بل وكان انقسامًا عميقًا داخل كل مواطن عربى. وإذا كان انقسام الحكومات والأنظمة ليس بالشئ الجديد على الساحة العربية، فإن الشرخ الذى وقع بين الشعوب العربية وداخل عقول ووجدان المواطنين العرب وعلى هذا النطاق الواسع وبهذا العمق الغائر، هو

بالقطع شيء جديد في التاريخ العربي الحديث. فعهدنا بالشعوب العربية من المحيط إلى الخليج، ومنذ تبلور النظام العربي الرسمي مجسداً بالجامعة العربية في أواسط الأربعينات، انها كانت تدرك خطوط المعارك بعفوية وتلقائية. وكانت تدرك بحواس استشعارها الداخلية من هم الخصوم والأعداء ومن هم الأشقاء والأصدقاء، وأين الحق وأين الباطل. وكانت دائما تقف مع الأشقاء والأصدقاء ضد الخصوم والأعداء، ومع الحق ضد الباطل.

ولكن هذه الأزمة اختلط الأمر على الشعوب والحكام والمفكرين والأحزاب والقوى السياسية. وكان من أهم اسباب هذا الاختلاط - وما تبعه من بلبلة في الإدراك، وانقسام في المشاعر، وتوزع في المواقف - هو تردى الخطاب السياسي العربي في السنوات الأخيرة. فقد غلبت على هذا الخطاب ممارسات دعائية غوغائية، أبتذلت المبادئ النبيلة واستبدلتها بشعارات جوفاء، وصادرت على أي اجتهاد أو خلاف مشروع في الفكر أو الرأي. ووصلت هذه الممارسات الدعائية الغوغائية إلى مستوى حروب الابادة الفكرية والجسدية بين أبناء الوطن الواحد، بل وأحياناً بين أصحاب الاتجاه السياسي الواحد. وأصبحت الساحة العربية نهبا لمن يملكون أقوى أسلحة القمع الداخلي، أو أمضى وسائل الابتزاز الخارجي، أو أعلى أصوات الإعلام الجماهيري. وأدى ذلك فيما أدى إليه إلى عزوف معظم صفوة المفكرين وشرفاء المثقفين عن العمل العام، أو إجبار بعضهم الآخر على الصمت بتكميم افواههم أو كسر أقلامهم. وأصبحت الجماهير العربية بلا قيادات فكرية وسياسية شعبية أمينة، ومن ثم وقعت هذه الجماهير فريسة سهلة للممارسات الدعائية الغوغائية فتبلد إحساس بعضها، وتبلبل فكر بعضها الآخر، واختلطت المواقف على بعضها الثالث.

وضمن هذا المناخ الدعائي الغوغائي شاعت دعاوى مقايضة بعض المبادئ ببعضها الآخر، واختلاق مفاضلات زائفة بينها. فباسم مطلب شعبي نبيل مثل مطلب الوحدة العربية يتم استخدام القوة المسلحة الغاشمة ضد شعب عربي بأكمله، وبأسم مطلب شعبي نبيل آخر مثل مطلب العدالة الاجتماعية، يتم نهب ومصادرة ثروات قطر عربي بأسره سواء كانت ثروات دول أو ممتلكات مواطنيها. وباسم مواجهة قوى الهيمنة الاجنبية تتم مغامرات أو ممارسات تفتح الأبواب وتقدم المسوغات لهذه القوى نفسها

لكى تخترق الوطن العربى وتدنس ترابه القومى. وباسم التنمية تنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب العربية بواسطة أنظمتها الاستبدادية الحاكمة. وباسم تحرير بقعة من الوطن العربى واستخلاص الحقوق المشروعة لشعبها يتم احتلال بقعة أخرى وسلب الحقوق المشروعة لشعب عربى آخر. وهكذا اختلط الحابل بالنابل، وتداخلت وتباينت خطوط المعارك، واضطرب الاحساس الشعبى وتمزق الوجدان العربى. وفى هذا المناخ المضطرب تفتح ملفات وحسابات بعضها مشروع، وبعضها غير مشروع. وفى كل الأحوال تجرى محاولات تسوية هذه الحسابات بطرق تختلط فيها الشرعية الانتهازية، وتستخدم كلمات حق يراد بها باطل، وبواسطة محاسبين يصعب التمييز فيهم بين الشرفاء والادعياء .

لذلك أصبح مطلوبًا وبإلحاح أن تسقط وإلى الأبد لغة الخطاب السياسى الغوغائى، وأن نعلى وإلى الأبد لغة خطاب سياسى جديد يحترم عقل الإنسان العربى وآدميته، ويرد الاعتبار لحقوق شعوب الأمة فى تقرير مصيرها واستعادة حرياتها الأساسية .. لغة خطاب سياسى جديد يستوحى كل المطالب الشعبية العربية المشروعة التى تبلورت خلال القرن الأخير، أى منذ فجر النهضة العربية الحديثة، دونما تجزئة مصطنعة، ودونما مفاضلات زائفة... لغة خطاب ينسجم مع روح العصر ولا يتناقض مع آليات النظام العالمى أو حركة المستقبل الإنسانى.

لقد تبلورت المطالب الشعبية العربية منذ فجر النهضة العربية الحديثة وإلى نهايات القرن العشرين حول محاور ستة تنسجم مع آليات النظام العالمى الجديد ومع حركة المستقبل الإنسانى، وهى :

- الديمقراطية فى مواجهة الاستبداد .
- العدالة فى مواجهة الاستغلال.
- الوحدة فى مواجهة التجزئة.
- التنمية فى مواجهة التخلف.
- الاستقلال فى مواجهة التبعية.
- الأصالة فى مواجهة الاستغراب .

ولأن هذه المطالب الشعبية العربية كلها مشروعة، ولأن كل منها يكمل الآخر، فلابد أن يترجم الخطاب السياسى العربى الجديد هذه المطالب فى مشروع عضوى واحد لا يتجزأ، ولا يفاضل بينها أو يقايض أى منها بالآخر. فمثل هذه المفاضلات أو المقايضات هى التى أدت وتؤدى إلى تبديد طاقات الأمة، واستنزاف مواردها، وبلبلة فكرها، وتوزع وجدانها، دونما تقدم يذكر فى تحقيق أى من مطالبها النبيلة والمشروعة. أن التمسك بهذه المطالب جميعًا ومعًا دون مفاضلة أو مقايضة هو الأساس الصلب لعقد اجتماعى عربى جديد. فمن شأن هذا التمسك بها جميعًا ومعًا ينطوى على روح الموازنة والانصاف فى الحقوق والواجبات بين الحكام والمحكومين، بين الأغنياء والفقراء، بين الأقوياء والضعفاء، بين الكبار والصغار من شعوب الأمة وأقطارها. ومن شأن التمسك بها جميعا ومعًا أن تتقدم الأمة، وأن تصمد فى مواجهة الأعداء والمتربصين، وأن تحتل مكانها المرموق فى النظام العالمى الجديد.

وإذا كان مطلب من المطالب العربية الشعبية الستة لا يحتاج إلى اسهاب أو تبرير، فإن حصاد تجاربنا الماضية وروح العصر وايقاع المستقبل تستدعى أن نعيد تأكيد ما ينطوى عليه كل منها من معان وضوابط وتداعيات للنظام العربى الجديد.

الديمقراطية

إن الديموقراطية تعنى مشاركة الشعوب فى صنع القرار ومحاسبة الحكام فى تنفيذ القرار. وبهذا المعنى المحدد فإن الديموقراطية لم تعد ترفا سياسيًا للصفوة وحدها أو مطلبا للمثقفين وحدهم. لقد أصبحت الديموقراطية حصنا وملاذاً لكل المواطنين ضد المستبدين والمغامرين والمبذرين وضد العملاء والسفهاء ممن يرثون أو يقفزون على السلطة. وأصبحت الديموقراطية سبيل الجماهير وسلاحها لتحقيق بقية مطالب الأمة فى العدالة والوحدة والتنمية والاستقلال والأصالة، دون أن يحتكرها أو يمتهنها حاكم أوحد أو حزب أوحد أو نظام أوحد. ولا ينطوى مطلب الديموقراطية على طوباوية أو اوهام فى التوقيت أو الاكتمال. فالتحول الديموقراطى هو عملية جهادية مستمرة. والمهم أن تكون ركنًا أصيلاً ضروريًا من أركان العقد الاجتماعى العربى الجديد، وأن تبدأ مسيرتها فى كل اقطار الأمة، حتى وأن تفاوت سرعتها وتنوعت أشكالها طبقًا

لخصوصيات كل قطر عربى، ما دامت تنطوى فى كل الأقطار على مشاركة المواطنين ومحاسبة الحكام.

العدالة

إن العدالة الاجتماعية تعنى التكافل بين الأغنياء والفقراء فى داخل القطر العربى الواحد وبين الاقطار العربية جمعاء. ففضلاً عن أن هذا المعنى التكافلى هو ركن أصيل من أركان الإسلام والإديان السماوية، وهو قيمة إنسانية نبيلة فى حد ذاته، فإن دواعى الاستقرار الاجتماعى والتنمية الاقتصادية قد جعلت من العدالة التوزيعية ضرورة حتمية. ولا تعنى هذه العدالة اعادة توزيع الثروات بشكل حسابى ميكانيكى. وإنما تعنى فى المقام الأول تكافؤ الفرص، وتعويض المحرومين بسبب صدفة المولد فى طبقة معينة فى نفس القطر، أو فى قطر معين فى نفس الأمة العربية. ويكتسب هذا المعنى التكافلى للعدالة الاجتماعية خصوصيته فى الوطن العربى فى ضوء صدفة الجغرافيا والديموغرافيا، التى جعلت النفط يتفجر فى أقطار بعينها ذات حجم سكانى صغير، ولا يتفجر فى اقطار أخرى ذات حجم سكانى كبير. لقد أدت صدفة الجغرافيا والديموغرافيا إلى اختلالات هيكلية عميقة، وكان من شأنها أن توجد أقطار عربية يتمتع أبناؤها باعلى متوسط داخل فردى فى العالم، واقطار اخرى ينكب أنباؤها بأدنى متوسط دخل فردى فى العالم. فى الوقت الذى ينتمى فيه هذا وذاك إلى نفس الأمة العربية ونفس الوطن العربى. وليس هنا مجال التفصيل فى كيفية احقاق العدالة التكافلية. ولكن يدخل فى ذلك تخصيص صندوق عربى اجتماعى تسهم فيه الأقطار الميسورة بنسبة معنة من قيمة انتاجها الاجمالى السنوى، ويتم توزيع حصيلة هذا الصندوق طبقا لمعايير موضوعية مقننة على الأقطار الأقل حظا، لدعم الخدمات الأساسية للفئات الأقل حظًا فى كل منها، وللاسهام فى برامج ومشروعات التنمية فيها.

الوحدة

إن الوحدة العربية ستظل مطلبا شعبيا خالداً. فرغم تعثر كل محاولاتها السابقة، إلا أن الاستمرار الدؤوب فى هذه المحاولات هو دليل قاطع على خلود هذا المطلب مهما

بدت رومانيسته. هذا فضلا عن أن أمما عديدة كانت مجزأة إلى وقت قريب اندفعت مؤخراً إلى إتمام وحدتها القومية، وآخرها فيتنام والمانيا وكوريا. بل أن أمما مختلفة التواريخ والثقافات واللغات، ولكنها متجاورة بدأت منذ سنوات تتجاوز الخصوصيات القومية وتتعالى على الاعتبارات السيادية، وتسير حثيثا على طريق التكامل، تحدوها فى ذلك عوامل المصلحة الذاتية المستنيرة وإدراكًا منها أن روح العصر تقتضى كيانات اقتصادية عملاقة، ومنها مجموعة الأمم الأوربية ومجموعة أمم جنوب شرق آسيا، ومجموعة أمم أمريكا الشمالية. لذلك فإن المطلب العربى الشعبى فى الوحدة أو الاتحاد بين أقطار الأمة لا ينطوى فقط على تسوية حساب تاريخى مع نتاج التجزئة التى أحدثها الاستعمار القديم وكرسها الاستعمار الجديد، لكنه ينطوى أيضًا على ضرورات امنية ودفاعية وتنموية بين أبناء الأمة الواحدة ذات الثقافة الواحدة واللغة الواحدة والآمال الواحدة، وينطوى أيضًا على الانسجام والاستجابة مع روح العصر، عصر التكتلات الاقتصادية - السياسية العملاقة التى يواجه العالم بها القرن الحادى والعشرين. ولكن لأن روح هذا العصر نفسه لم تعد تقبل أو تستسيغ التوحيد القومى بقوة السلاح أو منطق الضم والإلحاق، فإن المطلب الشعبى العربى فى الوحدة لابد أن يترجم إلى عملية عقلانية تدرجية تتم ديموقراطيا بالرضى والتراضى، وبالاقناع والاقتناع، حتى تتلاشى مخاوف الأقطار الاصغر من الأقطار الأكبر، وحتى تتبدد هواجس الاقطار الاغنى تجاه الأقطار الافقر، وحتى لا يكون التوحيد بالقوة زريعة لتدخل من هم أكثر منا قوة بدعوى الحفاظ على السيادة والشرعية. وقد رأينا مؤخراً أن توحيد شطرى اليمن وتوحيد شطرى ألمانيا بشكل ديموقراطى سلمى لم يعط مثل هذه الذرائع للاعداء والخصوم والمناهضين. وما دام العقد الاجتماعى العربى الجديد يستند فى ركنين من اركانه الستة على الديموقراطية والعدالة، فإن ركن الوحدة أو الاتحاد بطرق سلمية سيكون شرطا ونتيجة لاكتمال هذا العقد الاجتماعى. فهى وحدة أو اتحاد يتم على أسس ديموقراطية تحترم حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للشعوب العربية، وللأقليات القومية والعرقية التى تشاركها نفس الوطن ونفس المصير.

التنمية

إن موقع الوطن العربى وموارده البشرية والطبيعية كانت ومازالت تؤهله لتحقيق قفزة تنموية هائلة، لو توفرت الإرادة المستقلة والتخطيط السليم، ولو أطلقت طاقات الإنسان العربى، ورفعت الحواجز والقيود التى تعوق انسياب وحرية انتقال وتكامل عوامل الإنتاج بين أبناء وأقطار الأمة. إن الشعوب العربية قادرة وراغبة فى التواصل والتكامل والعمل والإنتاج أساس تخطيطى قومى مشترك. ولا يعرقل من هذه الرغبة ويقلص من هذه القدرة إلا تعسف الحكومات ونزوات الحكام. فأبناء الأمة العربية ليسوا أقل قدرة أو مبادرة أو إبداعًا من أبناء أمم شرق آسيا التى نهضت بلدانهم نهضة تنموية مبهرة. ويتوفر ركنى الديموقراطية والعدالة داخل كل قطر، ويتوفر التكافل الاجتماعى بين أقطار اليسر وأقطار العسر، لابد للعرب أن يحققوا نهضة تنموية مماثلة. فثروات العرب الطبيعية فى الداخل وأرصدتهم المالية فى الخارج من شأنها أن توفر شروط هذه النهضة. إن التنمية بهذا المعنى تقدم السياج الضرورى للأمن العربى الداخلى والخارجى، وتشبع الحاجات الأساسية للجماهير العربية الواسعة، وتخدم المصالح الذاتية المستنيرة للميسورين من أقطار الأمة وأبنائها. إن التنمية ليست إعادة توزيع الثروات العربية، ولكنها الاستخدام الرشيد الأمثل لهذه الثروات من خلال تخطيط قومى مشترك، يراعى المصالح الذاتية المستنيرة والمزايا المكتسبة لكل قطر، بحيث تتناغم ولا تتنافر مع المصالح القومية الأعم.

الاستقلال

إن الاستقلال السياسى هو مطلب لكل شعب عربى ولكل شعوب الأمة جمعاء. وقد حارب كل شعب على حدة وكل شعوب الامة طيلة القرنين الماضيين من أجل هذا المطلب الوجودى المشروع. ولكن بعد عدة عقود من تحقيق الاستقلال السياسى الأسمى، بات واضحًا لشعوبنا وحكامنا أن هذا الاستقلال بدون قوة اقتصادية عسكرية ذاتية تسنده وتحافظ عليه وتكرسه هو وهم كبير. وقد رأينا خلال العقود القليلة الماضية "استقلال" العديد من أقطارنا يمتهن بالعدوان الأجنبى السافر مراراً وتكرار بسبب ضيقها الاقتصادى .

ثم رأينا أخيراً أن العدوان العسكرى السافر أو السلب والارتهان والابتزاز لم يعد يقتصر على الاغراب الطامعين بل اصبح يشمل الاقرب الطامحين والأشقاء الجشعين. وإذا كانت مواجهة الاغراب الطامعين والأقارب الطامحين للحفاظ على الاستقلال الوطنى لأقطارنا يتطلب " التضامن" فى الحد الادنى و"التوحد" فى الحد الأقصى، فإن ردع الأشقاء الجشعين هو واجب عربى جماعى حفاظًا على الحد الأدنى من التضامن وتطلعا للحد الأقصى من التوحد. ولابد أن يكون ركنا من أركان العقد الاجتماعى العربى الجديد هو تأسس نظام أمنى عربى أكثر قوة وجدية وصرامة للحفاظ على الاستقلال الوطنى القطرى فى مواجهة الأعداء الطامعين والأقارب الطموحين والأشقاء الجشعين على حد سواء. ويتطلب ذلك قوة ردع عربية قوية تقوم الأقطار الاكثر سكانًا بالاسهام فيها بمعظم الرجال وتقوم الأقطار الاكثر ثراء بالاسهام فيها بمعظم المال. وما دام يتوفر فى العقد الاجتماعى العربى الجديد ركنًا الديموقراطية والعدالة، فإن من شأن ذلك الا تستخدم قوة الردع العربية هذه إلا طبقًا للضوابط المتفق عليها مسبقًا، والخاضعة للمراقبة والمحاسبة العربية الشعبية.

إن الحفاظ على الاستقلال الوطنى القطرى ضد الغريب والقريب والشقيق على السواء هو من متطلبات الامن والأمان والاستقرار الداخلى والإقليمى، إلى أن يتم انجاز التوحد العربى بالإرادة الحرة الديموقراطية، ويرضى وتراضى أبناء كل الشعوب العربية بالتزامن أو التتالى. أى أن التوحد العربى يكون، طبقا لهذا العقد الاجتماعى الجديد، هو نتاج إرادات قطرية ديموقراطية مستقلة، فى الوقت والظروف التى تناسب كل إرادة.

الأصالة

إن الأصالة الحضارية لشعوب الأمة العربية تكمن فى مبادئ الاسلام دين الاغلبية، وفى ثقافة وتراث الاسلام واللغة العربية التى يشترك فيهما كل أبناء الأمة من مسلمين. وإذا كانت مبادئ الإسلام الإلهية ثابتة خالدة، فإن الثقافة والتراث المنبعثان من هذه المبادئ والدائران فى فلكها هما من اجتهادات وابداعات البشر. وينبغى لهذا الفهم الواضح الصريح للثوابت الإلهية الدينية وللمتغيرات الإنسانية الدنيوية ألا

يوضعا أبداً على طرفى نقيض، تستدرج بهما جماهيرنا المؤمنة بفطرتها إلى مفاضلات وثنائيات زائفة تبدد الطاقة وتستنزف ضريبة دماء من العرب المؤمنين جيلاً بعد جيل. فالإسلام دين أغلب العرب وثقافة كل العرب، وهو ركن أساسى من الوجود العربى، وهو شرط ضرورى للحفاظ على الاصالة الحضارية العربية. وكل الأركان الخمسة الأخرى للعقد الاجتماعى العربى الجديد هى استلهام صريح أو ضمنى من مبادئ الإسلام. وبهذا المعنى فإن الإسلام كدبن وثقافة، وكركن أصيل فى العقد الاجتماعى العربى الجديد يضع حدا لاستخدامه الانتهازى اللحظى بواسطة المستبدين المغامرين فى أوقات الضيق والشدة ثم امتهانه والتنكيل بأصحابه فى اوقات البحبوحة والقوة. وينطوى المعنى الإجرائى لهذا الركن من أركان العقد الاجتماعى العربى الجديد الاقرار الضمنى والصريح بأن الحركات الإسلامية المنادية بتطبيق الشريعة هى جزء لا يتجزأ من القوى الوطنية داخل كل قطر، ومن القوى القومية على مستوى الأمة، ما دامت ملتزمة بأركان هذا العقد، وما دامت تسعى للسلطة من خلال التنافس الديموقراطى السلمى.

إلى الضمائر والطلائع

إن أزمة الخليج التى بدأت بغزو الكويت قد كشفت كل اختلالات النظام العربى الرسمى وكل عورات الحكومات العربية. ولكن تداعيات الأزمة وما صاحبها من شروخ وانقسامات شعبية واسعة قد كشفت أيضًا عن حقيقة مروعة. وهى أنه فى غياب فكر واضح وصوت مسموع ودور هادف للمثقفين العرب كأفراد وجماعات وتنظيمات وأحزاب، فإن الجماهير العربية تجد نفسها بلا أنوار كاشفة وبلا موصلات هادئة، وبلا قيادات ملهمة. ولذلك تقع هذه الجماهير فريسة للاستبداد والغوغائية من ناحية ولمخططات الهيمنة الاجنبية من ناحية أخرى. فعلينا كضمائر وكطلائع فى هذه الأمة أن نقدم للجماهير العربية بديلاً جديداً وصادقًا ينتشلها من مغبة الاختيار بين بديلين أحدهما مر وهما الاستبداد العربى الداخلى أو الاستغلال الأجنبى الخارجي.

ونحن على يقين أن الأركان العامة للعقد الاجتماعى العربى الجديد الذى اقترحناه فى الفقرات السابقة هو هذا البديل الصادق الأمين. وحوله يمكن أن تلتقى كل الضمائر والطلائع العربية الشريفة، من أفراد وجماعات وتنظيمات وأحزاب. وندرك

مقدمـًا أنه لن يلقى أذنـًا صاغيـة من سدنة الاستبـداد العـربى أو سدنة الاستـغلال الأجنبى، وقـد لا يلقى ترحيـبـًا فـوريـًا من بعض جـمـاهيـرنا التى اعـتـادت الخطاب السيـاسى الغوغـائى. ولكننا على يقين أن الأغلبيـة العظمى من أبناء الأمة العربيـة ستستـجيب لمضمون هذا العقد الاجتماعى العربى الجديد، لأنها سـتجد فيـه الفكر الواضح الملتزم بمطالب الأمة. وستلتف هذه الأغلبية حول القيادات الداعية له. وستنتظم فى الحركات الاجتماعية - السياسية المجاهدة لتحقيق أهدافه.

إن الدعـوة والحـركـة والتنظيم هى شـروط لازمـة لتـحـويل هذه الرؤية من كلمـات ومبـادئ إلى عـمل وواقع. وهذا قدر وواجب ومسئولية كل الشرفاء من ضمـائر طلائع هذه الأمـة، مـهـمـا اختـلفت اصـولـهم الطبـقـيـة، وانتـمـاءاتهم القطرية ومـشـاريعـهم الأيديولوچية. فلنستجب للواجب والمسئولية حتى يستجيب لنا القدر.

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»

صدق الله العظيم

(٣) المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى الوطن العربى

١ - اطلالة أولى

رغم الأهمية القصوى التى يعطيها بعض أفراد النخبة العربية لقضية الديموقراطية ، إلا أن أغلبية الرأى العام العربى لا تشاركهم الالحاح على هذه القضية. ففى أحد الدراسات القليلة المبكرة لاتجاهات الرأى العام العربى عام ١٩٨٠ ، جاء الاهتمام بقضية الديموقراطية والمشاركة السياسية فى المرتبة السادسة ، ضمن قائمة تشمل سبعة هموم رئيسية . فقد سبقها فى الوعى العربى هموم أخرى - مثل الخلافات والانقسامات العربية، والصراع العربى الإسرائيلى، ومشكلات التخلف الاقتصادى - الاجتماعى، والهيمنة الاجنبية على مقدرات الوطن العربى، والمسألة الاجتماعية (التفاوت الطبقى الصارخ). وبلغة الأرقام، لم يذكر مسألة الديموقراطية كأحد الهموم الرئيسية سوى ٥,٤ فى المائة فقط من عينة قومية شملت عشرة أقطار عربية (هى : المغرب ، تونس، مصر، السودان، الاردن، فلسطين، لبنان، اليمن، الكويت، قطر)[١].

بعد الدراسة المذكورة أعلاه بعشر سنوات، أى فى عام ١٩٩٠، سئلت عينة قومية شملت ثمانى عشر قطراً عربياً، عن أهم التحديات المستقبلية التى تواجه الوطن العربى. وضمن ثمانى تحديات رئيسية ، جاءت المسألة الديموقراطية فى المرتبة السادسة. وسبقها فى الترتيب على التوالى : - التحدى الاقتصادى التكنولوجى، والتحديات البيئية - الديموجرافية ، والمسألة الاجتماعبة ، واستمرار التجزئة العربية ، والتهديدات الخارجية (بما فيها التهديد الإسرائيلى). وبلغة الأرقام، لم يذكر المسألة الديموقراطية كتحدى رئيسى سوى ١١,٠ فى المائة فقط من أفراد العينة[٢].

---

(١) انظر سعد الدين ابراهيم : اتجاهات الرأى العام نحو مسألة الوحدة . بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ ص ٧٩ - ٩٤.

(٢) انظر ضياء الدين زاهر : كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل ؟ عمان : منتدى الفكر العربى ، ١٩٩٠ ، ص ١٠٥ - ١٠٧.

لقد تضاعفت نسبة من وضعوا المسألة الديموقراطية ضمن الهموم أو التحديات الرئيسية للوطن العربى (من ٤,٥ الى ١١,٠ فى المائة) خلال عشر سنوات. ولكنها تظل نسبة متواضعة للغاية . وهذا قد يفسر لماذا استمر الاستبداد في اقطارنا طوال هذه السنين . ويفسر أيضًا لماذا تحدث الانتكاسات لمسيرة التحول الديموقراطى حتى فى تلك البلدان التى بدأت فيها هذه المسيرة فى السنوات الأخيرة .

وما كشفت عنه الدراستان الميدانيتان المذكورتان من تواضع نسبة من يضعون المسألة الديموقراطية ضمن الهموم الرئيسية للوطن العربى قد يكون مدعاة لخيبة أمل الكثيرين ممن يناضلون من أجل الديموقراطية. ولكن الأكثر مدعاة لهذه الخيبة هو أنه حتى بين اكثر فئات الرأى العام العربى تعليما فإن نسبة المهمومين بالتحول الديموقراطى هى بنفس التواضع. ففى الدراسة الثانية التى أجريت عام ١٩٩٠، والتى لم تتراوح فيها نسبة من عبروا عن الهم الديموقراطى كهم رئيسى ١١,٠ فى المائة ، كان معظمهم من حاملى درجة الدكتوراه (٧٥,٠٪) والماجستير أو دبلومات عليا (١٢,٥٪) او الدرجة الجامعبة الأولى او ما يعادلها(١٢,٥٪)[١] .

إننى ابدأ الورقة بهذه الاطلالة التى قد تبدو قاتمة حتى أبدد أحد أوهام المثقفين العرب ، الذين بتصايحون كثيرا حول الديموقراطية (بما فيهم هذا الكاتب)، أو الذين يعزون غيابها فى الوطن العربى إلى انتشار الجهل، والأمية، أو إلى تدنى مستويات التعليم بين الجماهير . فحقيقة الأمر أن هناك شيئًا فى الثقافة العربية إما إنه يعادى الديموقراطية صراحة، أو لاً يعطيها أهمية مركزية فى منظومة القيم والمعايير السائدة فى مجتمعاتنا .

وهذه الحقيقة ، رغم مراراتها ، تدعونا الى مواجهة شجاعة، لا فقط مع أنظمة حكمنا الاستبدادية ، ولكن أيضًا مع ينابيع ثقافتنا المعاصرة ، التى تجعل جماهيرنا نفسها مهيأة لقبول هذا الاستبداد ، أو متواطئة فى التعايش معه. بتعبير آخر يستند الاستبداد العربى المعاصر على ركيزتين، أحدهما ظاهرة جلية وهى الحكام وأنظمة الحكم؛ والثانية مستترة ضمنية وهى الجماهير العربية. وان الركيزتين هما نتاج لنفس الثقافة العامة التى نشأ الحكام والمحكومين فى كنفها .

(١) المرجع السابق ، ص ٨٠..



لذلك انتقل فى الجزء الثانى من هذه الورقة إلى المسألة الأم وهى "الثقافة العربية".

٢ - الإرث الذى نحمله على ظهورنا

فى القصة الخامسة من قصص السندباد، كما وردت فى ألف ليلة وليلة، لما تحطمت سفينة السندباد، وغرق كل من معه، وسبح هو إلى أن وصل مجهداً إلى الشاطئ، وجد نفسه على أرض جزيرة خضراء غناء. فأستبدت به نشوة السلامة وتضرع لله شاكراً. وما أن خطى عدة خطوات حتى صادف شيخا عجوزاً ولكنه مليح الوجه يجلس قرب الشاطئ، فأقرئه السلام. ورد الشيخ المليح الوجه السلام. وسأله السندباد أن يدله على طرق ومسالك الجزيرة ومن أين يحصل على طعام وشراب وثوب جديد. فقال له الشيخ أنه مستعد لاصطحابه ومساعدته لكى يجد كل ما يبتغيه، ولكنه كسيح الساقين، ولا يقدر على المشى، فإذا حمله السندباد، فإنهما يبلغان مقصدهما. ورحب السندباد بذلك، وحمل الشيخ على كتفيه، وأمسك الشيخ برأس السندباد، وساقاه الكسيحتان تتدليان حول السندباد فى وهن ظاهر. ولكن ما أن سار السندباد حاملاً الشيخ، حتى بدأ يشعر أن الساقين الكسيحتان للشيخ تقويان تدريجيا، ثم تتحولان إلى ساقين قويتين مثل ساقى الجاموس، وتشتد قبضتهما على جسم السندباد. وتعب الأخير بعد مدة، وحاول أن ينزل الشيخ بلطف وأدب؛ إلا أن الشيخ رفض النزول، وشدد من قبضة ساقية حول جسم السندباد. وظل السندباد يدور بالشيخ حول الجزيرة، حتى أرهق تمامًا والشيخ يرفض النزول. وهكذا لم يهنأ السندباد بعائد سلامته من الغرق، ولا بثمرات الجزيرة الخضراء الغناء. وفى تعبه ويأسه من التخلص من الشيخ، ومع اشتداد جوعه وعطشه، توقف السندباد عندما يبدو إنه كان حانة مهجورة، وجد فيها آنية مملوءة بشراب احمر، فأنكب عليها يحتسى منها، وانفرجت اساريره، بل وبدأ يضحك من عبثية الموقف الذى وجد نفسه فيه. وتعجب الشيخ وهو ما يزال على ظهر السندباد، وسأله عن سر غبطته المفاجئة، فأخبره بأنها ذلك المشروب الذى يحتسيه، فطلب الشيخ أن يتذوقه، فناوله السندباد قدحا كبيرا منه، وشرب الشيخ وشرب، حتى دارت رأسه، وتخففت قبضة ساقيه حول جسم السندباد، فقذف به من على كتفيه، وطرحه أرضًا. وخوفًا من أن يفيق الشيخ

مرة أخرى، ويجد حيله ثانية لتكبيل السندباد، قام بالاجهاز عليه. وتنتهى القصة الخامسة من قصص السندباد فى ألف ليلة وليلة.

٢ - ١ - محاولات الخروج من زقاق التاريخ :

لقد لخصت هذه القصة لأنها تذكرنى بالارث الثقيل الذى نحمله على ظهورنا، وهو ثقافتنا العربية؛ والتى كان مفروضا، كأى ثقافة فى أى مجتمع، أن تكون هادينا، ومرشدنا، وملهمنا فى رحلة حياتنا المعاصرة بعد رحلة "التيه " الطويلة فى الظلام، خلال عصور الانحلال، من القرن الثالث عشر إلى القرن التاسع عشر.

وفى اللحظة التى بدا لنا فيها أن نهضة عربية جديدة تلوح فى الأفق - مع إعادة اكتشافنا للعالم واكتشاف العالم لنا فى القرن التاسع عشر - إذا بنا نتعثر ونكبوا وننتكس على طريق التقدم. وكلما قمنا من كبوة أو انتكاسة لنستأنف مسيرتنا على الطريق، باغتتنا انتكاسة اخرى، دون أن نتعلم كثيراً شيئا يذكر. ولأن نمط الانتكاس يتكرر بنفس الطريقة تقريبًا، منذ بداية ما أسميناه بعصر النهضة العربية الحديثة، فلابد أن يكون ذلك راجعًا، فى الجزء الاكبر منه على الأقل، إلى شيئ فى ثقافتنا العامة. فمع الاختلاف فى السياق والبلدان والشخوص العربية، إلا أن هناك ملامح مشتركة بين تجارب وانتكاسات محمد على، وجمال عبد الناصر، وصدام حسين. فقد بدأ كل منهم بحلم كبير، قد نتفق أو نختلف على قيمته او تفاصيله. واستبد كل منهم بالسلطة، واستنفر الموارد المتاحة له، وعبأها، وحاول أن يخرج بشعبه أو أمته من "زقاق التاريخ" إلى الطريق العام السريع للتقدم. ولكن فى الحالات الثلاث، دهمت كل منهم اول مركبة كبيرة مندفعة على هذا الطريق العام السريع، فأجهضت الحلم الكبير، وعاد بطل كل حالة اما جثة هامدة، أو جسمًا مشوهًا، مثخنًا بالجراح، كأمثولة لأهل الزقاق، حتى لا يخاطروا، أو يسارعوا بالخروج مرة أخرى إلى الطريق العام السريع للتاريخ، ويستمر الحال على هذا المنوال إلى أن تبهت الذاكرة الجماعية لأهل الزقاق ويظهر بينهم مغامر جديد، بحلم جديد، ويستبد بأهل الزقاق من جديد، مقابل تأكيده لهم باستعادة فردوس مفقود أو الوصول إلى فردوس موعود. ويصدقه أو يمتثل له أهل الزقاق؛ ويرحبون أو يقبلون الصفقة، كما قبل السندباد.

وتوالى قبول هذه الصفقات أو حتى تصديقها، والامتثال لها، وعدم التعلم من تراكم الخبرة التاريخية، هو الذى ينبغى أن نتأمله، ونمعن التفكير فيه والتدبير بشأنه وبتعبير آخر، لابد أن تكون هناك شروط مفقودة فى كل محاولة من محاولاتنا للخروج من الزقاق تحت أعلام أحد مستبدينا الحالمين الطامحين، الذين يوحون لنا، صدقا أو كذبا، أن أحلامهم هى أحلامنا، وطموحاتهم هى طموحاتنا، ومقصدهم هو مقصدنا. لابد أن هناك شيئا او اشياء فى ثقافتنا العربية، وخاصة الجزء السياسى منها، تورثنا هذه الحلقة المفرغة، التى تتحول الأحلام فيها دائما إلى أوهام أو كوابيس، تدفع الاجيال العربية المتعاقبة ثمنها الباهظ.

٢ - ٣ - الثقافة السياسية العربية :

لقد بدأنا هذه الورقة بخلاصة دراستين ميدانيتين، تفصلهما عشر سنوات، ولكنهما تتفقان فى أن الديموقراطية هى شأن تهتم به أو ترنو اليه قلة قليلة فقط من أبناء هذه الأمة. ولا يعنى ذلك أن الاغلبية ضد الديموقراطية. ولكنه يعنى فقط إنها ليست مسألة ملحة فى قمة أجندة الأغلبية الساحقة من العرب، بما فى ذلك المتعلمين منهم تعليمًا عاليًا. وهذا يعنى أن تعليمنا النظامى نفسه، وليس مجرد تنشأتنا الاجتماعية العامة، لا تؤكد، ولا تغرس هذه القيمة غرسًا متعمقًا فى الوعى أو الوجدان.

فالديموقراطية بمعناها الواسع هى المشاركة فى اتخاذ القرار، ومراقبة تنفيذه، والمحاسبة على نتائجه. وهذا الثالثوث المعيارى - فى المشاركة والمراقبة والمحاسبة - هو قواعد وسلوكيات نتعلمها او لا نتعلمها فى مؤسسات التنشئة الاجتماعية - من الأسرة إلى المدرسة، ومن الدين إلى الإعلام إلى العمل. وفقط بتعلم هذه القواعد والسلوكيات يكون الفرد مواطنا مهيئا للمطالبة بالديموقراطية وممارستها فى المجال السياسى وعلى مستوى الدولة.

فالشاهد هو أن قيم الطاعة، والولاء، والامتثال يبدأ غرسها فى الأطفال العرب فى نطاق " الأسرة الابوية". والتى تحدد فيها السلطة المطلقة على أساس " الذكورة " و"العمر" - أى يصبح أكبر أفراد الأسرة من الرجال هو مرجعية السلطة، ومحتكرها

وممارسها، وله الطاعة والولاء. فإذا لم يمتثل الأصغر سنا لذلك، فإنهم يتعرضون للعقاب المادى او المعنوى، او كليهما. ولا يحق للاصغر سنا أن يشارك أو يراقب أو يحاسب الاكبر سناً. أى أن سلطة الكبار الذكور هى سلطة مطلقة.

ورغم كل ما يقال فى تحديد اهداف المناهج المدرسية العربية، فإن المؤسسة التنشيئية الثانية بعد الأسرة، وهى المدرسة تسير على نفس المنوال فى مرجعية السلطة. فمع انتقال الطفل العربى من جو الأسرة إلى جو المدرسة فى طفولته الوسيطة (٦ إلى ١٢ سنة) فانه يجابه بنفس التركيبة التسلطية المطلقة. فهو يتلقى المعرفة دون أن يساءل، وهو يحفظها دون أن يفهمها بالضرورة، أو يفحصها أو ينقدها، وهو يطيع ويمتثل " للمعلم"، ومن المفروض أن يقف له ويحترمه ويبجله، لأن " المعلم كاد أن يكون رسولا".

وهكذا ينتقل الفرد العربى، منذ طفولته، من مؤسسة تنشيئية تسلطية مطلقة إلى أخرى يطلب منه طاعتها، والولاء لها، والامتثال لما يتلقاه منها، دون مشاركة أو مساءلة أو مراقبة، إلى أن يجد نفسه بالغًا فى مواجهة الدولة، برئاستها وأجهزتها وإعلامها، ويطلب منه نفس الولاء والطاعة والامتثال، دون مشاركة أو مراقبة أو محاسبة.

وهكذا فان مؤسسات التنشئة الاجتماعية الفاعلة فى الوطن العربى تقوم بصياغة الفرد العربى بحيث يكون مهيئا لقبول السلطة المطلقة.

ويساعد على فعالية المؤسسات التنشيئية العربية (من الأسرة إلى المدرسة إلى الدولة) فى غرس قيم ومعايير الطاعة والولاء والامتثال، عدة آليات متشابكة، منها:

غلبة الوظيفة المحافظة فى الثقافة العربية :

لكل ثقافة عدة وظائف تشمل الحفاظ على القيم والتقاليد والتراث، ومن ثم على الهوية الحضارية؛ وتشمل تطوير القيم والمعايير والسلوكيات بحيث يتكيف حاملوا هذه الثقافة مع متغيرات بيئتهم الداخلية والخارجية. الوظيفة الأولى تضمن الاستمرارية المجتمعية، والوظيفة الثانية تضمن التقدم المجتمعى. الوظيفة الأولى تتطلب التلقين والحفظ والاستظهار والمحاكاة. والوظيفة الثانية تتطلب التحليل

والنقد والمساءلة والمغايرة والإبداع والابتكار. والثقافة الصحية القوية هى التى توازن بين هاتين الوظيفتين. ولكن الشاهد هو أن الثقافة العربية المعاصرة تغلب الوظيفة الأولى على الثانية. وتجسيم ذلك فى طرق التربية، والتعليم، والإعلام فى الوطن العربى. فحتى حينما تأخذ الثقافة العربية المعاصرة بالعلم الحديث، فإن ذلك يتم من خلال قوالب تلقينية محافظة، وليس من خلال أساليب تحليلية مجربة. وحينما تستعير الثقافة العربية منتجات التكنولوجيا الحديثة، فانها لا تتبنى ولا تستبطن روح هذه التكنولوجيا، بقدر ما تقتنيها لتكريس ممارسات المحافظة.

٢ - ٢ - ١ - غلبة الوحدة على التنوع فى الجماعة:

يتصل بالملمح السابق - أى غلبة الوظيفة المحافظة على الوظيفة الابداعية، غلبة نزعة الوحدة الظاهرية على نزعة التنوع الحقيقية. فالثقافة العربية عموما والسياسية خصوصًا تتوجس من التنوع خوفا من الفرقة. ويؤدى بها ذلك أحيانًا إلى الحفاظ على وحدة شكلية أو إجماع سطحى، بينما تؤدى فى الواقع إلى تكريس انقسام باطنى. ولذلك شهدت حقب عديدة من تاريخنا العربى - الإسلامى آليات وممارسات ادت إلى عكس المقصود أو المراد. فقد كان القصد من إقفال باب "الاجتهاد" والاكتفاء " بالإجماع" هو الحفاظ على وحدة الأمة وشرعها الحنيف. ولكن ذلك أدى فيما أدى إلى تكلس عقل الامة، وتجميد تطورها وأضعاف جسمها الاجتماعى - الاقتصادى، حتى اصبح هزيلا بلا قدرة على مقاومة التحديات الداخلية والخارجية عند أول اختبار حقيقى. ولأن الواقع العربى كان وما يزال متنوعًا فى الحقيقة (بيئيًا واجتماعيًا وعرقيًا ودينيًا) فإن افتعال التجانس او ادعائه أو الاصرار عليه خوفًا من الفرقة أو الفتنة، يؤدى إلى تغذية عوامل الفرقة والفتنة تحت السطح أو من خلف الستار.

٢ - ٢ - ٣ - الاعتمادية المفرطة للفرد على الجماعة:

ولأن الفرد تتم تنشئته بلا استقلالية تذكر فى التفكير والشعور والسلوك، فإنه لابد أن يعتمد فى هذه الامور على مرجعية الجماعة خوفًا من الخطأ وطلبًا للأمان. وفى هذا الصدد كثيراً ما ينكر الفرد نتاج تجربته الذاتية مهما كانت حقيقية إذا

اختلفت مع الشائع أو الرائج فى الجماعة. وتبدأ هذه الاعتمادية على الأسرة، كجماعة مرجعية أرثية، إلى أن تصل إلى الدولة كجماعة مرجعية سياسية. وتصبح الدولة، وبالاحرى النظام السياسى، أو بالدقة رأس هذا النظام هو المرجعية الأولى والأعظم. وعليها يعتمد الفرد فى كل شيئ تقريبًا - بدءاً من تحديد المشاعر، والمواقف وانتهاء بتحديد الاحتياجات والتوقعات. وتتجلى هذه الاعتمادية المفرطة فى مظهرين، أو نمطين شائعين فى الثقافة السياسية العربية المعاصرة - نمط التعظيم والتقديس لمرجعية السلطة، ونمط الالتماس والتظلم والدعاء تجاه هذه المرجعية. فاحترام السلطة سرعان ما يتحول إلى هيبة ثم إلى خوف، ثم إلى تعظيم وتقديس. ومن ثم يتلاشى تدريجيا توقع المساءلة والمطالبة إلى ممارسة الالتماس والتظلم. أى تنتهى الاعتمادية المفرطة إلى قبول، او التهيؤ لقبول السلطة الاستبدادية المطلقة. ويصبح كل أمل الفرد هو أن يكون الاستبداد " عادلا"، حين يلتمس أو يتظلم. فاذا لم تستجب هذه السلطة إلى التماسه أو تظلمه فانه يدعو عليها، حقيقة أو مجازاً، سلطة أعلى أو أقوى منها لتنتصر له أو تنصفه منها.

ولا يعنى ذلك أن الفرد العربى يقبل هذه السلطة الاستبدادية عن طيب خاطر. فى غالب الظن هو فقط يمتثل، أو يذعن لها سطحيا وظاهريا، ولكنه نادراً ما يتمرد عليها خوفا من العقاب الصارم. فهى ليست سلطة مطلقة فقط ولكنها أيضًا متسلطة، ولا تخضع لمعايير مقننة فى استخدام العنف، ولا رقيب عليها أو رادع لها الا سلطة أقوى منها، وهو ما لا يملكه أى فرد، وما لا تملكه معظم الجماعات، وإنما تملكه فى الغالب قوة خارجية. وفى حالة الدولة التسلطية لا يملك من حد جبروتها إلا قوة أجنبية.

٢ - ٣ - التنافر بين الشكل والمضمون فى الثقافة العربية :

وبسبب كل الملامح والآليات المذكورة اعلاه فى الثقافة العربية، انتشرت ممارسة ما اصبح معروفا فى تراثنا باسم " التقية ". وعكس ما يظن من أن "التقية" تقتصر على طائفة دينية بعينها، فواقع الأمر أنها تشيع تدريجيًا ومنذ نعومة الأظفار بين كل أبناء المجتمع العربى، وإن كان بدرجات متفاوتة. فهى الوجه الآخر لاستبدادية السلطة فى المجتمع العربى - من الاسرة الابوية إلى المدرسة إلى الدولة التسلطية.

والتقنيات فى أبسط تعريفاتها هى التظاهر سلوكيا بغير ما هو مبطن عقليا ووجدانيا ، وذلك اتقاء لغضب وعقاب مرجعية السلطة.

ومن هنا فإن مظاهر الطاعة والولاء والامتثال لمرجعية السلطة المستبدة هى فى الغالب مظاهر شكلية سطحية، تخفى ورائها او تحتها مشاعر ومواقف مغايرة. لذلك فاننا نصبح بصدد نسبة كبيرة من افراد المجتمع يبدون ممتثلين فى الظاهر، ولكنهم معترضون فى الباطن. ومن هنا مظاهر التناقض والتنافر العديدة فى المواقف والسلوكيات العربية. فالأطفال والمراهقون العرب قد يحفظون ويرددون، ولكنهم لا يفهمون ولا يستوعبون ؛ وقد يبدون كما لو كانوا يدرسون ويحصلون، ولكنهم لا يتعلمون ولا يفقهون. وهم ككبار قد يبدون كما لو كانوا يعملون ولكنهم فى الغالب لا ينتجون. وهم كمواطنين، قد يبدون كما لو كانوا يؤيدون النظام ولكنهم عليه ناقمون ؛ وكما كانوا يحبون الحاكم ولكنهم له كارهون.

ولكن كل هذا الارث الثقافى الذى نحمله على ظهورنا ويكبل حركتنا ، ويجعلنا ندور فى حلقات خبيثة، ويمنعنا من الاستفادة من تراكم الخبرات التاريخية الخاصة بنا وبغيرنا ، ليس قدراً محتوماً. فيمكننا أن نتحلل من أعبائه دون أن نجهز عليه تماماً. كما فعل السندباد بالشيخ. ولعل الوعى بكل ما ذكرناه اعلاه حول الثقافة العربية هو أحد شروط الخروج من هذه الحلقة المفرغة. كما أن هناك بذور مؤسسية جنينية يمكن تنميتها كشرط آخر للخروج من هذه الدائرة الخبيثة. وهذه الاخيرة هى ما سنسطلح على تسميته " بالمجتمع المدنى"، ونتناوله فى القسم الثالث من هذه الورقة.

٣ - ١ - فى تعريف المجتمع المدنى :

لأغراض هذه الورقة، ينتقى الباحث مجموعة من القيم والمعايير والسلوكيات والمؤسسات، التى يمكن إجمالها فى مفهوم واحد هو مفهوم " المجتمع المدنى"، تمييزاً له عن مهفوم " الفرد" من ناحية، ومفهوم الأسرة من ناحية ثانية، ومفهوم " الدولة" من ناحية ثالثة.

والمجتمع المدنى هو مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية، وغير الإرثية وغير الحكومية، التى ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة المجزية فى الحياة العامة.

وبهذا المعنى فإن المجتمع المدنى للفرد هو شكل تنظيمى وسيط وبديل ومكمل تجاه " المؤسسات الارثية " من ناحية، ومؤسسات الدولة من ناحية أخرى.

والمؤسسات أو التنظيمات الإرثية (Pimordial Organizations) هى تلك التى ينتمى إليها الفرد عند الميلاد لاعتبارات مسبقة دون أن يكون له فى هذا الإنتماء المبكر اى هامش من حرية الإختيار. وأول هذه المؤسسات هى الجماعات القرابية – مثل الأسرة أو العشيرة او القبيلة. ولكن التنظيمات الارثية تشمل أيضاً الجماعة العرقية والطائفية والمذهبية والدينية. ولأن هذه التنظيمات الارثية سابقة لأى مؤسسات او تنظيمات اجتماعية أخرى فى تلقيها للفرد وتعاملها معه، ولأنها هى التى تقدم له الرعاية وتقوم بتنشئته المبكرة، فإنها تنطوى على ألفة وحميمية هائلة بالنسبة للفرد. وفى ظلها وكنفها يشعر بالانتماء الأول، ولها ومن أجلها يشعر بالولاء

أما مؤسسات الدولة فهى تنظيمات حكومية رسمية قانونية تعاقدية، تنشأ لإدارة المجتمع وضبط سلوك الافراد فيه على أسس عامة من المفترض أن تكون موضوعية أو غير ذاتية أو " لا شخصانية". ولهذه المؤسسات وحدها حقوقا سيادية، على كل من يعيش على اقليمها المعترف به، بما فى ذلك الحق القانونى فى استخدام المنح، والمنع، والقوة، والعنف كآليات للضبط الاجتماعى.

وبين هذين النوعين من المؤسسات (الارثية والحكومية) تقع تنظيمات "المجتمع المدنى " فى مكان وسط. فبعكس المؤسسات الارثية هى تنظيمات ينضم إليها الأفراد طواعية، وان كان ذلك بشروط ضمنية أو صريحة (مثل العمر او التعليم أو المهنة أو موافقة بقية الاعضاء). ولكنها مثل المؤسسات الإرثية من حيث أنها تهتم بأعضائها مباشرة – رعاية وحماية وتكريسا لقدراتهم ومشاركتهم فى الشئون العامة. وهى تقترب من التنظيمات الإرثية من حيث مستوى الألفة والحميمية، بحكم أنها أضيق نطاقاً وأقل حجماً من مؤسسة الدولة. ورغم أنها تشترك مع هذه الأخيرة فيما يتعلق بوجود قواعد وضوابط تعاقدية عامة، الا إنها تختلف عن مؤسسة الدولة فى أنها لا تمتلك حقوقا قانونية لاستخدام القوة والعنف تجاه اعضائها. ولعل غياب هذا الملمح فى تنظيمات المجتمع المدنى هو الذى يجعل الفرد فيها اقل إحساساً بالخوف أو الرهبة أو التوجس، وأكثر احساساً بالالفة والأمان.

إن هذه الوسطية لتنظيمات المجتمع المدنى هى التى تعطيها امكانيات هائلة فى تعويض الأفراد عن افتقاد بعض وظائف المؤسسات الارثية وخاصة الاسرة) من ناحية، وهى التى تقدم سياجاً مخففاً أو ممتصاً لسطوة وجفاء قرارات وسلوك الدولة من ناحية ثانية.

وأهم من هذا وذاك لموضوعنا، هو أن تنظيمات المجتمع المدنى تقوم، أولاً، بعملية تفاوضية مستمرة فى التوفيق بين المتطلبات التنافسية لكل من المؤسسات الارثية والمؤسسات الحكومية تجاه الفرد. وتقوم، ثانياً، بالاسهام فى تعظيم مهارات وقدرات اعضائها للمشاركة فى الشئون المجتمعية العامة. ودورها التفاوضى - التوفيقى هو تعبير آخر عن تقليص التوتر والصراع بين الافراد، وبين الجماعات وبعضها البعض، وبينها وبين الدولة. اما دورها فى تعظيم المهارات والقدرات للمشاركة فى الشئون المجتمعية فهو تعبير اخر عن دورها فى "التنمية" والتحول الديموقراطى.

٣ - ٢ - المجتمع المدنى وإعادة الاعتبار للفرد فى المجتمع الحديث :

تحدث مفكروا القرن التاسع عشر عن " المجتمع المدنى " ليشيروا إلى التنظيمات الاجتماعية خارج جهاز الدولة، أو التى لا يسيطر عليها جهاز الدولة بشكل ظاهر أو مباشر. ورغم أن ماركس قد قصر هذا المفهوم على أولئك الذين يشاركون فى "العملية الإنتاجية" فقط، أى على الطبقتين العاملة والبرجوازية، إلا أن معظم العلماء الاجتماعيين، يستخدمون المفهوم للاشارة إلى التنظيمات التطوعية غير الحكومية، التى تشمل الاحزاب، والنقابات، والاتحادات والروابط، والجمعيات والأندية، وجماعات المصالح وجماعات الضغط.

والذى يهمنا فى هذه الورقة لموضوعنا هو كيف يمكن للمجتمع المدنى أن يؤدى دوراً فى عملية التنمية عموماً، وكيف يمكن أن يسهم فى كسر الحلقة المفرغة الخبيثة التى اشرنا اليها فى نهاية القسم الثانى من الورقة.

ويدعم من هذا الدور هو طبيعة المجتمع المدنى، كتكوين وسيط بين المؤسسات الارثية، وفى مقدمتها العائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة من ناحية، ومؤسسة الدولة من ناحية ثانية.

وبداية فإن العضوية فى التكوينات الارثية وفى مؤسسة الدولة هى عضوية غير اختيارية. فرغم الاختلاف فى درجة الدفء والالفة والوجدانية بين المؤسستين، الا أن الفرد لا خيار له فى عضويتهما. فهو يولد فيهما، وهما مفروضتان عليه. وفى مجتمعنا العربى تتميز المؤسستان بدرجة عالية من التسلط وتوقع الطاعة والولاء والامتثال، حتى وان اختلفت آليات ممارسة هذا التسلط او استنفار هذه التوقعات. اما تنظيمات المجتمع المدنى فهى اساسا تكوينات تطوعية، وينضم الافراد اليها لاشباع حاجات اجتماعية - بدءا من المصالح المادية او المهنية،وانتهاء بالرغبة فى الانتماء وتحقيق الذات.

وهذه الطبيعة التطوعية - الاشباعية-لتنظيمات المجتمع المدنى هى سر قوتها الكامنة فى اصلاح ما تفسده الاسرة او الدولة أو ما تقصر فيه المؤسسات الاجتماعية الاخرى تجاه الفرد. فالفرد ينضم اليها وينشط فيها بملأ ارادته. وهو يقلص من نشاطه فيها او حتى يتركها او يستقيل منها حينما يشاء، وخاصة اذا لم تحقق له ما يرجوه او يتوقعه من مصالح او احتياجات. وهذا ملمح لا يتوفر فى المؤسسات الارثية، ولا يتوفر فى مؤسسة الدولة. كما أن العادة هى أن الفرد يكون قادرا على الانضمام لأكثر من تنظيم تطوعى، واحيانا يمكن أن يختار بين اكثر من تنظيم من تنظيمات المجتمع المدنى تؤدى نفس الوظيفة. وهذا ملمح اخر لا يتوفر للفرد فى المؤسسات الإرثية.

٣ - ٣ - دور المجتمع المدنى فى التحول الديموقراطى :

بتعبير آخر تتميز تنظيمات المجتمع المدنى بدرجة أعلى من السيولة والمرونة، وبهامش أكبر من الحرية فى دخول وخروج الأفراد منها. ولذلك فإن هذه التنظيمات حريصة على أن تكون " جاذبة" و"جذابة" لاعضائها. وفى ذلك تستخدم آليات الاقناع والترغيب. وهنا تكمن قوة تنظيمات المجتمع المدنى فى التأثير على سلوك أعضائها، ومن ثم قدرتها الكامنة على غرس قيم وسلوكيات متوائمة ومتوافقة مع متطلبات التنمية الشاملة.

□ فأولاً، ثبت من الدراسات الميدانية المقارنة فى عدد من مجتمعات العالمين الأول والثالث أن تعدد العضوية فى تنظيمات المجتمع المدنى ترتبط طرديا بارتفاع القدرة على التحكم فى السلوك الانجابى، وارتفاع مستوى المشاركة السياسية، وفرص الحراك الاجتماعى إلى أعلى(Upward social)، ومستوى الانتاجية. وطبعا قد يكون من الصعب تحديد اتجاه العلاقة السببية فى هذا الترابط. ولكن تظل معاملات الارتباط هذه دليلا على أن هناك شيئا ايجابيا يحدث للافراد ،وسلوكياتهم مع انضمامهم لتنظيمات المجتمع المدنى.

وربما يمكن القول أن عضوية هذه التنظيمات تعطى الفرد احساسًا بأنه قادر على التأثير، ولو بقدر متواضع، فى بيئته الاجتماعية. كما تعطيه قدرا، ولو متواضعا، من الشعور بالامان الجماعى فى مواجهة الدولة ؛ وتتيح له عدداً أكبر من فرص الارتقاء الذاتى.

□ وثانيًا، يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدنى تزود أعضائها بقدر لا بأس به من المهارات التنظيمية والسياسية. فبحكم ما تنطوى عليه من حرية نسبية فى تنظيم الاجتماعات والحوار، والمنافسة لاختيار القيادات، ومن ثم للترشيح والانخراط فى الحملات الانتخابية، والتصويت، ومراقبة ومحاسبة هذه القيادات، فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدراً من الثقافة السياسية لا يتاح لهم عادة فى نطاق الاسرة العربية أو المدرسة او العمل فى الوطن العربى. لذلك ففى الحالات القليلة التى يتاح فيها قدر من الحرية السياسية فى المجتمع الأكبر، فإن أعضاء هذه التنظيمات يكونون هم الاكثر تهيؤا للاستفادة من هذا القدر من الحرية المتاحة. وحتى حينما لا يتاح هذا القدر فإنهم يطالبون به، ويحرصون على توسيعه باضطراد.

□ وثالثًا، يلاحظ أن تنظيمات المجتمع المدنى هى التى تحصن الفرد ضد سطوة الدولة من ناحية، وتحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من ناحية أخرى. فعضوية أحد هذه التنظيمات تتيح للفرد قدراً أكبر من الحماية فى حالة انتهاك أحد أجهزة الدولة لحقوقه الانسانية - المدنية أو الاقتصادية أو السياسية. كما أن هذه التنظيمات تقنن السلوك الاحتجاجى لأعضائها فى مواجهة الدولة. أى إنها تدير

الصراع الاجتماعى الذى يكون اعضاؤها طرفـًا فيه بشكل سلمى منظم - حتى لو لجأت للاضراب والاعتصام والتظاهر والمقاطعة. وهذا بعكس فئات المجتمع الأخرى، غير المنخرطة فى تنظيمات للمجتمع المدنى، والتى حين تعبر عن سخطها أو إحباطها فإنها تفعل ذلك بشكل عشوائى عنيف تأخذ شكل الشغب والنهب والتدمير. أى إنه بقدر ما تمثل تنظيمات المجتمع المدنى قيداً على تعسف الدولة أو الحاكم ضد أعضائها فانها بنفس القدر تضبط وتقنن سلوك هؤلاء الأعضاء، ومن ثم تجنب الدولة مغبة الاحتجاجات العشوائية الغوغائية العنيفة. وبنفس هذا المعنى فإن عضوية المواطنين فى تنظيمات المجتمع المدنى العلنية هى أحد صمامات الأمان المضادة لنزعات التطرف الفكرى والسلوكى.

□ ورابعـًا، فإن تنظيمات المجتمع المدنى هى التى تملأ الفراغ الذى يترتب على تقهقر الدولة من مجالات خدمية أو إنتاجية كانت تقوم بها، أو تعوض ولو جزئيـًا من عجز الدولة عن الوفاء بهذه المتطلبات الخدمية والانتاجية. ولعل هذا الدور، تحديداً، هو الاكثر التصاقـًا وظهوراً ونحن بصدد الحديث عن عملية التنمية فى التسعينات. فقد اصبحت الدولة العربية غير قادرة على الاستمرار بأجهزتها فى التنفيذ المباشر لبرامج ومشروعات التنمية، مثلما كان الحال فى العقود الثلاثة التالية للاستقلال. لقد شحت موارد الدولة القطرية، وتراكمت ديونها، وترهلت اجهزتها، وتصلبت معظم شرايينها. وأصبحت الدولة القطرية ليس فقط عاجزة عن حل مشكلات المجتمع بل أصبحت أيضـًا فى حاجة إلى من يساعدها على حل مشكلاتها.

□ وخامسـًا، لوحظ فى عدد من الحالات التى اختفت فيها مؤسسة الدول مؤقتا فى بعض البلدان العربية، بأن الذى ملأ الفضاء السياسى - الاجتماعى هو تنظيمات المجتمع المدنى وبعض المؤسسات الارثية (مثل العائلة والعشيرة والطائفة). وقد رأينا ذلك بشكل درامى فى حالتى لبنان (١٩٧٥ -١٩٩٠) والكويت (١٩٩٠ -١٩٩١)، وبشكل أخف فى حالة السودان (منذ عام ١٩٨٣).

خاتمة

إن الجديد الذى حاولت هذه الورقة أن تؤكده هو أن التكوينات الارثية ومؤسسة الدولة العربية قد تعثرتا تعثراً شديداً خلال العقود الثلاثة الأخيرة فى الإضطلاع بدوريهما فى مجال التنمية الحقيقية الشاملة، بما فيها التحول الديموقراطى. واجتهدنا فى إبراز أن "الفريضة الغائبة " أو الضلع المفقود من أضلاع مثلث التحول هو "المجتمع المدنى" فهو الذى يكمل نواقص التكوينات الارثية ومؤسسة الدولة فى الوطن العربى.

ولكن منظمات المجتمع المدنى نفسها لن تنمو أو تزدهر إلا إذا رفعت الدولة القطرية عنها يدها وقبضتها، وسمحت لها بأن تقوم بدورها ووظائفها المرجوة لمستقبل الوطن العربى. فإذا لم تفعل الدولة ذلك طواعية، وهو الأرجح، فإن على منظمات المجتمع المدنى أن تجاهد وتصارع من أجل حريتها فى التنظيم والحركة. وبذلك تشد بقية المجتمع معها الى أعلى، وتحقق من خلال ذلك أحد أهم شروط التنمية والتحول الديموقراطى .

وضمن منظمات المجتمع المدنى فى الوطن العربى تأتى النقابات المهنية كمرشح أول لقيادة الجهاد من أجل التحول الديموقراطى . فبحكم أنها تضم فى عضويتها اولئك الذين يمثلون عصب العملية الإنتاجية - الخدمية - التنظيمية الحديثة فى المجتمع العربى المعاصر، فانه حتى أكثر الانظمة استبدادا لا يمكن أن تستغنى عن دورهم . لذلك فإن هذه الأنظمة قد تحاول وسائل الاختراق والهيمنة والترغيب، وحتى الرشوة لقيادات النقابات المهنية ؛ ولكنها لا تستطيع القضاء عليها كلها أو قهرها جميعاً .

وضمن النقابات المهنية، تأتى نقابات المحامين كرأس الحربة الأكثر صلابة والأصعب كسراً فى هذا الجهاد . وذلك لأسباب ثلاثة على الأقل. أولها ، أن مهنة المحاماة من أول المهن الحديثة ظهورا فى المجتمعات العربية منذ عصر النهضة الحديثة؛ ونقابات المحامين هى أقدم وأرسخ النقابات المهنية ، وبالتالى من أقدم وارسخ منظمات المجتمع المدنى على الإطلاق . وثانياً، لأن طبيعة التدريب لهذه المهنة وممارساتها تجعل من الحق والعدل والحرية قيماً أصيلة يتم غرسها مبكراً فى أبناء المهنة. وثالثاً ، لأن معظم المشتغلين بهذه المهنة هم الأقل اعتمادية على الدولة

والأكثر استقلالا عن الحكومة فى كسب أقواتهم؛ ومن ثم فإنهم يتمتعون بهامش نسبى أكبر من حرية التعبير والتنظيم والحركة. ولهذه الأسباب الثلاثة، وغيرها فإن المحامين يكونون هم اكثر المضارين فى ظل الأنظمة الاستبدادية ، وهم أكثر المستفيدين فى ظل الانظمة الديموقراطية . لذلك فليس مستغربًا أنهم فى ظل النوع الأول من الأنظمة قلما تتاح لهم مناصب قيادية فى المجتمع ، بينما فى ظل النوع الثانى من الأنظمة فإن معظم هذه المراكز القيادية تكون من نصيبهم . وفى البرلمانات الغربية ، مثلا ، فإن نسبة المحامين تتراوح بين ٥٠,٠ و ٧٠,٠ فى المائة . وفى المجالس الوزارية للبلدان الديموقراطية تصل نسبتهم إلى حوالى ٦٠,٠ فى المائة .

إذن بحكم المصالح والمبادئ فإن تنظيمات المجتمع المدنى عمومًا ، والنقابات المهنية خصوصًا ، ونقابات المحامين بشكل اخص هى المنوطة بقيادة التحول الديموقراطى فى الوطن العربى. بل اخاطر بالذهاب أكثر من ذلك للقول أن دورها فى هذا الصدد هو الأقوى والأكثر حيوية من الأحزاب السياسية العربية . فهذه الأخيرة ما تزال فى السياق العربى المعاصر يافعة للغاية فى بعض الأحيان ، أو هى غطاء حديث لتكوينات ارثية قديمة فى أحيان ثانية (عائلية أو قبلية أو طائفية) ، أو تسلطية استبدادية فى بنيتها الداخلية فى احيان ثالثة . بينما تنظيمات المجتمع المدنى تقوم على المصالح والمبادئ ، وبذلك فإن عضويتها تمتد عبر كل التكوينات والولاءات الارثية التقليدية (الأسرية والعشائرية والطائفية والعرقية والجهوية) .

والخلاصة هى أنه إذا كان للعرب أن يخرجوا من زقاق التاريخ إلى الطريق السريع العام للتقدم الإنسانى ، واذا كان لهم أن يظلوا على هذا الطريق العام دون أن تدهمهم مركباته المندفعة ، فلا بديل ولا خيار إلا بالديموقراطية . وحتى إذا كان من اكتشفوا ذلك لا يتجاوزون فى الوقت الحاضر إلا حوالى ١١,٠٪ فى المائة من أبناء الأمة ، فإن على هذه القلة من الصفوة أن تقود وتبشر وتمارس الديموقراطية فى تنظيماتها المدنية الحديثة . وان تكون تنظيمات المجتمع المدنى هذه هى القاطرة أو المحرك لبقية مجتمعنا العربى الأكبر فى عملية التحول الديموقراطى . فلم تعد الديموقراطية ترفًا سياسيًا نستمتع به، بل هى أصبحت ضرورة للخروج من زقاق التاريخ إلى طريق التقدم، طريق القرن الحادى والعشرين، طريق المستقبل .

(٤) الثقافة العربية وتحديات المستقبل

(أ) ا - فى معنى الثقافة :

رغم التداول الواسع لمصطلح " الثقافة" إلا أن المفهوم يظل غامضًا فضفاضًا، يستخدمه المتخصصون والعامة ليعنوا به أشياءً شتى . وليس هذا وقف على العرب؛ حيث نجد أن هذا الاستخدام المتفاوت والمتشتت لمفهوم " الثقافة" يكاد يكون قاسما مشتركا اعظم فى معظم المجتمعات، ومنها المجتمعات الغربية ، التى دأبنا نحن العرب المحدثون على اعتبارها احد مرجعياتنا الأساسية .

وليس لهذا الاستخدام المتفاوت والمتشتت للمصطلح من علاج. إلا أن يحدد الكاتب بقدر معقول من الوضوح والاتساق التعريف الذى يقصده وينوى الالتزام به .

وهناك على الأقل معنيان أو استخدامان رئيسيان للمصطلح بين المتداولين له من العرب والغربيين ، احدهما استخدام متسع ، والثانى استخدام ضيق .

○ المعنى المتسع " للثقافة" ، هو ذلك الذى يستخدمه المشتغلون بالعلوم الاجتماعية ، ويقصدون به " اسلوب الحياة فى المجتمع، بكل ما ينطوى عليه ذلك من إرث مادى ومعنوى حى ، قابل للاستخدام والتطوير، من أجل تسهيل التواصل والتعامل بين أبناء المجتمع ، وإضفاء المعانى على حياتهم ، وتأكيد هويتهم المتميزة".

○ المعنى الضيق " للثقافة "، هو ذلك الذى يستخدمه بعض المفكرين وأجهزة الثقافة الرسمية فى كثير من الدول ، ومنها البلدان العربية ، ويقصدون به فقط " الأنشطة الإبداعية المتميزة فى الآداب والفنون الأدائية والتشكيلية، من شعر وقصة ورواية ومسرحية، ومن موسيقى وغناء وتمثيل ، ومن رسم ونحت وتصوير ، وما يرتبط بهذه كلها من نقد وتوثيق وترجمة ، وما إلى ذلك".

ولأننى أنتمى إلى المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ، فإننى فى هذه الورقة استخدم مصطلح الثقافة بالمعنى الأول الأكثر إتساعًا؛ والذى يحتوى على المعنى الأضيق ، وبالطبع لا يصادر عليه، ولكنه يتجاوزه .

(أ) ٢ - فى وظائف الثقافة :

ينطوى المعنى الواسع للثقافة ، كما اوردناه فى الفقرة السابقة ، على تحديد ضمنى لوظائف الثقافة. ومع ذلك لا بأس لأغراض هذه الورقة من الإشارة الصريحة لعدد من هذه الوظائف، حتى نستبين بناء على ذلك التحديات التى تواجه الثقافة العربية حاضراً ومستقبلاً .

○ وظيفة الحفاظ على الموروثات. فالموروثات تمثل الذاكرة التاريخية الجماعية التراكمية لأى مجتمع . وكما أن الفرد فى اى مرحلة من مراحل حياته هو نتاج لخبرات مراحل سابقة من هذه الحياة ، وهى التى تضفى عليه قسمات شخصيته المتميزة ، فكذلك المجتمعات. وقد دأبنا فى السنوات الاخيرة الى الإشارة إلى هذه الوظيفة فى ادبياتنا وحواراتنا ، بمفهوم " الأصالة".

○ وظيفة التطوير للموروثات . فأى ثقافة حية لابد أن تسمح بقدر من التغير والتطور لعناصرها المادية والمعنوية ، بحيث تساعد مجتمعها على التكيف والنمو والازدهار. فإذا لم تؤد الثقافة هذه الوظيفة فانها تحكم على نفسها وعلى مجتمعها بالتدهور والزبول ، أن لم يكن بالانهيار أو الاندثار . وكما أن الفرد مطالب بأن يتغير ويتطور عما كان عليه اباه ليتكيف مع مستجدات لم توجد فى حياة أبيه، فكذلك الثقافة. وقد دأبنا فى السنوات الأخيرة على الإشارة الى هذه الوظيفة من وظائف الثقافة، فى ادبياتنا وحواراتنا، بمفهوم " الحداثة" أو "المعاصرة" .

○ وظيفة التعبئة والإلهام . بحكم ما تنطوى عليه الثقافة من أنظمة رمزية للتواصل والتفاعل بين أبناء المجتمع الواحد أو الأمة الواحدة ، فإن أحد وظائفها هى التعبئة والإلهام . " التعبئة" بمعنى أن يستجيب كل المنتمين اليها إلى نفس "المثيرات" (Stimulations)، من القصيدة إلى الأغنية ، ومن الامثال والحكم والأقوال المأثورة إلى الإحساس بالمخاطر والتحديات والأمنيات . "والإلهام" بمعنى استنفار المشاعر والوجدان من أجل تحقيق وجود أو مستقبل أفضل .

(أ) ٣ - منظومة القيم والمعايير والمدركات :

إذا كانت " اللغة" بمعناها الرمزى الواسع هى عجلة الثقافة وأدواتها فى الاتصال والتفاعل بين أبناء المجتمع الواحد، فإن منظومة القيم والمعايير والمدركات هى مضمون ولحمة الثقافة .

○ والقيم (Values) هى المثل العليا والأهداف المجتمعية التى يغرسها المجتمع فى أبنائه منذ الصغر، صراحة أو ضمنًا، بمختلف أساليب ووسائط التنشئة الاجتماعية (الأسرة ، المدرسة ، الدين ، الإعلام، وغيرها). وبقدر ما يكون هناك إجماع على هذه المثل والأهداف، بقدر ما يكون هناك من توحد عقلانى واتساق وجدانى بين أفراد المجتمع وشرائحه الرئيسية . وبالطبع يمكن أن يكون هناك خلاف أو اختلاف حول هذه المثل والأهداف بين مختلف الشرائح الاجتماعية ، وهو الأمر الذى يعطى مجالاً للصراع الثقافى فى نفس المجتمع . ولكن حتى فى هذه الحالات يظل هناك قدر أدنى مشترك من المثل والأهداف بين هذه الشرائح جميعًا. وهذا القدر المشترك هو الذى يبقى على التواصل بين هذه الشرائح ، حتى وهى تعبر عن خلافاتها وتدير صراعاتها . كما أن هذا الحد الأدنى المشترك من المثل والأهداف هو الذى يرسم "الحدود الفاصلة " بين أبناء ثقافة معينة وأبناء الثقافات الأخرى .

○ والمعايير (Norms) هى قواعد السلوك والوسائل المقبولة اجتماعيًا فى سعى الأفراد لتحقيق المثل والأهداف المجتمعية التى ارتضاها المجتمع . ومن هنا ارتباط مجموعة المعايير بنسق القيم فى نفس المجتمع . وبقدر ما يكون هناك حد أدنى من الاجماع على القيم ، ينبغى أن يكون هناك حد أدنى من الاجماع على المعايير (أى الوسائل وقواعد السلوك) المرتبطة بهذه القيم والدائرة فى فلكها . فإذا كان هناك خلاف أو اختلاف على تحديد نسق القيم ، فعادة ما يكون هناك خلاف أو اختلاف بالضرورة على نسق المعايير المرتبطة بها.

○ والمدركات (Perceptions) هى محددات الالتقاط أو الانتقاء الحسى والذهنى لما يتساقط على الأفراد من مؤثرات ومثيرات. فليس كل ما يتساقط مثلاً، على شبكة العين تتم رؤيته ؛ ولا كل ما يتساقط على طبلة الاذن يتم سماعه . وهذه

المحددات الانتقائية للادراك هى نتاج مباشر أو غير مباشر لما استبطنه الفرد من قيم ومعايير. ومرة أخرى، بقدر ما يكون هناك من حد أدنى من اجماع على القيم والمعايير يكون هناك اتساق فى نسق المدركات، والعكس صحيح .

(أ) ٤ - ثقافة الأنا وثقافة الآخر :

لكل مجتمع ثقافته الخاصة ، بالمعنى الواسع لهذا المصطلح كما نستخدمه فى هذه الورقة . وكما أن لكل جماعة " حدودا سياسية "، فإن لها أيضًا "حدوداً ثقافية". وأسهل معيار للتعرف على الحدود الثقافية هو " اللغة"، فهى وعاء وعجلة الثقافة . ولا تتطابق حدود السياسة دائمًا مع حدود الثقافة. فرغم تعدد الحدود السياسية فى الوطن العربى، مثلا، إلا أن بلدانه العشرين تجمعها ثقافة عامة واحدة، هى الثقافة العربية. ويمكن أن يكون العكس صحيحًا ، أى أنه فى اطار نفس الحدود السياسية لدولة واحدة ، قد توجد أكثر من ثقافة عامة . وهذا ما يشار اليه عادة باسم "المجتمعات التعددية" - مثل سويسرا والاتحاد السوفييتى ويوغسلافيا والهند ونيجيريا ، وغيرها .

ولكن القصد من هذه الفقرة فى المقدمات، هو للإشارة إلى علاقة الثقافات ببعضها البعض - تفاعلا وتحاوراً وتنافسًا وتوتراً وصراعًا.فنادراً ما يوجد فى عالم اليوم ثقافة منعزلة تماما عما يحيط بها من ثقافات. بل أكثر من ذلك فإن أحد أسباب اندثار الثقافات فى الماضى هو عزلتها الكاملة أو اخفاقها الفادح فى التكيف مع متغيرات عصرها . فالعزلة والجمود هما السببان الرئيسيان للتدهور ثم الاندثار الثقافى . والاندثار الثقافى لا يعنى بالضرورة الإبادة الجسدية لحاملى هذه الثقافة، وإنما يعنى أساسًا إبادة أسلوبهم المتميز فى الحياة وتبنيهم لأسلوب أو أساليب أخرى، وبكل ما يترتب على ذلك من إبادة لخصوصية منظوماتهم القيمية - المعيارية - الإدراكية ، وتبنيهم لمنظومة أو منظومات أخرى .

ومن هنا فبقدر ما يحرص المجتمع على حدوده الثقافية، أى حماية " ثقافة الانا" فلابد له من التفاعل وادارة العلاقات مع الثقافات الأخرى، بما يجنبه العزلة والجمود .

وهذه دائما معادلة صعبة، فالانفتاح الثقافى الزائد له أيضًا محاذيره، ومنها خطر الاجتياح والابتلاع لثقافة معينة بواسطة ثقافة أخرى. لذلك يصبح أحد التحديات أمام أى ثقافة هو أحداث موازنة بين الانفتاح الثقافى على " الآخر" دون خطر الاجتياح والابتلاع وبين الحفاظ على جوهر " الأنا الثقافية " دون عزلة أو جمود يؤدى إلى التدهور والاندثار .

والقصد من المقدمات الأربع السابقة لمصطلح الثقافة، كما نستخدمه فى هذه الورقة ، ثم الحديث عن وظائف الثقافة ، ومنظومة القيم والمعايير والمدركات، و"الأنا الثقافى" "والآخر الثقافى" هو التمهيد للحديث عن اشكاليات الثقافة العربية المعاصرة، وأجندة التحديات التى تواجهها فى العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادى والعشرين. وكانت معظم هذه التحديات مطروحة علينا منذ سنوات عديدة . ولكن التحديات قد تضاعفت ، واعيد انها تضاعفت ، خلال العام المنصرم ، أى منذ بداية أزمة الخليج .

ب - إشكاليات الثقافة العربية

تشكو الثقافة العربية المعاصرة من عدة اشكاليات، نشير هنا إلى بعض ما يرتبط منها بموضوع هذه الورقة فقط .

(ب) ١ - الاختلال بين وظائف الثقافة العربية :

لأن الثقافة العربية من أرسخ الثقافات فى العالم ، ولأن موروثاتها المكتوبة والشفوية التى تراكمت على مدى الفين من السنين هى موروثات هائلة، فقد اولينا نحن العرب للوظيفة " الحفظية" معظم جهودنا على حساب الوظيفة "التطويرية" أو " التحديثية" وعلى حساب الوظيفة " التعبوية - الالهامية" .

ولهذا الاختلال الف وجه ووجه . فمن التربية والتعليم الى الاتصال والاعلام ، تحظى هذه الوظيفة بنصيب الاسد . فالتلقين والتقليد والاستظهار والنصية هى آليات ومظاهر واضحة لهذه الوظيفة الحفظية المتضخمة تضخما مرضيا (باثولوجيا) للثقافة العربية . ويحضرنى للتدليل على ذلك ، إذا كان ثمة حاجة الى دليل، مشهدين شائعين ، احدهما مصرى فلكلورى ، والآخر عربى محدث .

المشهد المصرى الفلكلورى هو مشهد " السبوع" لاى مولود جديد . ففى احتفال اعطاء اسم للمولود فى اليوم السابع بعد الميلاد ، يدور الأهل والأصدقاء فى أرجاء البيت يدقون ويلقنون المولود وهو فى لفافته ، بأن " يطيع كلام ابيه وليس كلام أمة" (إذا كان ذكرا) ، ويعكسون الآية إذا كان المولود انثى (أى يلقنونها بأن تطيع كلام أمها وليس أبيها). ويتكرر اسلوب التلقين هذا عند نهاية الحياة مع دفن الشخص المتوفى ، حيث يقف على رأس القبر احد المشايخ ليخبره بماذا يفعل وماذا بقول حينما يأتى الملائكة لحسابه عن سلوكه فى الحياة . وبين لحظتى الميلاد والوفاة لا يكف المجتمع عن تلقين الفرد ماذا يقول وماذا يفعل فى اى موقف . ولا يهم كثيرا فى عملية التلقين هذه مدى اتساق مضمونها مع " الحقيقة" أو الواقع العملى . فالمضمون فى هذا التلقين هو صيغ نمطية محفوظة مسبقا ، ويرجى منها تقليص هامش الخطأ أو المخاطرة أو عواقبهما .

أما المشهد العربى المحدث فهو النمطية شبه الميكانيكية فى تعامل وسائل الاعلام الجماهيرية مع " الانباء" ومع " الحقيقة" . فالانباء " الهامة" ، سواء فى عناوين الصحف أو رؤس نشرات الاخبار ، هى دائما انباء رئيس الدولة ومن يليه فى هرم السلطة، وليس احداث المجتمع والعالم الهامة . فحتى إذا قامت حرب عالمية ثالثة، فأغلب الظن أن يكون ذلك هو النبأ الثانى بعد نبأ يتعلق برئيس الدولة ، مهما كان هذا الاخير تافها (أقصد النبأ وليس رئيس الدولة) . ولأنه لا يهم عن أى دولة عربية أو عن اى رئيس نتحدث ، فإن هذا المشهد لابد أن يكون نتاجا أو تجسيما لنمط ثقافى عربى عام . ويمكن أن يقال نفس الشيئ عن تعامل وسائل الاعلام العربية مع " الحقيقة" . فمفهوم " الحقيقة" عندها هو مفهوم مغرق فى نسبيته وانتقائيته وتحيزه . فالحقيقة عند وسائل الاعلام العربية هى ، اولا، ما يسر الحاكم ، أو على الاقل ما لا يغضبه ، وهى ، ثانيا ، يمكن أن يسر المحكومين أو ما يبقيهم واهمين أو نائمين أو حالمين . وفى كلا الحالين لا يهم وسائل الاعلام العربية أن يكون هناك ارتباط أو اتساق بين " الحقيقة " كما توصلها هذه الوسائل وبين الواقع التجريبى المعاش. ولأن وسائل الاعلام العربية الرسمية كلها من المحيط الى الخليج تتعامل مع " الحقيقة"

بنفس الطريقة ، فلا يمكن أن يكون الامر محض صدفة ، بل هو لابد أن يكون نتاجا أو تجسيما لنمط ثقافى عربى عام .

إن هذا النمط الثقافى العربى هو فى نهاية المطاف تكريس وتضخيم للوظيفة الحفظية أو المحافظة للثقافة العربية المعاصرة . ولأن المحال الذهنى للأفراد ليس بلا حدود ، فإن تضخم هذه الوظيفة المحافظة لابد أن يكون على حساب وظائف الثقافة الاخرى ، وخاصة الوظيفة المحافظة لابد أن يكون على حساب وظائف الثقافة الاخرى، وخاصة الوظيفة " التطويرية" أو " الابداعية" أو " التجديدية" . وهذه الاخيرة تقوم على " النقد" و"المغايرة" و"المبادرة" و"المخاطرة" . وهذه سمات لا تظهر أو تزدهر ما دام " التلقيم " هو السمة الغالبة فى التنشئة الاجتماعية وفى التربية والتعليم . ولا يسمح التلقين المستمر بهامش الحرية الضرورى للنقد والمغايرة والمبادرة والمخاطرة . وهذه هى احدى الاشكاليات الرئيسية فى الثقافة العربية المعاصر ة . وهى اشكالية تعيش معنا منذ العصور الوسطى الاسلامية ، التى يقال أن باب " الاجتهاد " قد اقفل فى اثنائها . وربما تفسر هذه الاشكالية ما يوصف به " العقل العربى " من دائرية رتيبة ، وما يوصف به " الزمن العربى" من تكرارية غير تراكمية . فسيادة " النصوص" (Texts) على "الظروف" (Contexts) هو تعبير اخر عن هذه الاشكالية. فالنصوص الثابتة أو الجامدة قد اكتسبت بحكم الحفظ والتكرار ما يشبه القداسة، وعلا شأنها على مقتضيات الظروف الواقعية المتغيرة . وضمن مقتضيات هذه الظروف المتغيرة الحاجة الى المرونة والتكيف والابتكار والابداع . ولكن لأن هذه الوظيفة من وظائف الثقافة لم تمارس منذ عدة قرون ، فقد اوشكت اعضائها على الضمور فى ثقافتنا العربية .

ب-٣- اشكالية التناقض بين منظومات القيم والمعايير والمدركات :

كما ذكرنا فى مقدمات هذه الورقة ، تمثل منظومة القيم والمعايير والمدركات العمود الفقرى المضمونى لاى ثقافة. وكما نوهنا ايضا لابد أن يكون هناك حد ادنى من الاتساق المضمونى الداخلى فى كل من منظومة القيم ، ومنظومة المعايير ، ومنظومة المدركات ولابد أن يكون هناك حد أدنى من الاتساق العضوى بين المنظومات

الثلاث إذا كان للثقافة أن تنهض بوظائفها الرئيسية فى " الحفاظ" "والتجديد" و"الالهام" بشكل متوازن .

وأحد اشكاليات الثقافة العربية المعاصرة هى إنعدام الاتساق الداخلى فى داخل كل منظومة ، وانعدام الاتساق العضوى بين المنظومات الثلاث . ففى منظومة القيم ، هناك خليط من المثل والاهداف المتضاربة أو المتناقضة ، بعضها من موروثات الماضى وبعضها الثانى من ضرورات الحاضر ، وبعضها الثالث من نتجات الوافد . ومن حيث المبدأ يعتبر الماضى والحاضر والوافد روافد مشروعة لتغذية النسق القيمى لأى مجتمع معاصر . ولكن الاشكالية فى الثقافة العربية هى أن هذه الروافد لا تصب فى نفس المجرى الرئيسى العام ، أو فى نفس الاتجاه المتدفق لهذا المجرى . ومن ثم لم يتم تنقية كل رافد منها عند المنبع ، ولم يتم تعديل أو هندسة الاتجاه الذى يمكن أن يغزى به كل منها نفس المجرى الرئيسى العام . لذلك تكونت بحيرات أو برك أو مستنقعات حول أو قرب هذا المجرى الرئيسى العام ، حتى اوشكت أن تضيع حدود ومعالم هذا الاخير.

ولأن منظومة القيم هى التى تحدد منظومة المعايير والمدركات ، فقد وقع للمنظومين الاخيرتين نفس التشتت والتناقض . وظهر العديد من انساق معيارية وادراكية فرعية بلا اتساق داخلى فى كل منها وبلا ارتباط عضوى بينها وبين منظومة (أو منظومات) القيم السائدة .

وحتى لا يظل الكلام مجردا ، فاننا نضرب مثالا لهذه الاشكالية بعملية التنشئة الاجتماعية للاجيال العربية الجديدة فى بعض بلدان الوطن العربى . فى المنظومات القيمية العربية هناك مثل واهداف معلنة كتأكيد الهوية العربية والحفاظ على الأصالة وهناك مثل واهداف اخرى - ربما غير معلنة - كالثراء والاقتناء لكل ما هو عصرى ومريح . وقد تقاطعت هذه القيم عند تربية الاطفال، فأفرزت ظاهرة الاستعانة بمربيات اجنبيات يتولين تشكيل عقول ووجدان وسلوك الاطفال العرب . وقد جاء نتاج ذلك تشويه ، ربما غير مقصود ، لنفسية وشخصية وخيال جيل من الاطفال العرب ذهنيا ووجدانيا وسلوكيا ولغويا ، حتى باتت هويتهم الوطنية والقومية فى خطر داهم .

ويرتبط بذلك المحاولة المفتعلة فى بعض الاقطار العربية بالتوفيق بين منظومة قيم الاصالة ، ممثلة فى التراث ؛ ومنظومة قيم المعاصرة ممثلة فى العلوم الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة . ولأن عملية التوفيق هذه ينقصها الخيال والابداع فقد نتج عنها نظامان تعليميان متوازيان - هما " التعليم الدينى "والتعليم العصرى . وافرد كل منهما مثقف مختلف نوعيا فى مناهج التفكير والتدبير واساليب الادراك ، ودونما تفاعل عضوى تراكمى بينهما. بل ونشأت بين هذين النوعين من المثقفين العرب فجوة، سرعان ما تحولت الى جفوة ظاهرة أو مستترة . وهنا تبرز احد اخفاقات الثقافة العربية كأداة تواصل وتفاعل بين شريحتين هامتين من شرائح المجتمع العربى

ولأن اشكالية الاتساق الداخلى فى منظومات القيم العربية السائدة، يواكبها بالضرورة نوعا من الفوضى الذهنية والشلل الاجتماعى . من ذلك مثلا أن منظومة قيم الاصالة ، ممثلة فى الدين والتراث ، تركز معاييرها على آليات الحفظ والاستظهار بينما تركز معايير منظومة قيم المعاصرة ، ممثلة فى العلم والتكنولوجيا ، على النقد والتحليل والتجديد . ولكن الذى يحدث فى السياق الثقافى العربى الحالى هو أن معابير وآليات منظومة قيم الاصالة تستخدم كثيرا فى منظومة قيم المعاصرة - كأن يستخدم الحفظ والاستظهار فى التعامل مع العلوم الحديثة ، بدلا من آلياتها المنطقية وهى التحليل والنقد والابتكار . لهذا تفقد قيم المعاصرة ، حينما نتبناها ، الكثير من فاعليتها ، ولا تؤتى العائد المرجو منها فى تطوير الواقع وفى احداث التقدم . وبتعبير اخر ، فإن منظومة قيم المعاصرة ، يتم تبنيها تبنيا شكليا صوريا ، لأننا نجمد أو نهمل أو نسقط المعايير التى ينبغى أن تصاحبها - اى النزعة نحو التحليل والنقد والتجديد والابتكار .

ب-٣- اشكالية التناقض بين " الانا " و "الاخر":

منذ بداية عصر النهضة العربية الحديثة فى القرن التاسع عشر الميلادى، والمثقفون العرب يواجهون اشكالية التعامل مع " الاخر الغربى" . فقد امتد العداء السياسى مع هذا الاخر الغربى الى عداء ثقافى بين الكثيرين من هؤلاء المثقفين العرب . وفى نفس الوقت لم يتبلور هذا العداء السياسى - الثقافى مع " الآخر الغربى" إلى قطيعة كاملة أو حتى جزئية . بل ظل التعامل والتفاعل معه قائما حتى بين اكثر من يجهرون نحوه

بهذا العداء . أى أن العلاقة ظلت قائمة ولكنها مشوهة سياسيا وثقافيا ونفسيا. فهى علاقة يختلط فيها الاذدراء بالحب ، والكراهية بالاعجاب .

فلم يتم، مثلاً، تقويم معظم لمفردات هذه العلاقة ، أو الفصل المفهومى بين " السياسى " و"الثقافى" فى العلاقة مع الاخر الغربى" ، وادارة كل منهما بشكل عقلانى رشيد ، حتى لاغراض المنافسة أو الصراع . وبدلا من ذلك ظل الخطاب العلنى الرسمى والايديولوجى ممعنا فى عداوته لهذا " الاخر " ، بينما الممارسات والسلوكيات نحوه تتراوح بين " الحيادية" و"الجاذبية" . وقد اسهمت هذه الاذدواجية المتناقصة بين (الخطاب والممارسة) نحو " الاخر" الى بلبلة فكرية ونفسية لا على مستوى الصفوة الثقافية ، التى بدأت هذه الاذدواجية وتعايشت معها ، ولكن على مستوى الفئات الاعرض فى وسط الهرم الاجتماعى وعند قاعدته.

وبتعبير اخر لم تقدم الثقافة العربية المعاصر مفاهيم متسقة أو متناغمة لأبنائها حيال " الاخر الغربى" ومن ثم اختلطت وتنافرت " مدركاته" ومواقفه واتجاهاته نحو هذا " الاخر" . ولأن " الاخر " هو الوجه المضاد " للانا" الحضارية ، فإن ما يصيب المدركات العربية نحو " الاخر " من اختلاط وتنافر تصيب ايضا هذه المدركات نحو " الانا" . فالنزعة الى تضخيم قوة " الاخر" يواكبها عند من يضخمونه نزعته نحو المبالغة فى دونية " الانا" ، وهو ما نشير اليه احيانا "بعقدة النقص" نحو الاوربى أو الغربى عموما . والعكس صحيح . فالنزعة نحو تضخيم " الانا" ينطوى فى نفس الان على تقليص " الاخر" ، أو الحط من شأنه وقدراته ، وعدم اتخاذ الاحتياطات المناسبة فى تقدير قوته .

وبتعبير آخر لا حل لهذه الإشكالية إلا بمراجعة واعادة تقييم " الآخر" بشكل موضوعى ، دون الافراط أو المبالغة فى التضخيم من شأنه عما هو فعلا، أو التحقير والاستهانة به . والصيغة الحضارية المطلوبة فى هذا الصدد هى السعى نحو " الندية الثقافية " والتوازن فى مدركاتنا عن " الاخر الغربى" . وتنطوى هذه الصيغة فى نفس الان على التوازن فى مدركاتنا عن " الانا الثقافية العربية " . دون مبالغة تصمنا بوصمة " الشوفينية" ، ودون إمعان فى جلد الذات والدونية التى تكرس فينا عقدة النقص.

وتنقلنا هذه الملاحظات من الواقع الحالى إلى مستقبل العلاقة بين الأنا الثقافية العربية و"الاخر الغربى"، بل و"الاخر العالمى" . فإذا كنا، نحن العرب قد صمدنا أو تعايشنا بتعثر شديد مع الإشكاليات الثلاث، التى ذكرناها اعلاه، طوال القرنين الاخيرين، فمن غير المحتمل ان نستطيع الاستمرار على هذا المنوال فى القرن الحادى والعشرين . فنحن بالفعل فى بدايات نظام عالمى جديد له سماته وقسماته وقوانين حركته وآلياته التى لم نألف معظمها من قبل. بل إن لهذا النظام العالمى الجديد ابعاده الثقافية، وفى قلبها نظام قيمى جديد، لابد ان نستوعبه ونعد ثقافتنا العربية والحاملين لها من البشر، لكى يتفاعلوا ويتعاملوا مع مفردات هذا النظام القيمى الجديد .

والذى ينبغى للصفوة الثقافية العربية ان تواجهه بشجاعة هو حقيقة ان معظم مفردات نسق القيم الوليد فى النظام الجديد، قد تبلورت على أيدى "الاخر الغربى" ومن الشجاعة أيضا ان لا نقف منها موقفا رافضا أو عدوانيا أو دفاعيا بسبب هذه الحقيقة . بل المطلوب منا، نحن العرب، ان نأخذ المبادرة فى فحصها وتبنى مفرداتها الأنسانية – العالمية فعلا، بل ونصر على ان يلتزم " الاخر الغربى" بهذه المفردات، ولا يكون انتقائيا فى معايير تطبيقها، كما يفعل الأن فى عالم السياسة والاقتصاد .فلنستعرض، أولا، مفردات أو مبادئ النظام القيمى العالمى الجديد.

ج – النظام القيمى العالمى الجديد :

ذكرنا فى مقدمات هذه الورقة ان هناك نظاما قيميا لكل مجتمع (value - system)، يحدد الغايات والأهداف المرغوبة اجتماعية ؛ وكما ان هناك نظاما معياريا (normative - system) ينبثق من نظام القيم ويحدد لافراد المجتمع، كتابة أو عرفا، الوسائل وقواعد السلوك المقبولة لتحقيق الغايات والأهداف المرغوبة. و كذلك الامر فى النظام العالمى . وكما أن هناك درجات متفاوتة من الالتزام بالقيم والمعايير فى المجتمع الواحد، فهناك أيضا درجات متفاوتة من الالتزام بهذه القيم والمعاير العالمية. وليس المهم الآن الخوض فى مسألة تفاوت درجات الالتزام مجتمعيا أو عالميًا . المهم ان هذه القيم والمعايير تصبح بمثابة "المرجعية العامة" التى يحتكم الناس إليها، أو يحاولون الاقتراب منها .

ومن القيم التى اصبحت جزءاً من المرجعية العالمية يمكن أن نذكر ما يأتى :

جـ-١- قبول مبدأ النسبية الثقافية (Cultural Relativism)

ويعنى هذا ان كل ثقافة قد نشأت وتطورت لاشباع الحاجات المعنوية والمادية لابناء مجتمعها . ومن ثم لا توجد " ثقافة " افضل من ثقافة اخرى، وان كان يمكن بالطبع الحديث عن ثقافات اكثر تعقيدا وتركيبا من ثقافات أخرى، أو تصنيف هذه الثقافات طبقا لغلبة العناصر المادية فيها على العناصر الروحية، وما إلى ذلك . ولكن فى كل الاحوال اصبحت هناك نزعة قوية فى الابتعاد عن الاحكام التفضيلية فى تقويم الثقافات، وهى النزعة التى كانت غالبا تخفى ورائها اتجاهات عنصرية. وقبول مبدأ النسبية الثقافية يترجم عن نفسه فى مظاهر عديدة فى العقود الأخيرة - ومنها احترام المنظمات الدولية الرسمية وغير الحكومية فى ممارساتها لمفردات الثقافات غير الغربية، وذلك فى محاولة واضحة للحد من سطوة الثقافات الغربية التى هيمنت على النظام العالمى إلى منتصف القرن العشرين . ويدخل فى ذلك اعتماد لغات ومراعاة اذواق ثقافات العالم الثالث - مثل العربية والصينية والاسبانية . وقد اصبح قبول مبدأ النسبية الثقافية الآن جزءاً من مبدأ اكثر عموميا وهو قبول " التعددية " فى كل مناحى الحياة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وكما قبل مبدأ التعددية الثقافية على المستوى العالمى، فإن قبوله يتكرس الأن على المستوى المجتمعى فى تلك البلدان التى انكرته أو حاولت طمسه بطرق تعسفية . ويدخل فى ذلك الاعتراف بالاقليات القومية والعرقية واللغوية والدينية فى داخل نفس الدولة، وحق كل منها فى تنمية ثقافته الخاصة دون ان يترتب على ذلك فقدان أى من حقوقها المدنية والسياسية، أى ضمان الحق فى " التنوع مع المساواة والإندماج" (Different but equal and integrated)، وذلك تمييزا لهذا المبدأ عن مبدأ الفصل القومى أو العنصرى (apartheid) وشعاره " المساواة مع الانفصال " (Equal but seperate) والذى ينتهى فى الممارسة عادة إلى الانفصال مع التمييز والتفرقة، أى "الانفصال مع عدم المساواة" (Seperate and unequal).

ج-٢- قبول مبدأ الإطلاقية الإنسانية (Human Universalism)

ولأول وهلة يبدو هذا المبدأ كما لو كان نقيضا لمبدأ النسبية الثقافية. ولكن واقع الامر انه "بمثابة الوجه الاخرة للعملة". فهو يعنى انه رغم التنوع والاختلاف الثقافى والقومى، الا ان هناك رقعة واسعة، وتزداد اتساعا، تلتقى فيها كل الثقافات والقوميات من حيث الاهداف، مثل اهداف البقاء (survival) والنماء (-develop ment) والحرية (liberty). وهذه الاهداف الثلاثة معًا أصبحت تمثل المضمون الحقيقى "للتقدم" (progress). والجديد فى هذا الأمر هو الادراك المتزايد أن هذا التقدم لم يعد "معادلة صفرية" (zero - sum equation) -كما ساد الادراك، والممارسة بين الدول إلى وقت قريب جدا - بمعنى ان تقدم مجتمع (أ) ينطوى على تأخر (ب) أو (ج)، أو ان تقدم مجموعة متحالفة أو متجاورة من الدول يكون على حساب مجموعة اخرى من الدول، وهكذا. وكما سنرى بعد قليل، كان الوعى بالاخطار الجسيمة التى تهدد كل الدول والمجتمعات عاملا حاسما فى قبول هذا المبدأ. وتراوحت هذه الاخطار من امكانيات الهلاك النووى إلى امكانيات تدمير البيئة، مرورا باخطار المخدرات والامراض الجديدة والارهاب والجوع. فمن طبيعة هذه الأخطار أنها عابرة للثقافات والقوميات، ولا يمكن مواجتها بفعالية فى نطاق الدولة القومية الواحدة فهى تخترق الحدود وتكسر قيود "السيادة الوطنية" بمعناها التقليدى المعروف.

ج - ٣ - قبول مبدأ التوفيقية (Reconciliationism)

مع قبول مبدئى النسبية الثقافية والاطلاقية الإنسانية، كان لابد ان تنمو تدريجيا قيمة أو مبدأ ثالث وهو " التوفيقية " Reconciliationis التى تنطوى على رفض أى ادعاء باحتكار " الحق " أو " الحقيقة " للذات الفردية أو الجماعية وانكار ذلك على افراد اخرين أو جماعات اخرى. وقبول التوفيقية معناه الاعتراف " بالاخر" وبامكانية ان له بعض "الحق "، أو انه يمتلك بعض "الحقيقة ". وقبول هذا المبدأ يعنى سقوط " الواحدية" فى الامور الأنسانية والمجتمعية والدولية، ويعنى التوقف عن ابادة " الاخر" جسديا أو فكريا، ويعنى التهيؤ للتفاعل أو التفاوض مع " الاخر " من اجل الوصول إلى المشترك أو المتبادل سواء كان " حقا " أو " حقيقة" - أى التوفيقية بين

"الأنا" و"الاخر" . وهذه عملية سيرورة مستمرة، ولا تعنى دائما المساواة الحسابية الميكانيكية بين " الأنا" و"الاخر" فى كل علاقة أو تعامل، ولكنها تعنى الإنصاف فى التعامل (fair play) بين الاطراف المتفاعلة أو المتعاملة . ومن قبول مبدأ التوفيقية تتفرع ممارسات عديدة، يجرى الترويج لها فى السنوات الاخيرة، بحيث توشك ان تصبح جزءا من نظام معيارى عالمى . من ذلك مثلا احلال مبدأ "المفاوضات بدلا من المواجهات"(Negotiation instead of congrontation، " وتوازن المصالح بدلا من توازن المخاوف" Balance of intrests not balance of) (fears، و"التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية"، "والتوازن بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة "، و"التوازن بين الدولة والمجتمع المدنى " - وما إلى ذلك من توفيقيات جديدة لا حصر لها تحل كل يوم محل الاستقطابيات التقليدية المطلقة فى الفكر والقيم والمعايير والممارسات .

جـ- ٤- قبول مبدأ التكافلية (Mutual Solidarity)

من القيم الجديدة فى النظام العالمى الذى ينبثق فى المرحلة الراهنة هو قبول مبدأ التكافلية بين الاقوياء والضعفاء، بين الاغنياء والفقراء، بين المحظوين والمنكوبين . ولأن هذا المبدأ قد بدأ قبوله بشكل مقنن، بتجاوز ممارسات البر والاحسان، فى عديد من المجتمعات منذ القرن التاسع عشر، فقد أصبح قبوله بين المجتمعات امراً ممكنا فى القرن العشرين. فلم يعد مستساغًا مثلا أن يترك مجتمع بأكمله يتعرض لمجاعة كاملة، أو يواجه بمفرده كوارث طبيعية هائلة مثل الزلازل والبراكين والفيضانات. لقد أصبح قبول مبدأ التكافلية هو قبول لمسئولية أخلاقية بين فواعل النظام الدولى. وهو الامر الذى تجلى فى مسارعة الولايات المتحدة والدول الغربية مثلا لتقديم المساعدة الفورية للاتحاد السوفييتى عند وقوع حادث مفاعل "شيرنوبل" وزلزال ارمينيا منذ سنوات . أو مسارعة الشرق والغرب لتقديم المساعدة لإيران الخومينية عند وقوع زلزال مدمر، رغم كل تجليات العداء الأيديولوجى والسياسى معها. أو مسارعة العديد من الدول والهيئات الخاصة لتقديم الغذاء للمناطق الافريقية التى نكبت بالجفاف ثم المجاعة منذ عدة سنوات . ولكن إلى جانب الشعور بالمسئولية الاخلاقية، هناك أيضا

شعور متنام بانه فى عالم مترابط متداخل فإن ترك المشكلات أو الكوارث تتفاقم أو تنفجر يمكن ان تكون له عواقب وخيمة على اماكن اخرى من هذا العالم مهما قربت أو بعدت المسافات . أى ان مبدأ التكافلية فى النظام العالمى يستند إلى دعامة اخرى غير الدعامة الاخلاقية، وهى دعامة " المصلحة الذاتية الوقائية المستنيرة"، إذا جاز التعبير . وانطلاقا من الدعامتين معا، تظهر مثلا الدعوة إلى الغاء أوتخفيف الديون الخارجية للبلدان الاكثر فقرا، ناهيك عن برامج المساعدات الإنمائية المتزايدة لهذه البلدان.

جـ - ٥ - قبول مبدأ عالمية حقوق الإنسان :

(Universalization of Human Rights)

المبدأ الخامس فى النسق القيمى للنظام العالمى الجديد، هو تزايد القبول العام لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لا كمجرد شأن وطنى داخلى، ولكن كشأن عالمى، يتجاوز حدود السيادة بمعناها الضيق. فلم تعد "الدولة" أو أى نظام حاكم مطلق اليد فى التعامل مع مواطنيه . واصبحت هناك رقابة شعبية ورسمية عالمية فى هذا الصدد - ممثلة فى لجنة حقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة، واهم منها منظمة العفو الدولية، ولجان الرقابة الاقليمية - مثل رقابة إفريقيا (Africa Watch) ورقابة الشرق الأوسط (M.E.Watch) ورقابة امريكا اللاتينية(L.A. Watch) واستحدثت الجماعة الأوربية محكمة اقليمية فوق قومية لحقوق الإنسان، تتيح للمواطن ان يقاضى دولته اذ انتهكت حقوقه ولم يتمكن من التقاضى امام المحاكم الوطنية فى هذه الدولة. كما شهد هذا المبدأ فى "عالمية حقوق الإنسان" توسعا افقيا مستمرا فى النص على حقوق خاصة للجماعات التى تعرضت لظلم أو اهمال تاريخى طويل - مثل المرأة، والاقليات، والمسنين، والمعاقين، والبدو الرحل، وسكان المناطق النائية، وذلك تعويضا لهذه الجماعات عما يسمى "بالحرمان البنيوى" (structural deprivation) الذى يعيد انتاج نفسه بسبب عوامل لا دخل للافراد فيها، مهما كانت قدراتهم واستعدادتهم الطبيعية. ويشهد نفس المبدأ توسعا رأسيا فى نوعية هذه الحقوق، حيث لم تعد مقصورة على تلك التى وردت فى "الإعلان العالمى

لحقوق الإنسان" عام ١٩٤٨، والتي انصبت على الحقوق المدنية والسياسية، وانما تجاوزت ذلك إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية - مثل حق التعليم والعمل والصحة والسكن والحصول على اجر عادل، وحق المعرفة .

ورغم أن أول الوثائق العالمية لحقوق الإنسان تعود إلى أكثر من أربعين سنة مضت، إلا أن الجديد في السنوات الأخيرة هو تزايد الاهتمام - إن لم يكن الإصرار - على احترامها كشرط للقبول في بعض التنظيمات الإقليمية، أو كشرط للحصول على المساعدات التنموية أو على شروط أفضل للمبادلات التجارية. وصحيح أن هذه القضية تستخدم أحيانًا لاعتبارات سياسية لا تخلو من انتهازية، ولكن حتى مجرد استخدامها كورقة للضغط أو الإحراج السياسي بين الدول يشهد بتزايد أهمية هذه القيمة في النظام الدولي الجديد.

وربما يكون احترام هذا المبدأ، حقوق الإنسان، المتسع افقيا والمتعمق رأسيًا هو المؤشر الجامع المركب لكل منظومة القيم في النظام العالمي الجديد. فما دامت هذه الحقوق بمفهومها الواسع تشمل حق التعبير والتنظيم والمشاركة، وحق الحياة والتعليم والصحة والعمل والمسكن والاجر العادل، وحق المعرفة، والحق في بيئة نظيفة، فإن ضمان هذه الحقوق واحترامها يصبح في حد ذاته مؤشرا للتنمية والديموقراطية والعدالة- أي يصبح مؤشراً للتقدم الإنساني .

ولذلك نجد في أول تقرير سنوي يصدر عن برنامج الامم المتحدة للتنمية (UNDP) منذ شهور قليلة هذا العام (١٩٩٠) خروجا عن المألوف في قياس التنمية والتقدم . ويقدم التقرير مجموعة جديدة من المفردات التأشيرية التي تمثل في مجموعها ما يسميه التقرير " المؤشر المركب لنوعية الحياة "Quality of Life Index" . وتشمل مفردات هذا المؤشر المركب مفردات عن فرصة الحياة عند الولادة، ومعدلات التعليم وخاصة للمرأة، ومعدل نصيب الفرد من استهلاك الماء والكهرباء، وفرصته في الحصول على عمل وعلى مسكن، ومعدل التلوث، ومعدل احترام الحقوق المدنية والسياسية، ونصيب الفرد من الكتب والصحف ووسائل الاعلام المسموعة

والمرئية، وبالطبع لا يهمل هذا المؤشر المركب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى. ولكنه ينزع عن هذا الأخير قدسيته المعتادة. فهو، أولا، يكشف بجلاء ووضوح أن ارتفاع متوسط الدخل الفردى فى أى مجتمع لا يعنى بالضرورة ارتفاعا مماثلا على المفردات الأخرى لمؤشر "نوعية الحياة ". وهو، ثانيًا، يكشف بجلاء ووضوح مماثلين ان عدالة توزيع الدخل (مقاسة بمعامل ارتباط جينى) هى الاكثر مصاحبة لمعظم المفردات الأخرى لمؤشر نوعية الحياة.

صحيح أن التقرير لم يتمكن من الحصول على كل البيانات الموثوقة حول كل مفردات هذا المؤشر لكل البلدان . ولكن سابقة هذه الممارسة العلمية بواسطة واحدة من اهم المنظمات الدولية، وتوقيتها مع انبثاق نظام عالمى جديد عام ١٩٩٠ هى تكريس لمنظومة القيم الجديدة التى تناولناها فى هذه المحاضرة .

د - المثقفون العرب والمستقبل :

على المثقفين العرب اعباء ضخمة تنتظرهم فيما تبقى من سنوات القرن العشرين وفى مطلع القرن الحادى والعشرين .

فهم، بداية، مسئولون عن استمرار الإشكاليات الثلاث الرئيسية، التى اشرنا إليها فى القسم ب من هذه الورقة، لمدة قرنين من الزمان دون حل. وكان وما يزال استمرار هذه الاشكاليات وغيرها هواحد اهم عوامل الدوران حول انفسنا فكريا، واهدار الطاقات والموارد والدماء العربية دون عائد إيجابى تراكمى يذكر. فما معنى، مثلا، ان يقع العرب فى نكبات متكررة من محمد على إلى جمال عبد الناصر إلى صدام حسين، دون ان يكونوا قد تعلموا شيئا فى طرق ادارة الصراع مع "الآخر الأجنبى" إلا بسبب نفس الأنماط الثقافية المتجذرة دون تغيير أو تبديل أو اقتلاع. وما معنى ان يدفع كل جيل عربى ضريبة دم فادحة بسبب الطغيان السياسى من ناحية والتطرف العقائدى من ناحية اخرى، الا بسبب انماط ثقافية متغلغلة دون تبديل أو تعديل أو تقويم . انها نفس الاشكاليات الثقافية التى عاشت معنا منذ الطهطاوى وإلى ذكى نجيب محمود، ومن الأفغانى ومحمد عبده إلى حسن البنا والشيخ شعراوى .

والمثقفون، ثانيا، مطالبون باستنفار الوظيفة الالهامية للثقافة فى مواجهة التداعيات القاتلة للفتنة الكبرى الثانية التى بدأت فى ٢ اغسطس ١٩٩٠، حينما غزا صدام حسين دولة الكويت. ولا اقصد هنا التداعيات السياسية والعسكرية، فربما ليس ذلك دورهم أو فى مقدورهم . ولكنى اقصد رأب الأنشطار الذى حدث فى العقل والوجدان العربى من المحيط إلى الخليج، لا بين الحكومات والأنظمة فقط، ولا بين الشعوب العربية وحسب، ولكن أيضا فى اعماق اعماق كل مواطن عربى . لقد احدث هذا الأنشطار ما يشبه كراهية الذات والرغبة فى التنصل من العروبة وبقية العرب بين قطاعات كبيرة من ابناء الامة، وخاصة فى بلدان الخليج . ولكن رأب هذا الأنشطار لا ينبغى ان يتم بتضميد الجراح على ما فيها من صديد وأوساخ . اذ لابد من تنظيف الجراح أولاً قبل تضميدها . ويحدث ذلك بمراجعة نقدية امينة لمقولات الفكر القومى العربى التى آمن بها المفكرون العرب، واعتبروها من قبيل " المسلمات" أو "المقدسات " التى روجوا أو بشروا بها طيلة عدة عقود، دون شك حتى لو كان "شكا ديكارتيا"، ودون نقد أو مراجعة . فلا يعقل ان يتغير العالم، وتنهار أيديولوجيات وانظمة عاتية، وتحدث مراجعات عميقة وواسعة لمفاهيم ومقولات كانت راسخة فى ثقافات اخرى، ونظل نحن عازفون عن ذلك .

والمثقفون العرب مطالبون، ثالثًا، وكما قلنا بالأنفتاح واخذ زمام المبادرة على قيم النظام العالمى الجديد، والتى تحدثنا عنها تفصيلا فى القسم ج من هذه الورقة . وبعد الاستيعاب والهضم والتمثل لهذه القيم فإن عليهم ان يرجوا لها ويبشروا بها، على الاقل لفتح حوار واسع حولها، حتى يتم تبنى ما يتسق منها مع مشروع ثقافى عربى جديد لمشروع عربى قومى جديد.

وهم مطالبون، رابعا، بنسج خيوط هذا المشروع العربى الجديد . وهو مشروع لابد بالضرورة ان يعيد صياغة الاهداف العربية الكبرى التى تبلورت على مدى قرنين من الزمان، ولكن على أسس جديدة وبآليات جديدة وممارسات جديدة . فالأهداف العربية الستة الرئيسية هى الديموقراطية، والعدالة، والوحدة، والاستقلال، والتنمية، والحفاظ على الهوية الحضارية للأمة . وهذه ربما لا يختلف عليها كثيرون . ولكن فى ضوء

التجارب المريرة فى العلاقات العربية - العربية، وفى ضوء الهزائم والنكبات على أيدى " الآخر الاجنبى "، لابد من أسس ووسائل وأساليب جديدة فى السعى نحو هذه الاهداف. وهنا تأتى الاستفادة من دروس النجاح والاخفاق عندنا وعند الاخرين . فالفريضة الغائبة فى مشروعاتنا السابقة كانت هى " العقلانية" و"الواقعية " و"التدريجية" . وغياب هذه الابعاد المعيارية فى مشروعاتنا السابقة هى التى حبستنا فى ازقة التاريخ الإنسانى المعاصر، وحالت بيننا وبين الخروج إلى الطريق العام السريع الذى تندفع عليه بقية الشعوب المتقدمة .

وهم، خامسا ، وأخيراً مطالبون بأن يجعلوا العلم جزءاً لا يتجزأ من الثقافة وأن يجعلوا الثقافة بعدا لا يفترق ولا ينفصم عن التنمية . وبذلك تكون تنمية الثقافة وثقافة التنمة وجهين لنفس العملية المجتمعية العربية الشاملة فى المستقبل

فهرس

سلسلة الأعمال الكاملة



الأعمال الكاملة

رغم انها نشرت على امتداد ثلاثين عاما أو يزيد، وفى أزمنة وأمكنة مختلفة، على امتداد الوطن العربي والعالم، إلا أن إعادة نشر الأعمال الكاملة للدكتور سعد الدين إبراهيم، بمناسبة بلوغه سن الستين، يكشف عن مشروع فكري معنوي متكامل ومتسق. ورغم عمق جذور هذا المشروع الفكري، إلا أن ساقه وفروعه قد نمت، وترعرعت، وتشعبت، مع نمو صاحب المشروع وتفاعله وانفعاله مع هموم مصر والوطن العربي والعالم. وفي هذا كله كان الدكتور سعد الدين إبراهيم أمينا مع نفسه، يعبر عن ضميره بصراحة وقوة وسلاسة. وربما كانت هذه الأمانة والصراحة والقوة، هي التي فتحت عليه معارك فكرية وسياسية طاحنة، لم يتردد هو الآخر عن خوضها. وقد ضاعف من سخونة تلك المعارك، وخاصة في العقود الثلاثة التالية لهزيمة ١٩٦٧، أن صاحب المشروع لم يكتف بالتفكير والكتابة، ولكنه كان وما يزال داعية نشطا لما يؤمن به، وممارسا فعليا يحاول تطبيق ما يدعو إليه في الواقع الاجتماعي المحسوس.

أحمد غريب